



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

رؤية نقدية استشرافية الحركات الشبابية الفلسطينية

إشراف وتقديم: جميل هلال





المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

رؤية نقدية إستشرافية «الحركات الشبابية الفلسطينية»

إشراف وتقديم

جميل هلال

المجموعة البحثية الشبابية

- ابراهيم الشطلي قطاع غزة
- طارق خميس الضفة الغربية
- عائدة الشهابي لبنان
- نجمة علي الاراضي الفلسطينية 1948
- هنادي قواسمي القدس

اكتوبر 2013

HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG

تمت طباعة هذا الكتاب بتمويل من مؤسسة هنريش بول الألمانية

ISBN: 978-9950-8511-7-7

فهرست المحتويات

5	مقدمة
7	نحو شروط مشاركة أوسع للشباب في حركة تحرر الشعب الفلسطيني أ. جميل هلال
9	حول مفهوم «الشباب» بين الذات والموضوع
17	لماذا هذا الكراس؟
18	قراءات شبابية في خمس حركات شبابية للفترة (2010 – 2013)
18	– تجربة «شباب التغيير»، في فلسطين المحتلة العام 1948
20	– تجربة بعض المجموعات الشبابية في القدس المحتلة
23	– تجربة الحركات الشبابية في بقية الضفة الغربية
28	– تجربة الحراك الشبابي في قطاع غزة
33	– تجربة الحراك الشبابي في الشتات (لبنان)
	الاوراق البحثية المرجعية
41	الشباب الفلسطيني في إسرائيل: بين العمل الحزبي والحراك المستقل (تجارب من العمل الشبابي) أ. نجمة علي
57	مراجعة أولية لتجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس أ. هنادي قواسمي
73	في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع الفلسطيني؟ الحراك الشبابي الفلسطيني في الضفة الغربية أ. طارق بلال خميس
89	الحراك الشباب الفلسطيني في قطاع غزة: ثورة لم تنضج بعد أ. إبراهيم عبد الله الشطلي
109	الحراك الشبابي الفلسطيني في لبنان؛ نحو رؤية إستراتيجية أ. عايدة الشهابي
124	المراجع والهوامش



في إطار مشروع التواصل بين الشباب الفلسطيني، نفذ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، بالتعاون مع مؤسسة «هنريش بول» خلال العام 2011-2012 العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات ضمن المرحلتين الأولى والثانية من مشروع التواصل بين الشباب الفلسطيني، والتي هدفت في مجملها إلى توفير مساحة معرفية وعلمية للشباب الفلسطيني من الجنسين للتفاعل والتواصل وتبادل الخبرات والتجارب في سياق حراكهم وسعيهم لتطوير مشاركتهم السياسية والمجتمعية.

نتائج تقييم البرامج والأنشطة التي نفذت خلال المراحل السابقة من المشروع، والتوصيات التي خلصت إليها خاصة الورشة الشبابية في اسطنبول خلال آذار 2012، بمشاركة ممثلي مجموعات شبابية من ستة تجمعات فلسطينية في الوطن والشتات، أشارت إلى ضرورة بلورة وإصدار وثيقة منهجية علمية تسعى من جانب إلى توثيق وتقييم واقع الحراك الشبابي الفلسطيني وأهدافه وشعاراته ومنطلقاته النظرية والعملية، ومن جانب آخر تقدم رؤية معرفية وعملية وتصورات سياساتية يضعها الشباب أنفسهم، وتسهم في تطوير رؤية وأداء وفعالية هذا الحراك بما ينسجم وخصوصية الواقع الفلسطيني والظروف الموضوعية التي تحيط بعمل الحراك الشبابي الفلسطيني في مختلف التجمعات الفلسطينية.

وثيقة «رؤية نقدية واستشرافية للحركات الشبابية الفلسطينية»، تمثل مصدراً ومرجعاً لرؤية معرفية وسياساتية استراتيجية يمكن أن يتم الرجوع إليها من قبل الباحثين في قضايا الشباب بشكل عام، والساعين لتطوير دورهم ومشاركتهم السياسية بشكل خاص، إضافة إلى ما أتاحتته مرحلة انتاج الوثيقة من فرص عملت على تعزيز التفاعل والتواصل بين الشباب الفلسطيني أنفسهم، لاسيما من خلال الأنشطة التي نفذت في سياق إعداد ومناقشة الوثيقة، والتي إنخرط فيها شبان وشابات فلسطينيون على أوسع نطاق في أبرز التجمعات الفلسطينية. (الضفة الغربية والقدس، قطاع غزة، أراضي فلسطين 1948، لبنان).

مشاركة أوسع
للتحرير الشعب
نحو شروط مشاركة أوسع
للشباب في حركة تحرير
الشعب الفلسطيني

نحو شروط مشاركة أوسع للشباب في حركة تحرر الشعب الفلسطيني

أ. جميل هلال

حول مفهوم «الشباب» بين الذات والموضوع

يشير مدرك الشباب، بالأساس، إلى فئة عمرية لا إجماع تاماً على حدودها، فالبعض يحدد حدها الأدنى بسن السادسة عشرة، والبعض الآخر يحدده بالثامنة عشرة، ويضع البعض حدها الأعلى سن الخمسة والعشرين، والتعريف السائد هم ما بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين. وتشكل هذه الفئة العمرية في المجتمعات العربية بين ربع وخمس مجمل عدد السكان. وبلغت الفئة العمرية (15-29 سنة) في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في العام 2012، 29.9% من إجمالي السكان، وهو السن الذي تتم فيه معظم الزيجات (للإناث والذكور) في مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة.¹

1 وفق ما أعلن في مؤتمر الإعلان عن أرقام وإحصائيات الشباب في فلسطين، الذي نظمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنتدى شارك الشبابي، لمناسبة الاحتفال بيوم الشباب العالمي، بمشاركة مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات، ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومدير مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، والمدير التنفيذي لمنتدى شارك الشبابي، في مقر منتدى شارك الشبابي برام الله. وذلك بالشراكة مع اتحاد الشباب الفلسطيني، ومؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، ومؤسسة تعاون لحل الصراعات، ومركز شمس، وصحافيون بلا حدود، ومركز تطوير الشباب، وجمعية مرودة الخيرية، وشركاء في التنمية المستدامة، ومؤسسة الرؤيا الفلسطينية (انظر/ي: وكالة معا الإخبارية، 15/9/2013).

(<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=512058>)

ووفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، فإن 92.1% من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث، كانت في العمر (15-29 سنة) مقابل ما نسبته 80.4% للذكور:

(<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3203>).

واعتبر آخرون أن سن الشباب تمتد حتى التاسعة والعشرين، وآخرون حتى سن الخامسة والثلاثين.² كمفهوم اجتماعي، تعني مرحلة الشباب مرحلة الانتقال من الطفولة والكبر (وليس مجرد البلوغ)، ويتم تحديدها أحياناً بين الفترة التي ينهي فيها الفرد مرحلة الدراسة الإلزامية ودخوله سوق العمل المأجور (مدفوع الأجر)، لكن ازدياد فرص الدراسة الجامعية وما بعد الجامعية وارتفاع معدلات البطالة تقلص من فائدة هذا التعريف، وإن أبقى الحد الفاصل لمرحلة الشباب بمرحلة الاستقلالية المالية (وربما السكنية) عن جيل الآباء والأمهات، ومرحلة اتخاذ قرارات من الفرد تؤثر على مستقبله، واعتماد خيارات حياتية ذات بعد إستراتيجي.

تجري محاولات، غير ناجحة في رأيي، للجمع بين المفهوم البيولوجي (مرحلة الدخول في النضج الجسدي)، ومفاهيم تأخذ بعين الاعتبار أبعاداً نفسية لهذه المرحلة العمرية (ولوج عالم «الكبار»)،³ وأبعاداً اجتماعية تتمحور حول الانتهاء من مرحلة الاعتماد على رعاية الآخرين وتولي المسؤولية أمام الآخرين ومسائلهم. لكن هذه كلها تناقش المفهوم خارج سياق الاجتماعي-الاقتصادي والثقافي والسياسي. ومن هناك، فإن فئة الشباب ليست الفئة الوحيدة التي تلقى اهتماماً خاصاً من مؤسسات مختلفة، فهناك فئات أخرى تلقى لاعتبارات صحية أو اجتماعية أو رعية، اهتماماً خاصاً؛ كالأطفال تحت سن الخامسة، والمسنين وغيرهم. على كل الأحوال، لا بد من الانتباه إلى القضايا التالية عند مناقشة مفهوم الشباب، بما في ذلك في التجمعات الفلسطينية المختلفة:

أولاً. الشباب ليسوا فئة متجانسة

ليس من المفيد وضع جموع الشباب في سلة واحدة دون الانتباه إلى التمايزات والفروق بينهم من حيث: الفئة العمرية (هناك فرق قد يكون واسعاً من حيث التجربة الحياتية والاجتماعية بين من هم في سن السادسة عشرة أو الثامنة عشرة ومن هم في سن الثانية والعشرين أو الرابعة والعشرين أو التاسعة والعشرين)؛ هناك التباين وفق النوع الاجتماعي

2 يختلف العمر الذي يعتبر الشخص أصبح شاباً، وبالتالي مؤهل كي يعامل معاملة محددة في ظل القانون والمجتمع في جميع أنحاء العالم. عرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واليونيسكو والجامعة العربية والبنك الدولي الشباب بالفئة العمرية الممتدة بينسن 15-25 عاماً، وميثاق الشباب الأفريقي يحدد فئة الشباب بين عمر 15 و35 عاماً (نظر/ي):

[http://www.unesco.org/new/en/social-and%20human-sciences/themes/youth/youth-definition./](http://www.unesco.org/new/en/social-and%20human-sciences/themes/youth/youth-definition/)

3 حسب دراسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، فإن 40% من الشباب الفلسطيني ذكروا أن أولوياتهم واحتياجاتهم هي لخدمات صحية نفسية مقارنة بنحو 24% الذين حددوها لخدمات صحية جسدية، و19% لخدمات صحية تغذوية (انظر/ي): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الصحة الفلسطينية، صندوق الأمم المتحدة للسكان. دراسة حول احتياجات الشباب من الخدمات الصحية الصديقة في الضفة الغربية، 2011، النتائج الأولية، أيار/ مايو 2012. الدراسة لا توفر نسباً مقارنة لبقية السكان البالغين، بل تفترض أن للشباب احتياجات تخصهم فقط.

(بين الشباب والشابات) وتحديداً في مجتمع تهيمن عليه ثقافة ذكورية، وتسوده حالة من التدين الشعبي من حيث قدرة الشباب على الحركة والمشاركة في نشاطات تتم في الحيز العام؛ وهناك تمايزات ناتجة عن الوضع الطبقي (الموقع في سوق العمل، وفي الملكية، والدخل، ونوع العمل)، والمستوى التعليمي (بين مستوى أساسي، وجامعي على سبيل المثال) والموقع السكني (مدينة، مخيم، قرية)؛ وتباينات ناتجة عن التجربة في مجال العمل السياسي والحزبي. وفي الحالة الفلسطينية، هناك تباينات ناتجة عن الاختلافات الواسعة بين أوضاع التجمعات الفلسطينية (الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، القدس، بقية الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، لبنان، سوريا، دول الخليج، والدول الغربية...). فتبعات ودلالات أن يكون المرء شاباً أو شابة تباين من تجمع إلى آخر، وفي أحيان كثيرة قد يكون المفهوم يحمل دلالات مهمة، وأحياناً أخرى دون معنى أو دلالة خاصة، بل لا يستخدم تعبير شابة وشاب (بل صغير وكبير، طالب أو يشتغل أو عاطل عن العمل...). كما تبرز، وهذا واضح من الأوراق في هذا الكراس البحثي، الاختلافات الواسعة في الانتماءات السياسية للشباب والشابات، ليس على صعيد الانتماء الحزبي-التنظيمي فحسب، بل من حيث الاختلافات الواسعة في التوجهات الفكرية والاجتماعية (من إسلامية شديدة التزم، إلى إسلامية منفتحة، إلى ليبرالية، إلى يسارية على تنوعات كل من هذه).

ثانياً. خلفيات غير بريئة وراء خطاب «الشباب»

من الحكمة التدقيق بدوافع إبراز الشباب كقوة متميزة عن باقي الفئات في المجتمع؛ ففي المجتمعات الرأسمالية (والمعولمة إلى حد ملموس كما هي المجتمعات التي يقيم فيها الفلسطينيون) قد نجد أن تمييز الشباب عن بقية المجتمع، أو التعامل معهم كموضوع فقط⁴ (وليس كذات، أي كقوة أو فئات لكل منها رؤيتها واهتماماتها وانشغالاتها

4 يبرز ذلك في اللغة التي تستخدم أحياناً من قبل مؤسسات مدنية ودوائر حكومية في الحديث عن الشباب كالحديث عن «تفعيل دور الشباب»، أو «تعزيز دور الشباب في صناعة القرار»، أو في «الحفاظ على نظافة البيئة»، وكأن الشباب فقط معنيون بذلك وليس المجتمع بكل فئاته. كما نجد استطلاعات رأي أو مسوح تخص الشباب دون مقارنة نتائج هذه مع نتائج استطلاعات رأي أو مسوح للمجتمع ككل؛ ففي أحيان كثيرة لا نجد فروقاً بين آراء الشباب وآراء الفئات الأخرى في المجتمع، وإن وجدت فهي بحاجة إلى تفسير وإبراز ما تحمله من دلالات اجتماعية وسياسية وثقافية. فعلى سبيل المثال؛ يبدأ تقديم من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا) حول واقع الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة لبيانات عن الشباب أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كالتالي: «تحتل قضايا الشباب موقعاً مركزياً على رأس قائمة أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في فلسطين، حيث يعكس ذلك اعترافاً بخصوصية القضايا المتعلقة بالشباب، ويعبر عن مدى تشابك قضاياهم مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد في إيجاد نظام اجتماعي وسياسي أكثر كفاءة، وتوفير حياة أفضل وبيئة آمنة. ولا يُنظر للشباب عموماً باعتبارهم صناع المستقبل فحسب، بل يعد هذا القطاع فاعلاً اجتماعياً مؤثراً في الحاضر أيضاً». انظر/ي: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3203>

المتميّزة ومفرداتها الخاصة التي قد تلتقي، وقد لا تلتقي، مع رؤى فئات شبابية أخرى، ومع اهتمامات وانشغالات فئات اجتماعية غير شبابية)، قد تكون وراءه دوافع ومصالح تسويقية (لتسويق أزياء معينة لدور الأزياء المتنافسة بما فيها الزي الرسمي)، وتسويق أغان أو موسيقى معينة أو أفلام سينمائية أو للترويج لسلع كالسيارات وأجهزة الهاتف النقالة والدعاية لفضائيات بعينها دون غيرها، أو للترويج لأكلات معينة... فالشركات المعنية بالزّي والموسيقى والأغاني ووسائل الاتصال معينة بتسويق منتجاتها عبر التوجه إلى فئة عمرية معينة (تحت يافطة شباب وشابات) تشكل في بلادنا نحو أكثر من ربع السكان بهدف توجيهها وتأهيلها استهلاكياً، بل لخلق ذوق خاص، وتحديداً بين فئات من (الطبقة الوسطى، أو هي مرشحة لأن تكون كذلك بحكم مستوى التعليم والعلاقة المتوقعة مع سوق العمل، أو بحكم موقع عائلتها الطبقي وبالتالي قدراتها الاستهلاكية)، وذلك لشراء منتجاتها من الموسيقى أو الأزياء أو الأغاني أو مواد التجميل وآخر منتجات وسائل الاتصال المحمولة؛ فعلى سبيل المثال، جمع برنامج «محبوب العرب» الذي تسابق عليه العديد من المغنين الشباب والشابات العرب بين التركيز على فئة الشباب (التسابق على الشهرة والنجومية والدخل العالي المرافق لها) والتسويق لأغان وأزياء، والدعاية لمنتجات أخرى (أكلة دجاج «كنتاكي»، ولشركات طيران معينة على سبيل المثال) على حلقات البرنامج الطويلة. كما شكل ترويجاً للفضائية الراعية للبرنامج، واستخدم من قبل بنوك وشركات اتصالات للدعاية. كما تلقى البرنامج والقائمون عليه دعماً من بنوك وسياسيين ورجال أعمال جرياً وراء الشهرة والتودد لجمهور الشباب.

ما سبق لا ينفي وجود اهتمامات معني بها الشباب أكثر من غيرهم من الفئات العمرية، بحكم العمر وبحكم المتغيرات التي تدخل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد تشمل هذه الاهتمامات العمرية ما يجري في الحقل الرياضي (سواء بالمشاركة أو في المشاهدة، من ألعاب كرة القدم والسباحة والركض وغيرها)، وما يجري في الحقل الثقافي (على صعيد الأغاني الجديدة والفنون التشكيلية والمسرحية والتراثية وغيرها)، والحقل التعليمي (الجامعي وسهولة الانتساب للجامعات والمعاهد بشكل خاص). لكن فرص المشاركة المباشرة في هذه الحقول يخضع لما يتوفر من إمكانيات وموارد مخصصة لها في المجتمع بتنوعاته السكانية والطبقية والثقافية وغيرها.

ما يسترعي الانتباه أن نسبة عالية من الزواج تتسم، فلسطينياً، في سن الشباب، إذ تفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الأسرة الفلسطينية تتشكل في وقت مبكر (مقارنة بمجتمعات أخرى)، وتشير بيانات الزواج والطلاق للعام 2011، بما يخص الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 إلى أن 92.3% من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث كانت في الفئة العمرية (15 - 29 سنة)، وما نسبته 81.0%

للذكور. كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 44.8% من الشباب (15-29 سنة)، ملتحقون بالتعليم بواقع 84.9% في الفئة العمرية (15-17 سنة)، و50.8% للفئة العمرية (18-22 سنة) و11.9% في الفئة العمرية (23-29 سنة).⁵ ولهذا تداعيات على مستويات عدة، منها؛ القدرة وأولوية الإنفاق على التعليم (بمراحله المختلفة)، وتأمين فرص عمل لمن ينتهون من الدراسة بعد المرحلة الأساسية والمراحل الأخرى، وبخاصة خريجي الجامعات، حيث يعاني هؤلاء من نسبة بطالة عالية جداً، إضافة إلى توفير سكن ملائم للأسر الشابة وحضانات للأطفال ما دون الخامسة، دون إرهاق هذه الأسر بما هو فوق طاقتها.

كما قد يكون وراء إبراز اهتمام خاص بفئة عمرية معينة من المجتمع كشباب، اعتبارات استقطابية لتنظيم سياسي أو لحركة اجتماعية معينة أو لناد رياضي (كرة قدم، وغيرها). كما قد يكون المحرك اعتبارات تجنيدية (استقطاب عناصر جديدة لجيش نظامي، أو لحركة سرية مسلحة، أو لحركة مقاومة أو تحرر وطني).

هناك اعتبار آخر يتعلق بالتعليم (الثانوي والجامعي والمهني)، حيث يكون الاهتمام من قبل المؤسسات التعليمية (كالمدارس والجامعات) التي تتنافس على كسب الطلبة، وتحديدًا من المتفوقين في الامتحانات التأهيلية، للانتساب لها. وفي الواقع، فإن شريحة الطلبة هي الفئة الأوضح كفاءة شبابية واضحة السمات وأماكن التواجد والاهتمامات والمطالب (من حيث الأقساط الجامعية، وتوفير المنح للطلبة ذوي الدخل المحدود، وتوفير المكتبات الضرورية والمرافق الخاصة للطلبة (من سكن، وملاعب، وأماكن للتجمع والحوار، ... الخ)، وربط التخصصات بحاجات المجتمع وفرص العمل بعد التخرج، وغير ذلك. والجامعات، باتحاداتها ومجالسها الطلابية هي في العادة الأكثر تنظيمياً لفئات شبابية⁶، وهي التي توفر للشباب، بسبب مكانة الجامعة وحرمتها، وبحكم الفرص للنقاش والحوار الحر والتحرر (لمعظم الطلبة) من أعباء اقتصاد السوق. كما أن الجامعة هي مكان يوفر للطلبة فرصة الحصول على رأسمال تعليمي (ثقافي) يؤهلهم لعضوية الطبقة الوسطى بشرائحتها المختلفة، خلافاً للفئات الأخرى من الشباب الذين لا تتاح لهم فرص التعليم الجامعي. هذا الاعتبار مهم لأن امتلاك رأسمال ثقافي يتطلب الحصول عليه أكثر من 13 سنة تعليمية)، دون الحصول على عمل وفق المؤهل

5 وقائع المؤتمر الخاص بالإعلان عن أرقام وإحصائيات الشباب في فلسطين، الذي نظمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنتدى شارك الشبابي، بمناسبة الاحتفال بيوم الشباب العالمي (وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 15/9/2013): <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=512058>

6 ظهرت هذه القدرة التنظيمية للطلبة في المواجهات التي تمت بين مجلس طلبة جامعة بيرزيت وإدارة الجامعة في أيلول 2013 على ضوء لجوء الجامعة لرفع الأقساط بسبب الأزمة المالية التي تمر بها. دون التقليل من دور التنظيمات السياسية الداعمة للكتل الطلابية.

الأكاديمي والتخصصي يعكس مشكلات في النظام الاقتصادي-الاجتماعي، قد ينتج عنها حالات من الانتفاض والاحتجاج إن استفحلت كما حصل عندما تحولت النشاطات الاحتجاجية للشباب إلى انتفاضات شعبية في عدد من الدول العربية في العام 2011. وهي بلدان (كما هو الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة) تمتاز، عن بلدان كثيرة أخرى في العالم، من حيث اتسامها بنسب عالية من البطالة (وتحديداً بين الشباب بمن فيهم الخريجون).

لقد أشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول للعام 2013، إلى معدلات بطالة عالية بين الشباب (ما بين 15-29 سنة) بلغت 37.0%، وكان أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (20-24 سنة)، 41.1%، مقابل 40.6% بين الأفراد (15-19 سنة)؛ و31.8% بين الأفراد (25-29 سنة). كما تركزت البطالة بين الشباب الذين أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر بواقع 45.7%. وفي العام 2011 (حيث تتوفر آخر المعطيات)، بلغت نسبة الفقر بين الشباب (15-29 سنة) 27.4% وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري الحقيقي (بواقع 19.2% في الضفة الغربية، و40.9% في قطاع غزة)، مقارنة مع معدل الفقر بين السكان الذي بلغت نسبته 25.8% (بواقع 17.8% في الضفة الغربية، و38.8% في قطاع غزة). وأشارت مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2011 إلى أن 20.8% من الشباب (18-29 سنة) قد تعرضوا لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف (19.4% للذكور، مقابل 33.2% للإناث)، ولهذا دلالة مهمة على واقع المرأة بشكل عام، بما في ذلك المرأة الشابة.⁷

ثالثاً. الشباب ليسوا فئة «متخارجة» عن المجتمع

من الخطأ التعامل مع الشباب كشريحة متخارجة عن مجتمعاتها، فالشباب مكون من تربية مجتمعية وسياسية واقتصادية وتاريخية، وقضاياهم جزء من قضايا المجتمع، والعكس، إلى درجة كبيرة، صحيح أيضاً. فحالات الفقر والبطالة، كما أشرت أعلاه، حالات تشمل الشباب كما الفئات الأخرى من المجتمع، وأسبابهما أسباب بنيوية؛ أي تخص البنية الاقتصادية-الاجتماعية-السياسية. ما ينبغي أن يراعى الانتباه هو المشكلات التي تواجه قطاعات من الشباب وحاجتهم إلى سياسات تعالج هذه المشكلات؛ فعلى سبيل المثال هناك مشكلات تخص طلاب الجامعات (الأقساط الجامعية، مشكلات توفير سكن بإيجارات تمكن معظم الطلبة من تحملها، البطالة بعد التخرج، ...)، ومشكلات تخص شح المرافق للنشاطات الشبابية (كالنوادي الرياضية، والمساح، والمسارح، ودور

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنتدى شارك الشبابي، مرجع سابق.

السينما، وفرص العمل التطوعي). وهناك مشكلات تتصل بإشراك الشباب والشابات في مواقع صنع القرار في المؤسسات المختلفة في المجتمع، بما في ذلك في الهيئات القيادية في الأحزاب والمنظمات الأهلية والنقابات المهنية والاتحادات القطاعية (كالعمال والمرأة)، استناداً بالأساس إلى حاجة هذه المؤسسات إلى الاعتناء بآراء وتوجهات واهتمامات الفئات المختلفة من الشباب والشابات في مواقعهم وتجمعاتهم المختلفة حول ما يواجهون من مشكلات ومعيقات، وما يروونه ملائماً ومناسباً من برامج وحلول.⁸

رابعاً، المآزق الراهن مأزق وطني عام

من الواضح أن المآزق الفلسطيني بتعبيراته المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية) مأزق وطني عام. ومن الصحيح القول إن تعبيرات هذا المآزق العام تتضح في أوضاع وقضايا وتحديات تتباين وفق واقع كل مكون من مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها. كما أن هذه الأوضاع والقضايا والتحديات، على الرغم مما هو مشترك بينها، تتباين وفق الفئات الاجتماعية والسكنية والعمرية. وفي الشرط الفلسطيني، يصعب جداً تجاهل تأثير الحقول السياسية الدولانية (من الدولة) المتعددة التي تقيم في مجال تأثيرها المباشر التجمعات الفلسطينية المختلفة، على مقدرة هذه التجمعات على التعبير بحرية كاملة ودون تبعات عن قضاياها وطموحاتها وتطلعاتها (الوطنية والاجتماعية والثقافية)، وقدرتها على التنظيم دفاعاً عن حقوقها ومن أجل تطلعاتها، كما تؤثر على المساحة المتاحة لها لتنشئة أجيال جديدة على قيم وطنية ديمقراطية (بالمفهوم العميق للديمقراطية كتجسيد وقيم وممارسات التحرر والمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية)، وعلى مدى قدرتها واستعدادها لمناهضة القهر والظلم والاستغلال والسيطرة الخارجية والداخلية.

خامساً، مفهوم «صراع أجيال» تبسيط وتسطيح للواقع

دفعت الحراكات الشبابية التي شهدتها العالم العربي خلال السنوات الأخيرة (منذ 2010 وحتى 2013)، ونجاح هذه في تفجير انتفاضات شعبية واسعة النطاق -قادت إلى إسقاط رؤساء لأنظمة مستبدة، وتوليد آليات وسيرورات تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي ما زالت في دور التفاعل والتفاعل المضاد- إلى تنامي ميل إلى تبسيط ما يجري، وتفسير دور الشباب باعتباره تعبيراً عن الصراع بين الأجيال، بدلاً من تناوله

8 كمحاولة لمناقشة واقع الشباب الفلسطيني في بعض التجمعات، انظر/ي: منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013 «المستقبل يقرع الأبواب»، رام الله، 2013:

(http://www.sharek.ps/new/share_report_2013_arabic.pdf).

باعتباره صراعاً بين قوى اجتماعية وسياسية تتباين فيما بينها من حيث السلطة والثروة وفرص الحياة. أي تختفي المصالح واعتبارات السيطرة ويصبح العمر المحدد للصراع. ولذا يتم تجاهل حقيقة أن الأبناء (الجيل الجديد) من ورثة الأنظمة الاستبدادية لم يتميزوا في سياساتهم وسلوكهم عن آبائهم.

سادسا. تجاهل دور القوى السياسية المنظمة والمراهنه على وسائل الاتصال الاجتماعي

ويبدو أن الاستخدام المتزايد - وتحديداً من قبل الفئات الشابة، لكن ليس من قبلها فقط - لوسائل الاتصال الاجتماعي، وتزايد عدد ودور الفضائيات المتجاوز للحدود والقوميات والطبقات والإثنيات والأجيال، أدّى إلى تبني نظرية مفادها أن أدوات توليد الثورات لم تعد كما كانت (الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية، والاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية ومجموعات الضغط والاحتجاج)، بل باتت تتمركز في وسائل الاتصال الاجتماعي، وفي انتشار الفضائيات المسيطر عليها من قبل أفراد أو مشيخات أو عائلات. صحيح أن مجموعات عديدة ظهرت عبر «الفيسبوك» ترفع شعارات من نوع «الشعب يريد...»، وتملأ كل منها الفراغ الذي تريده، وتنتظر، بقدرة قادر، أن يتحقق ما تريد، لكن شيئاً مما تريده لا يحدث على أرض الواقع، وإن حدث فله محركات موجودة ليس في العالم الافتراضي، بل على أرض الواقع. وصحيح أيضاً أن الفضائيات باتت ذات تأثير على تشكيل الرأي العام، ولكن الصحيح أيضاً أن الناس تقيس ما تسمعه من الفضائيات بما تراه على أرض الواقع، وإن تكرر التعارض بين ما تقوله الفضائيات وبين ما تراه الناس بين صفوفها ومحيطها، وبين ما يمليه الحس السليم العام، فإن هذه الفضائيات تفقد مصداقيتها تماماً وتتكشف لمصالح من هي تجرّ نفسها. إن التحولات التي شهدتها الانتفاضات الشعبية بعد الانتخابات التي جرت، كشفت سطحية الفكرة التي تبناها البعض بأن لم تعد هناك ضرورة ولا حاجة للأحزاب والأيديولوجيات والحركات الاجتماعية والنقابات، ومجموعات الضغط. دون أحزاب واتحادات ونقابات وحركات اجتماعية، فإن أقصى ما يمكن أن يتم هو تحركات موقعية ذات جمهور ضيق العدد، دون أن تملك أفقاً للاستمرار والاتساع، إن لم تتحول إلى حركة سياسية تبني لنفسها قاعدة جماهيرية.

صحيح أن العالم يتغير والبيئة التي ينشأ فيها الجيل الجديد تختلف عن بيئة آبائهم في بعض سمات ومكونات المجتمع المحلي والدولي، لكن ذلك لا يعني قيام قطيعة بين الأجيال وغياب التواصل الثقافي والفكري والاجتماعي والاقتصادي، أو أن جيل الآباء لا يتأثر أو يتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدخل المجتمع، بما فيها المتغيرات الإعلامية والتكنولوجية، وبما يخص ثورة الاتصالات ونقل المعلومات

والصور بسرعة فائقة (الإنترنت)، والتطور الهائل الذي دخل على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن هذه التحولات المهمة والمتواصلة لا تعني أن الناس لا تجوع ولا تمرض ولا تصبح عاطلة عن العمل، ولا تجد إمكانية لاستكمال تعليم أولادها وبناتها بعد مستوى التعليم الأساسي المجاني (إن كان ذلك متوفراً)، ولا تعني توقف ظواهر الفساد والاستبداد والقمع ولا اختفاء التوزيع غير المتكافئ للسلطة والثروة، ولا تمنع التسلط الخارجي، وهي لم توقف، فلسطينياً، الاستعمار الاستيطاني المتواصل وفرض نظام التمييز العنصري.

لماذا هذا الكراس؟

ليس موضوع هذا الكراس البحثي الشباب بشكل مجرد، ولا لمجموعات شبابية فلسطينية بعينها، ولا هو حول «مشكلات» أو «هموم» الشباب الفلسطيني في هذا التجمع أو ذاك. الموضوع يتحدد بمراجعة لمجموعات شبابية سعت إلى التغيير في عدد من المواقع بعد تفجر انتفاضات تونس ومصر وفي بلدان عربية أخرى، من قبل شباب وشابات سعوا إلى الدخول المباشر إلى مجال الفعل السياسي والاجتماعي، وما واجهوه من صعوبات وعثرات ومشكلات. وهي مراجعات تتسم بالجرأة والنفس النقدي للذات قبل الغير، والرغبة في التعلم. بتعبير آخر، ينطلق هذا الكراس البحثي من التعاطي مع «الشباب» كذات وليس كموضوع. ومن هنا فهو من صياغة شباب وشابات ومراجعة لتجارب شبابية راهنة. ينقص البحث الحالي مراجعات نقدية لتجارب الحركات الشبابية في الأردن وسوريا وربما في مواقع أخرى. ولم يكن التقصير من «مسارات» في هذا المجال، بل لظروف الشباب الذين طلب منهم المساهمة، ووعداً، ليكتشفوا أن ظروفهم لا تتيح ذلك.

ما يسترعي الانتباه في قراءة هذه المراجعات هو قصور معظم المجموعات الشبابية في التحول أولاً إلى حركات شبابية خارج محيطها المحلي الضيق، وقصورها ثانياً في التحول إلى حركات مدعومة شعبياً. لقد فشل معظمها في الحفاظ على زخم انطلاقته وتواصلها، وبقي محاصراً في الموقع المحلي، ومسكون بالتردد في أغلب الأحيان، في تحديد ما يريد من حراكه، وفي كيفية مخاطبة الجمهور الأوسع بدلاً من التركيز على الذات. وهي، في معظم الحالات، لم تعمل على تطوير وتنويع أشكال حراكها (كما كان في الحراك الشبابي المصري حيث التنوع الشديد)، وأظهرت قصوراً فاضحاً في القدرة على بناء جسور مع بعضها البعض، وميل معظمها إلى الانسحاب من ساحة الفعل المنفتح إلى دائرة العمل الحلقي والروح الشللية. لا يعود كل هذا إلى ضعف الهمة والاستعداد عند معظم هذه المجموعات الشبابية، فهذان توفرا بكثرة، بل يعود جزء مهم

من القصور (وليس جميعه) إلى الشروط الموضوعية التي أحاطت بهذه الحركات، ولموجبات الشرط الفلسطيني في كل تجمع. ما يبرز من هذه المراجعات هو الحاجة إلى امتلاك الوعي (السياسي والاجتماعي والفكري) وعنصر التنظيم الذي يوفر القدرة على توليد وإدامة وتوسيع الصلات بين أفراد المجموعة وتواصلهم وتوليد الروابط بين المجموعة والمجموعات الشبابية الأخرى، والشباب بشكل عام، وصولاً إلى تشييد علاقة متسعة مع الجمهور الأوسع بعيداً عن النزعة التعليمية والنخبوية.

كما تكشف هذه الأوراق ضبابية مفهوم «الشباب»، وتطرح الحاجة إلى ربط المفهوم بقضايا تهمة الشباب والحاجة إلى مخاطبة اهتماماتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم، على الصعيدين الوطني (مناهضة الاحتلال والاستيطان والجدار والتمييز العنصري والحصار وحق العودة والحقوق المدنية الكاملة...)، وعلى الصعيد القطاعي الخاص بكل فئة شبابية، عبر قضايا ملموسة كالتعليم، والبطالة، والمشاركة في الحياة المجتمعية المدنية والسياسية والثقافية والرياضية. القضية الوطنية تبقى محورية لأنها تهمة الشعب كله في تجمعاته وبتكويناته المختلفة، مع التدقيق في دوافع وراء دياجحة الخطاب الشبابي من قبل الجهة المخاطبة. فالشباب لا يُعرفون أنفسهم كشباب، إن عرفوا أنفسهم كذلك، إلا ارتباطاً بقضية محددة أو هدف مرئي، إذ لا نجد مجموعة تُعرف كمجموعة شبابية بشكل عام ومجرد، دون ربط هذا التعريف بقضية أو هدف.

قراءات شبابية في خمسة حركات شبابية (للفترة الممتدة من 2010-2013)

أولاً. حول تجربة «شباب التغيير» (في فلسطين المحتلة العام 1948)

تتميز مجموعة «شباب التغيير» (بين فلسطيني 48) بامتلاكها وعياً سياسياً وتجربة تنظيمية، وهو ما منحها القدرة على التواصل وطرح مشروع مجتمعي ما. وتشدد ورقة الزميلة نجمة علي، على أهمية الوعي السياسي والتجربة التنظيمية في تعزيز دور أفراد هذه المجموعة الشبابية نتيجة «معرفتهم للواقع وتواصلهم مع الأطر الفاعلة، من خلال علاقاتهم الشخصية وعلاقاتهم المهنية مع مؤسسات المجتمع المدني». ويهتم أفراد المجموعة بتوضيح أن انسحابهم من الإطار الحزبي الذي جمعهم جاء «نتيجة لخلافات سياسية وفكرية وليس لأنهم تعبوا من النضال». ولذا، تلاحظ الورقة أن الفعاليات التي قامت بها مجموعة «شباب التغيير»، كالتظاهر، والعمل التطوعي، وحملات الإغاثة، لم تكن فعاليات أو أنشطة جديدة على حقل العمل السياسي الفلسطيني في إسرائيل. فما سعى إليه «شباب التغيير»، هو الاهتمام بهم كذات وليس كمجرد موضوع يتمثل دورهم في أن يكونوا أداة تنفيذ لقرارات حزبية تصلهم من هيئات «أعلى».

تعترف المجموعة أن محاولات التشارك في المهام ذاتها مع مجموعات شبابية أخرى باءت بالفشل، لأن أغلب الحركات الشبابية الفاعلة تنتمي لأحزاب سياسية، وبالتالي تحرص على تشييد «طوق تنظيمي» على إمكانية المشاركة في مهام مشتركة، لأنها تريد استثمار نشاطها لصالح حزبها وحسب. كما تشير الورقة إلى أن مقابل مجموعة «شباب التغيير» ظهرت مجموعة شبابية أخرى داخل الحزب الشيوعي، سمّت نفسها بـ «ياقون» وهي مجموعة أكدت على توفر إمكانية للتغيير من داخل الإطار الحزبي القائم، وتصر على العمل من خلال إطار الشبيبة الشيوعية.

تلاحظ ورقة الزميلة نجمة علي أن هذا التشكل أبرز «نقاط الضعف والقوة لكل آلية؛ فالعمل من خلال إطار حزبي ممأسس يملك قاعدة جماهيرية وكوادر ومكاتب ومراكز وتمويل اقتصادي، وكلها موارد من الممكن استغلالها، بخلاف الحراك الشبابي الخارج عن الإطار الحزبي، مثل «شباب التغيير» الذي لا يملك موارد مماثلة تمكنه من أن يشكل رافعة للعمل، غير امتلاكه الاستقلالية والقدرة الواسعة على التحرك». وتشير إلى أن «قضية التمويل قضية مهمة للحفاظ على طول النفس في العمل»، وبخاصة أن النضال الذي تخوضه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، يتمحور حول الحقوق الجماعية والاعتراف بها كأقلية قومية أصلاً، وبالتالي لا يمكن «خصخصتها» إلى مطالب فردية تركز على حقوق المواطن وحسب. ولذا، تجدر ملاحظة ما تبته له الورقة من مخاطر تجزئة القضايا وبعتها، وعدم رؤية الصورة الكاملة، وبخاصة عند الحديث عن نضال الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل كنضال يستهدف تغييراً عميقاً في بنية الدولة الاستعمارية، يمس تعريفها لذاتها ولسياساتها.

العمل الشبابي المستقل والعمل الشبابي الحزبي

تنبه ورقة «الشباب الفلسطيني في إسرائيل: بين العمل الحزبي والحراك المستقل»، إلى أهمية توثيق تجربة الحركات الشبابية الفلسطينية داخل إسرائيل، فهي تلاحظ أنه مع انتهاء من كتابة ورقتها (صيف 2013) «وجود العديد من الشباب والصبايا في الشوارع والساحات العامة للتنديد ضد مخطط «برافر» الذي يهدف إلى مصادرة 800 ألف دونم من أراضي النقب، وتهجير 40 ألف فلسطيني عربي، وهدم 36 من قراهم». وتلاحظ «في هذه الحركات دوراً شبابياً واضحاً في قيادة المظاهرات والحضور الميداني، ولأول مرة تقوم فئات شبابية للتخطيط لحدث كهذا دون وجود هيمنة حزبية - تقريباً لا وجود للأحزاب في هذا النضال سوى بحضور عدد قليل منهم في هذه المظاهرات، وهو أمر سلبي». والجدير بالانتباه، وهو أمر يعود على الأغلب، إلى التجربة السياسية والتنظيمية لمجموعة «شباب التغيير»، قرار هذه المجموعة خوض انتخابات بلدية

الناصرة، وهذه تجربة جديدة على العمل السياسي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، الذي اعتاد على العمل الحزبي من خلال الأطر السياسية المعروفة في التنافس على المجالس المحلية والبلديات.

تساءل ورقة الزميلة نجمة علي «هل تستطيع تجربة «شباب التغيير» الانتقال من المستوى المحلي لتكون ظاهرة قطرية تنتقل لأماكن أخرى؟ وإلى مستوى سياسي آخر - مثل الكنيسة؟ أم أنها ستبقى تجربة محلية ينتمي أعضاؤها إلى البلد نفسه ويكون السقف السياسي هو العمل البلدي المباشر؟»، وهو تساؤل يبقى بانتظار جواب يكشفه مسار هذه التجربة. وتشير في استخلاصاتها إلى ملاحظتين؛ الأولى تخص مخاطر «تكلس الأحزاب السياسية» التي باتت سقف ما تريده «الكنيسة»، بدلا من أن «يكون الحزب جسماً حياً يشكل التمثيل البرلماني أحد أذرعه وليس سقف عمله»، كما عبر أحد الشباب الذين استنطقتهم الورقة. والملاحظة الثانية، للشباب نفسه، تخص استخدام وسائل الاتصال الحديثة التي تتيح «تنظيم تحركات واسعة دون اتصال مباشر ودون الآليات التقليدية التي تكون عادةً بحوزة الأحزاب أو الأطر المنظمة». ورافق هذا مع «الشعور بأن التغيير المنشود منوط فقط بالتحرك «خارج الصندوق» - بما معناه خارج الأحزاب». وفي هذا الشعور خطورة على غير المنتمين لتنظيمات سياسية، لأن «مراراتهم أكبر في حال التعثر، أكثر بكثير من المسييسين». ويحمل خطورة ثانية تتمثل «في انعدام المراكمة في الخبرة، وفقدان الرابط بين القضايا والتركيز على تناقض واحد دون تحد شمولي ومنظم للمنظومة الكبرى التي تنتج كل التناقضات - أي دون رؤية الصورة المركبة».

ثانياً. حول تجربة بعض المجموعات الشبابية في القدس المحتلة

تلاحظ الزميلة هنادي قواسمي في مراجعة تجربة الحركات الشبابية في القدس المحتلة، أن «مفهوم «الشباب» اكتسب، بعد الانتفاضات العربية مضامين وأبعاداً سياسية جديدة لم تكن حاضرة عربياً قبل ذلك. أي تم تسييس تعبير الشباب مجدداً بعد أن تم تسييس، فلسطينياً، تعبير الأطفال في مراحل سابقة (أطفال الحجارة، وأطفال الأربى جي، وتعبير الشبيبة لدى حركة «فتح»). تشير الورقة إلى خصوصية مدينة القدس بمدلولاتها التاريخية والدينية والسياسية والرمزية، وخصوصيتها الناتجة عن حضور الاحتلال الإسرائيلي المباشر واليومي في كل أرجاء المدينة وشوارعها، وتعرضها للتهويد المستمر وإخضاع سكانها الفلسطينيين بالقوة إلى التطهير العرقي، ومحاصرتها بالحواجز والمستوطنات، وغياب الحضور القيادي الفلسطيني المؤثر (بعد غياب فيصل الحسيني) عن المدينة. وتشير الورقة إلى أن خصوصية المدينة شكلت عامل دفع للحركات الشبابية فيها، وأنها دفعتهم إلى تجاوز بعض الخلافات فيما بينهم.

تشير الورقة إلى أن مجموعة «شباب من أجل القدس» ظهرت في شباط - آذار 2011، وتشكلت «من شباب ناشطين سياسيين، بعضهم ينتمي إلى أحزاب وتنظيمات فلسطينية معروفة، ولكنهم سئموا العمل في أطر أحزابهم، ... ومن آخرين مستقلين لا ينتمون في الأصل لأي حزب سياسي فلسطيني ... وآخرين لم يعتادوا في المجمل النشاط السياسي أو الاجتماعي العام، ولكن رياح الثورات العربية أصابتهم، وشعروا بحماسة ليحذوا حذو زملائهم الشباب في الدول العربية المجاورة. شملت المجموعة عشرات الأعضاء من مختلف الأحياء المقدسية ... شباناً وشابات، أغلبهم من حملة الشهادات الجامعية، ومن أبناء الطبقة المتوسطة على اختلاف تدرجاتها، البعض موظفون في شركات ومؤسسات، والآخرون طلاب جامعيون، وأصحاب مهن مختلفة». وتشير الورقة إلى أن المشاركة في فعاليات هذه المجموعة، كانت مفتوحة لمن يرغب، إذ لم يكن لها أنظمة ولوائح عضوية، لكن «النواة المحركة من المجموعة التي بلغ عددها التقريبي عشرة أشخاص» كانت تعرف بعضها البعض، ولم يكن ليدخل أحد إلى دائرتهم إلا وكان معروفاً و«مرضياً» عنه سياسياً ووطنياً. ولذا لم تكن اجتماعات النواة القيادية للمجموعة «افتراضية، وأن «الفيسبوك» في حالتهم كان أداة إعلان عن أنفسهم أمام الجمهور ... فاجتماعاتهم تجري على الأرض، وجهاً لوجه، ولا يستعمل «الفيسبوك» إلا لاستكمال التنسيق ولإتمام التواصل الذي بدأ على الأرض، ولتحقيق الانتشار بين صفوف الشباب المقدسين».

عرّفت المجموعة نفسها بأنها مجموعة دون انتماء حزبي أو سياسي، وأنها تقف ضد «معاكسات البنات في الشوارع، وعلى أبواب المدارس؛ تعاطي المخدرات وانتشارها بشكل كبير في صفوف الشباب المقدسي؛ أن يكون الشباب بلا هدف أو رؤية»، وأن هدفها «أن تكون القدس رمزاً للثقافة والكرامة والحرية». وتشير الورقة إلى أن أبرز ملامح المجموعات الشبابية في القدس تتمثل في العناوين التالية:

ملامح المجموعات الشبابية في القدس: التنقل بين السياسي والاجتماعي والتوثيقي

أولاً. يلاحظ ميل إلى التأكيد على الاستقلالية عن التنظيمات السياسية، كما تلاحظ الورقة أن المجموعات الشبابية تبدأ التعريف بنفسها بشكل سلبى («فبدلاً من القول: «نحن كذا وكذا»، تقول: نحن لسنا كذا وكذا»). تفسر الكاتبة هذا التوصيف بأنه نتيجة «الشعور بخيبة الأمل من السقف الذي تتحرك تحته الأحزاب السياسية، ومن رغبة في الانطلاق في العمل دون انتظار موافقة المسؤول في الحزب أو دون الاعتبار لمعايير و حسابات المصالح السياسية بين الأحزاب».

ثانياً. انصباب اهتمام مجموعة «شباب من أجل القدس» على الجوانب الاجتماعية أكثر من اهتمامها بالجوانب السياسية. فبينما كانت مجموعة من الشباب تتحرك في الضفة وقطاع غزة رافعة شعار «إنهاء الانقسام»، كان شباب القدس يهتمون بقضاياهم الاجتماعية في أبسط تعبيراتها، بما فيها «معاكسة البنات». جزء من ذلك يعود إلى أن موضوع إنهاء الانقسام طرح في القدس، لكنه لم يلقَ اهتماماً لأن القدس ليست هي «مركز ثقل السلطة الفلسطينية - وهي المخاطبة بشعار إنهاء الانقسام»، وثقل القيادة موجود في رام الله، ولذا شارك شباب من القدس في نشاطات أقيمت في رام الله وطالبت بإنهاء الانقسام. وترى الورقة أنه «في الحالة الفلسطينية يكتسب الفعل الاجتماعي الصرف دلالة وطنية كبيرة»، بما في ذلك زيارات للمرضى والأطفال في المستشفيات المقدسية، التي قامت بها المجموعة، وكذلك «وقفات أمام مدارس البنات وفي الشوارع الرئيسية لمدينة القدس لمنع المعاكسات، وحملات مثل تنظيف الشوارع وغيرها». وشمل هذا ما قامت به مجموعات أخرى (منها مجموعة «كنعانيون... على الخير اجتماعنا») ركزت على مساندة الفقراء والمحتاجين وتوفير لوازم المدارس للعائلات المستورة.

ثالثاً. ظاهرة العودة إلى العمل السياسي؛ تشير الورقة إلى «أن الانغماس في العمل الاجتماعي البحث، وإن كانت له أهميته الوطنية السياسية على صعيد القدس، فإنه يصل في بعض الأحيان إلى أفق مسدود، إذ يغدو في نظر البعض مجرد محاولات صادقة لإطفاء الحرائق الصغيرة الناجمة عن الحريق الكبير المتمثل في الاحتلال». وتستخلص أن هذا كان من الأسباب التي أدت إلى «خفوت نجم مجموعة «شباب من أجل القدس»، وظهور مجموعات أخرى ركزت في عملها على القضايا السياسية بشكل مباشر. واختفت تدريجياً أسماء المجموعات الشبابية، و«أصبحت السمة الأساسية في أي فعالية هي وجود عنصر الشباب كمحرك ومنظم لها، دون الانتظام تحت اسم مجموعة معينة». من هذه الفعاليات المساندة لإضراب الأسرى، حيث نظمت عشرات الوقفات الاحتجاجية والمسيرات، شارك فيها شباب وفئات عمرية أخرى، وبخاصة من أهالي الأسرى، كما تنوع المشاركون من حيث انتماءاتهم الحزبية.

رابعاً. ظهور مجموعات شبابية ذات اهتمامات محددة في العامين الأخيرين في القدس. مجموعات تعنى بالتصوير وتستخدمه لتوثيق تاريخ القدس في مناهضة تهويدها عبر تصوير الانتهاكات التي تتعرض لها ومعالم احتلالها. وباتت شوارع القدس تشهد شباباً يتجولون حاملين الكاميرات ويلتقطون الصور وينشرونها على مواقع التواصل الاجتماعي، كما أنتج بعضهم فيديوهات للتعريف بمعالم المدينة المقدسة. واستقطبت مجموعتان هما «صوّروا وانت ماشي»، و«نبض القدس» الشباب من الفئات الأصغر

عمرًا تركز «على تنظيم جولات للشباب والفتيات للتعرف على معالم مدينة القدس وقرائها المهجرة غالباً برفقة مرشد تاريخي يشرح لهم عن تلك المعالم».

خامساً. وجود حالة شبابية في القدس وليس مجموعات شبابية. تلاحظ الورقة أنه لم يعد هناك مجموعات شبابية بعينها تنشط ضمن الحراك الشبابي المقدسي ذي البعد السياسي، بل يوجد «شباب يمكن تسميتهم نشيطين، تربطهم علاقات صداقة أو معرفة، ينتجون معاً «حالة» من الحراك الشبابي». وبات هناك إطار «فضفاض» من التنسيق بين أفراد نشيطين يعمل تحت تعبير «يدعوكم الحراك الشبابي في القدس»؛ أي أن هناك «مجموعات لا تتخذ تعريفاً محدداً ولا شكلاً واحداً للعمل، وليست كلها تتبع طريقة واحدة في الإعلان عن نفسها، والتواصل مع محيطها».

يلاحظ أحد الشباب المستنطقين من القدس، وجود «حالة تغلي على نار هادئة، ربما هي أحد إنجازات الحراك الشبابي في القدس، فهو إن لم ينجح في خلق جماهيرية واسعة له، فإنه نجح أحياناً في تأجيج القضايا المطروحة على الساحة، والتفاعل معها من خلال الشارع».

ثالثاً. مناقشة للحركات الشبابية في بقية الضفة الغربية

تروي ورقة الزميل طارق خميس المعنونة «الحراك الشبابي الفلسطيني في الضفة الغربية» بشيء من التفصيل قصة حركة مجموعة «شباب 15 آذار» في وسط الضفة الغربية، التي تعود لمشاركة مجموعة من الشباب في مسيرة ضد الاحتلال الإسرائيلي في قرية النبي صالح في أيلول من العام 2010. وشكلت، كما يبدو، تجربة المجموعة في هذه المسيرة ودور سكان القرية في فك حصار الجيش عن المجموعة الدافع وراء بدئها حركة نقاش سبقت بأشهر حراك 15 آذار 2011. وتشير الورقة إلى أن معظم أفراد المجموعة كان من غير الحزبيين، ويعمل في منظمات غير حكومية. وتناول نقاش المجموعة المهام المطروحة عليها. وكان القرار الأول للمجموعة تنظيم وقفة تضامنية مع الثورة التونسية، وأنشأ بعضهم موقعا على «الفيسبوك» لهذا الغرض، لكنه تم إلغاء مسيرة التضامن مع الثورة التونسية بحكم التضارب في الموعد والمكان المرخصين مع مسيرة تضامنية مع أحد الأسرى، وبعد تدخل قوى الأمن لمنع رفع الأعلام التونسية في المسيرة منعاً لبروز مظاهر عدا للبرنامج التونسي. بعد ذلك، دعت المجموعة، من خلال «الفيسبوك»، إلى وقفة تضامن مع الثورة المصرية من خلال تنظيم اعتصام أمام السفارة المصرية، وتدخلت أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة للسلطة بالضغوط على منظميها لإلغاء الدعوة ونجحت في ذلك، لكن هذا لم يمنع مجموعة صغيرة أخرى من

خارج المجموعة من القيام باعتصام لم يدم طويلاً أمام إصرار قوات الأمن على إنهائه، فما كان من مجموعة أخرى إلا أن نظمت مسيرة ليلية في المكان نفسه (دوار المنارة) دعماً للثورة المصرية، اعتقلت على أثرها قوات الأمن بعض أفرادها.

بعد ذلك تم توحيد الجهود للإعلان في 15 آذار 2011 عن اعتصام مفتوح يطالب بإنهاء الانقسام وتنظيم انتخابات لمجلس وطني جديد، ووجهت رسالة للرئيس محمود عباس (في رام الله)، ورئيس الوزراء في غزة (إسماعيل هنية)، دعت إلى إنهاء الانقسام. ومع ملاحظة غياب أي استجابة لهذه المطالب استمرّ الاعتصام لنحو خمسين يوماً. رواية الشباب المعتصمين في رام الله تتحدث عن تضامن شعبي معهم في إطار توفير المعجنات لهم من الأفران القريبة والماء من المحلات المجاورة. كما تتحدث عن محاولات لاحتواء الحراك من قبل السلطة في رام الله، في حين جوبه الحراك في غزة بالقمع من حكومة «حماس» لأنه قوبل بمشاركة أوسع من الجمهور من حراك رام الله.

على الرغم من الارتياح الجماهيري لشعار «إنهاء الانقسام»، فإن المجموعة الشبابية في رام الله (15 آذار) بقيت مترددة في الاقتصار على هذا الشعار، لكونه شعاراً فضفاضاً وقابلاً للاحتواء، ولذا أضافت مطلب الدعوة إلى إجراء انتخابات المجلس الوطني.

تبنّت مجموعة شبابية أخرى تاريخ الخامس من حزيران (تاريخ هزيمة حزيران في العام 1967) لبداية انطلاقها (تحت اسم «تجمع 5 حزيران»)، قبل تغيير اسمها إلى الحراك الشبابي المستقل. التحقت المجموعة بيوم 15 آذار، حيث تعرّفت على المجموعات الأخرى، على أرض ميدان المنارة بعد أن كانت هذه المجموعات تتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ينتمي أغلبية أعضاء «الحراك الشبابي المستقل» إلى أحزاب يسارية يحملون توجهات يسارية. ووفق تشخيص ورقة الزميل طارق خميس، هم في غالبيتهم من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. وقد رفعت المجموعة شعارات سياسية عدة إضافة إلى إنهاء الانقسام، الذي تخلوا عنه للإحساس بعدم جدواه، منها؛ عودة المجلس الوطني، قضية الأسرى، التطبيع والتمويل الأجنبي. وتذكر الورقة أن حراك هذه المجموعة نجح في إلغاء لقاءات تطبيعية، بالتعاون مع مجموعة أخرى تعمل تحت اسم «شباب بنحب البلد».

تلاحظ الورقة نشوب خلافات بين المجموعات الشبابية التي فشلت في التنسيق فيما بينها، نتج عن بعضها بروز لغة سلبية وتحديداً تجاه مجموعة 15 آذار التي اتهمت بأن لها علاقتها بالمنظمات غير الحكومية وبشخصيات لا تحظى بسمعة وطنية سوية. فيما اتهمت مجموعة 5 حزيران بعدم امتلاكها القرار المستقل، كونها تتبع لتنظيم سياسي يساري. ولم يستبعد البعض دور الأجهزة الأمنية في الترويج للإشاعات حول

المجموعات لتوليد الفرقة والشكوك والانفضاض عنها، وإلى اعتبار بعض الشعارات التي رفعت شعارات مهادنة.

لكن الملاحظة المهمة خصت كثرة المجموعات الشبابية التي ظهرت في مدينة رام الله، والتي «كانت إما يدفع من حركة «فتح» بهدف تشويش الحالة وإما من المؤسسات الشبابية التي تتلقى دعماً أجنبياً بهدف تمثيل الحالة مثل: مجموعة «يلا ننهي الاحتلال». فالمجموعة الأخيرة «رفضت العمل مع الحراك العام لأنها عارضت الدعوة لانتخابات للمجلس الوطني دون توضيح سبب هذا الرفض، وقامت بتعليق ملصقاتها الداعية لإنهاء الاحتلال واختفت بعدها». وتلاحظ الورقة ظهور مجموعات ركزت على العمل التطوعي كقيمة أساسية للتحرر من هيمنة التمويل الأجنبي، مثل مجموعة «فريق ساند» التي تبنت فكرة «العونة».

اختفاء المجموعات الشبابية لصالح تنظيم فعاليات شبابية

اختفت المجموعات الشبابية جميعها بعد فترة من الزمن لم تتجاوز السنة، إلا أن نشطاءها ما زالوا يشاركون في الفعاليات المختلفة «ليظهروا فيما بعد موحدين تحت اسم «فلسطينيون من أجل الكرامة»، وبذلك أصبحت هذه المجموعة تضم خليطاً من التوجهات الشبابية؛ جزء منها منحدر من أصول يسارية، وجزء آخر ذو خلفيات ليبرالية، وجزء لا يحمل خلفية محددة وإنما يتفق مع الشعارات التي ثابرت التجمع الجديد على رفعها، وقد اختفت صفة الشبابية من هذه المجموعة رغبة منها في الوصول لشرائح مختلفة من المجتمع، إلا أن ذلك لم ينجح كما يتضح من فعالياته». وتوضح الورقة أن المجموعة الجديدة تواظب على تنظيم النشاطات المساندة للأسرى والرافضة للتطبيع والداعية لتفعيل انتخابات المجلس الوطني، ورفض الاعتقال السياسي.

كما ظهرت فعاليات شبابية جديدة ركزت على فعل محدد؛ كإغلاق بعض الفتيات لمدخل مستوطنة «بيت إيل»، والتظاهر في سوق «رامي ليفي» في مستوطنة شاعر بنيامين، وإقامة قرى في الأراضي المهتدة داخل مناطق إي1، منها؛ قرية «باب الشمس» التي حصلت على الدعم الحكومي، حيث أنها كفكرة ولدت من رحم اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية، وبدعم مباشر من وزارة الحكم المحلي، و«زفة العرسان» حيث مرت الزفة لتشغل الحاجز عن 20 شاباً تسللوا من خلال الجبل لرفع علم فلسطين على قرية «باب الشمس»، وتبعها تشييد قرى أخرى، لم تستطع أيٌّ منها أن يعمر.

تطرح ورقة الزميل طارق خميس تساؤلاً حول أسباب إخفاق «الربيع الفلسطيني»، ويرجع هذا الإخفاق لأسباب يعود بعضها لعوامل موضوعية وبعضها الآخر لأسباب

ذاتية. الأسباب الموضوعية تتمحور حول خصوصية الوضع الفلسطيني، وفرادة الحالة الفلسطينية، إذ «هناك غياب للنظام فلسطينياً بمعناه المؤسساتي والبيوي المتصل عملياً بنشأة الدولة الحديثة، الذي خرجت الجماهير تطالب بإسقاطه عربياً، فليس ثمة نظام يمايز نفسه عن دولة مستقلة، وأصبح بالإمكان إسقاطه ليحل نظام آخر مكانه... هناك شبه نظام... تتحدد إيقاع حركته تقدماً وتأخراً بمنظومة متكاملة من المانحين، ومشدودة بطبيعة الحال بطبيعة (التوتر/اللاتوتر) مع الاستعمار الاستيطاني. هذا كله يجعل خصوصية الحركات الاحتجاجية فلسطينياً تتمثل في كونها تواجه جسماً غير مكتمل، تنقصه مقومات النظام...».

الشبابية بدلاً من وصف روح المبادرة باتت وصفاً لجماعة فرعية معزولة

حول العوامل الذاتية، تشير الورقة إلى أن السمة الشبابية في الحركات الفلسطينية لم تخدمها «حيث ستحولها من وصف للروح الفاعلة إلى فئة محصورة». فقد جرى تصوير فئة شبابية لها صفات معينة منعزلة عن فئات المجتمع الأخرى وقادرة على أن تتحدث عن مشاكل مجتمع خارجها». وتضيف الورقة أن الفئة الشبابية «لم تتوان عن إنتاج خطاب يعزل نفسه عن محيطه»، بدليل «قصور خطاب الحركات الشبابية عن كسب ثقة الناس». وقد تم هذا «في أجواء تحتفي بالشباب كفئة تتم صناعتها وعزلها عن مجمل التفاعلات السياسية والاجتماعية، بواسطة مؤسسات التمويل الأجنبي... حيث أن المطلوب هو إخراج جيل شبابي يحتفي بقضاياها الخاصة المعزولة عن مجمل التفاعلات السياسية والاجتماعية، ويتحدث عنه بلغة تقنية منزوعة السياسة». وترى الورقة أن «صفة الشبابية تحولت من وصف للروح المبادرة والخلاقة إلى وصف جماعة فرعية داخل المجتمع، تعمل بمعزل عنه. ولذلك يكثر سماع عبارات من نوع «الانقسام أثر على الشباب»، وكأن الشباب هم الفئة الطهرانية التي لم تشارك بالانقسام واكتفت بكونها فئة وقع عليها هذا الفعل». وتقرن الورقة بين الوضع الحالي للمجموعات الشبابية وبين الدور الوطني المهم الذي سبق أن قام به الاتحاد العام لطلبة فلسطين قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية بسنوات عدة.

وترى الورقة أنه جرى فلسطينياً «استحضار ساحة المنارة كحيز عام للتحرك الشبابي الجديد. هذا الاستحضار لم يكن واعياً للفروق الجوهرية التي تميّزه عن المحيط العربي»، حيث يساعد كبر عدد السكان على جعل الكم البشري ضرورياً في عملية الاحتشاد، «كما أن الميدان بما هو تشكيل مديني مرتبط بالمدن الكبرى ويقع وسطها أو في مكان حيويتها، يؤدي إغلاقه لإغلاق المدينة بأكملها أو لأجزاء مهمة منها، فيما هذه الخصائص لم تكن تشبه بشيء ساحة المنارة الذي لم يكن إغلاقها ليغلق البلد، ولم يكن ليعول على

حشود جماهيرية في منطقة جغرافية لا تتجاوز 45 ألف نسمة، وهو عدد سكان رام الله. هذا فضلاً عن أن الاحتلال قام بتقطيع التواصل الجغرافي للمدن، مانعاً توسعها وتواصلها فيما بينها، جاعلاً بذلك من التراكم البشري تراكماً محصوراً لا عمق له».

ومن العوامل الذاتية التي تشير إليها الورقة اكتفاء الحركات الشبابية «في بعض الأحيان برفع شعارات ذات طابع سلبي: «لا للمفاوضات»، «لا للانقسام»، وفي الأحيان التي طرحت شعاراً إيجابياً كشعار «إجراء انتخابات مجلس وطني» لم يحمل الشعار أدوات رافعة له، ولا برنامجاً يعززه؛ أي لم تكن للشعار آليات جدية تعزز كونه برنامج عمل». كما امتاز خطابها غالباً «بردة الفعل لا بالمبادرة للفعل، فقضايا كالأسرى والعودة للمفاوضات والاعتقال السياسي، كلها تندرج ضمن مراقبة الفعل السياسي والرد عليه باحتجاج مضاد». كما «عجزت الحركات عن أن توسع جسمها أفقياً، فلم تصل المخيمات والقرى كتشكيلات اجتماعية خارج المدينة، كما أنها لم تخرج من رام الله غالباً كما كان لمركز نشاطاتها».

من العوامل الذاتية التي تشير إليها ورقة الزميل طارق خميس، المحدد الطبقي لشباب وشابات الحركات الشبابية؛ فأغلبهم من أبناء وبنات «الطبقة الوسطى العليا والطبقة الوسطى الدنيا، فيما سياسياً يمكن القول أن أغلبهم جاؤوا من خلفيات إما ليبرالية أو يسارية». هذا جعل تيارين رئيسيين «يسيطران على مشهد الحراك مع وجود حالات استثناء كثيرة لم تتحول إلى تيار؛ فأبناء الطبقة الوسطى العليا والميالون للأفكار الليبرالية شكلوا تياراً، وأبناء الطبقة الوسطى الدنيا والميالون للأفكار اليسارية شكلوا تياراً آخر، هذا فضلاً عن أفراد آخرين لم يشعروا أنفسهم منشدين لهذا التجاذب، وغني عن القول إن هذا التنوع في حراك لم يتجاوز عدده الـ150 شخصاً يعد تنوعاً مشرذماً للحالة لا مغنياً لها... فضلاً عن أن هذا التنوع لم يحمل شكل تنوع فكري واضح على الرغم مما يبدو للوهلة الأولى من اختلاف المشارب الفكرية بين شباب الحركات، إلا أنه في المحصلة لم يخلق نهجاً جديداً للعمل، ولذلك هو امتداد للسائد في الساحة الفلسطينية». بتعبير آخر، قادت الخلفية الطبقية والفكرية وصغر عدد الناشطين في هذه الحركات إلى التشرذم.

غياب شبيبة التيارات الإسلامية

وتلاحظ ورقة الزميل طارق خميس غياب شبيبة التيارات الإسلامية عن الحركات الشبابية التي جرت في الضفة الغربية نتيجة لحالة القمع التي تشهدها هذه التيارات في الضفة؛ «فعلى سبيل المثال لم يكن يحضر الأفراد الإسلاميون إلى مسيرات مناهضة للاعتقال السياسي الذي كان يمسههم بالدرجة الأولى. كما أن حالة الحراك الشبابي لم

تشهد التحاق إسلاميين غادروا الحالة التنظيمية كما حدث في حركات الربيع العربي إلا في حالات نادرة... إلا أنه من المفيد هنا الإشارة إلى الدعاية التي نجحت الأجهزة الأمنية في تسويقها عن الناشطين كمجموعة منفصلة من الضوابط الاجتماعية (ارتداد البارات... الخ)، وفي ذهن الكثيرين كان يكفي ليصدق هذه الدعاية أن يرى نمط الحياة الاجتماعية المتحررة التي يعيشها أغلب الناشطين، وهذا ما أنتج حاجزاً نفسياً يقف أمام انخراطهم داخل هذه الحالة، وحال دون مشاركة شباب جدد في الحركات الشبابية أو كسب تأييد شعبي لها).

ينهي الزميل طارق خميس ورقته حول الحراك الشبابي في الضفة الغربية بتساؤل عما إن كانت بنية العمل السلمي (بما فيها الحركات الشبابية) تحمل في داخلها بذور فنائها في ظل استعمار استعماري استيطاني، ويميل إلى اعتبار أن الحركات الشبابية في سياق الشرط الفلسطيني هي «تعبير عن أزمة من البداية، وليس عن عافية، وهو ما يجعل تحميلها الآمال الكبيرة تحميلاً مبالغاً فيه، يقيسها بما حولها دون فهم خصوصية السياق الذي تعمل ضمنه/ضده». وهو استخلاص يستحق التأمل لكونه يعيدنا إلى الحاجة إلى وعي خصوصية الشرط الفلسطيني، وبخاصة في لحظته الراهنة.

رابعاً. حول الحراك الشبابي في قطاع غزة

يبدأ الزميل إبراهيم الشطلي ورقته المعنونة «الحراك الشبابي الفلسطيني في قطاع غزة؛ ثورة لم تنضح بعد» بسؤال عن سبب الفشل في ولادة «ربيع فلسطيني» يقوده الشباب على غرار ما حدث في مصر وأماكن أخرى، على الرغم من أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تدعم ذلك؟ وفي هذا السياق، تورد الورقة بيانات كافة تبرز ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولدى الشباب بشكل خاص، وإلى الارتفاع الشديد لمعدلات البطالة تطال نصف الخريجين (دبلوم فأعلى)، ووقوع نحو ربع الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة دون خط الفقر، مع ملاحظة أن معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة تزيد بشكل كبير عما هي عليه في الضفة الغربية. وهو ينظر إلى دلالات ذلك على صعيد استلاب الحريات وفرص الحياة، وكبح القدرات الشبابية، وما تنتجه من حالات إحباط وأأس، ومن انتقاص للكرامة الإنسانية، ومن مشاكل اجتماعية تدفع الشباب إلى الهجرة، ومن ارتفاع في معدلات العنف المجتمعي، والجريمة، وتعاطي المخدرات.

تشير الورقة إلى أن العلاقات الأسرية والاجتماعية السائدة في القطاع ما زالت تقوم «على مفهوم الوصاية الأبوية التي تمارس باسم العمر والجنس والطبقة الاجتماعية

وباسم العائلية، وتحت مسميات التراتبية المؤسسية والحزبية». وتستند إلى بيانات عن «انخفاض عضوية الشباب في الفصائل السياسية والمنظمات الأهلية»، وعن «خيبة أملهم وفقدان ثقتهم بهذه الفصائل، وبخاصة لعدم قدرتها على إنهاء حالة الانقسام، وانشغال كل منها في مصالحتها الضيقة، وعدم إيلاء المجتمع، وبخاصة الشباب أولوية في برامجها». وتونه بأن الوضع الصعب المعاش في قطاع غزة لا يقتصر على الشباب العاطل عن العمل، أو الذي لا يمتلك فرصاً جيدة لحياة كريمة بغزة، بل يطال «الطبقة المثقفة» التي «تمتلك فرصاً تؤهلها لعيش حياة كريمة، ولها مصادر دخل جيدة... وذلك نتيجة لضيق الحريات والتعدي على خصوصية الناس، وشعورها بالقلق على مستقبلها ومستقبل أبنائها، بسبب تدهور الخدمات الصحية نتيجة الحصار، وافتقار الجهات الرسمية القدرة على سد الاحتياج العالي، ونتيجة غلاء المعيشة أيضاً».

تسترشد الورقة باستطلاعات رأي تشير إلى تراجع في «الاهتمام بالنشاط السياسي» بين الشباب (18-30 سنة) في قطاع غزة. وتتلخص وجود «حالة مخاض» بين الشباب الفلسطيني في القطاع «الذي يسعى إلى التمرد، وكسر الهالة النضالية التي تستخدمها الأحزاب السياسية»، وإلى «حالة التضييق وقمع الحريات لدواع ومبررات أمنية تستخدمها حكومة «حماس» بغزة، تجعل ممن يمارس العمل الحزبي عرضة للكثير من التدخلات والمضايقات»، وإلى ما أوجدته حالة الانقسام السياسي من مناخ خصب للابتعاد عن الأحزاب السياسية وهجرتها. ويفسر هذه المعطيات «بأنها مقدمة إلى أن الحراك الشبابي الفلسطيني، توجهه بوصلة مشوشة، ويعيش تجربة جنينية، وما زال بحاجة لبوصلة واضحة الأهداف، والأولويات، وإستراتيجيات العمل».

الحراك الشبابي في غزة بدأ مع اشتداد حالة الاستقطاب السياسي

يرجع الزميل إبراهيم الشطلي مظاهر حراك شبابي (خارج دور الشباب في الانتفاضتين الأولى والثانية) إلى شهر نيسان/أبريل 2006؛ أي بعد بدء المشاحنات السياسية بين حركتي «فتح» و«حماس»، حيث برزت حركات شبابية كان أبرزها «الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني: فلسطين أكبر منا جميعاً»، التي تشكلت من مجموعة من الشباب والشابات الناشطين/ات مجتمعياً في عدد من المؤسسات الشبابية العاملة في قطاع غزة، تواصلت عبر لقاءات مباشرة، وعبر المجموعات البريدية الإلكترونية، و«الفيسبوك». كان أغلب الشباب من الفئة المتعلمة ومن الناشطين ثقافياً واجتماعياً، والرافضين للعنف، ومن المؤمنين بالسلم الأهلي والتعددية، وبضرورة تقبل نتائج الانتخابات. قامت بدعم الوفاق الوطني انطلاقاً من وثيقة الأسرى للوفاق الوطني، وتولت تنظيم فعاليات داعمة لذلك؛ كالاعتصام اليومي أمام مركز رشاد الشوا بمدينة غزة، أثناء اجتماع الأحزاب

السياسية لمناقشة آليات نقل الحكم والسلطة من حركة «فتح» لحركة «حماس»، وللمحد من التوتر العنيف الناجم عن المشاحنات بين أجهزة الأمن المحكومة من «فتح»، والقوة التنفيذية التي شكلتها «حماس» حينها، واعتصامات أخرى رافضة «للاعتداءات المتكررة على الأفراد وانتشار ظاهرة الملتصمين في الشوارع، والاختطاف المتبادل بين عناصر «فتح» و«حماس»، رافعة شعار «فلسطين أكبر منا جميعاً».

إضافة إلى مجموعة «الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني»، ظهرت في أواخر العام 2006 مجموعة أخرى تحت اسم «حماية» قادتها مجموعة من الناشطات الشبابات من مؤسسات المجتمع المدني (وتحديداً من مؤسسات غير حكومية)، إضافة إلى عدد من الشباب والشابات من غير العاملين في مؤسسات مجتمعية، ومن غير الناشطين والناشطات في التنظيمات السياسية. دعت مجموعة «حماية» إلى نبذ العنف، ووقف الاقتتال، وتحريم الاحتكام للسلاح في حل النزاعات، وشكلت مجموعات ضغط من الشخصيات الاعتبارية والمجتمعية للتأثير على طرفي النزاع لوقف استخدام العنف.

مجموعة «اصحى» قيادة شبابية لمجموعة لا تقتصر عضويتها على الشباب

ترى الورقة أن سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، شكلت «انعطافاً حاداً في تهميش الشباب، وإقصائهم عن المشاركة على أساس الانتماء السياسي. وبدأت مرحلة ممارسة القمع من قبل حكومة غزة وحكومة رام الله تجاه مؤيدي الطرف الآخر». ونشأ وضع أنتج حالة «من الإحباط والاستياء العام دفعت الكثير من الشباب للبحث عن فرص حياة ونجاة خارج الوطن». وتقول الورقة إن محاولات مجموعات من الشباب استمرت، وكان من أبرزها حركة «اصحى» الشبابية التي نشرت عريضة دفاعاً عن الحريات الشخصية والاجتماعية في قطاع غزة. وكانت المجموعة قد انطلقت رفضاً لمحاولات حكومة «حماس» في قطاع غزة «فرض قيود على الحريات العامة والخاصة». وتشكلت المجموعة من مدونين ومدونات في مؤسسات شبابية في قطاع غزة، التحق بها أكاديميون وأكاديميات وحقوقيون وحقوقيات، ولذا فهي لم تقتصر على الشباب فقط، وإن بقيت قيادتها من الشباب. وتولت مهمة التوعية عبر نشرات كانت تقوم على توزيعها يدوياً ومقالات كان الناشطون فيها يكتبونها وينشرونها عبر صفحاتهم الإلكترونية الاجتماعية، أو المدونات، أو المواقع والصحف المحلية، أو عبر جلسات نقاش الكتب التي كانت تنظم شهرياً. في 25 كانون الثاني/يناير 2010، نظمت حركة «اصحى» الشبابية وقفة احتجاجية في ميدان الجندي المجهول الرئيسي قبالة المجلس التشريعي بمدينة غزة، في ذكرى انتهاء الفترة القانونية لعضوية المجلس التشريعي وانتهاء ولاية الرئيس القانونية، مطالبين بإنهاء الانقسام وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

لعل الدلالة الأهم لحركة «الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني» ومجموعة «اصحى» كمجموعات شبابية في الأساس، هو تشكيلها ونشاطها قبل الثورات العربية في تونس ومصر وغيرهما. هذا لا يعني أن الثورات العربية لم تتحرك وقعاً على شباب غزة فهذه، وفق ورقة الزميل إبراهيم الشطلي، «كانت غنية بالتفاعلات والتحويلات الكبيرة في المنطقة، وهذا ألهم الشباب الفلسطيني للخروج إلى الشوارع كقوة اجتماعية كبيرة تعبر عن معارضتها لاستمرار حالة التفرق والضعف، واعتبار أن الانقسام لا يضر بالقضية الفلسطينية فحسب، وإنما يساعد على تجزئة المجزأ، الذي يقوم به هذه المرة ليس الاحتلال، ولكن قوى سياسية فلسطينية». ولذا كانت الدعوة لبدء حراك شبابي لإنهاء الانقسام، عرف بالحراك الشبابي الذي كانت نواته حركة 15 آذار...».

بدأ التحرك بتاريخ 14 آذار 2011 بانطلاق عشرات الشباب في بادئ الأمر كخطوة مفاجئة لعناصر الأمن في اعتصام سلمى في ساحة الجندي المجهول، وباتوا ليلتهم في خيمة الاعتصام هناك. وفي صباح يوم 15 آذار 2011، تفاجأ المعتصمون «بأعداد كبيرة من عناصر الجهاز الجماهيري والإعلامي لحركة «حماس» من فئات عمرية صغيرة... تحيط بالمكان... في محاولة للسيطرة على مجريات الأمور، وتجيير الحدث لصالحها، عبر تقديم متحدثيها وقيادتها وكأنها هي من يرغب في إنهاء الانقسام». على أثر ذلك، غادر شباب 15 آذار ساحة الجندي المجهول، للتمركز في ساحة أخرى (ساحة الكتبية) «ودعوة غير المنتمين للأحزاب والرافضين لهيمنة «حماس» على ساحة الجندي المجهول للاتحاق بهم. وهذا ما حدث». تقدر الورقة عدد المشاركين بعشرات الآلاف، وتشير إلى «محاولات الاحتواء والإقصاء من قبل حركة «حماس»، وحركة «فتح»، وأحزاب اليسار الفلسطيني، وحركة الجهاد الإسلامي» للحراك. لكن مع حلول الظلام، قامت قوات «حماس» الأمنية بقمع التظاهرة والاعتصام بوسائل عدة، واستدعت عدداً الشباب القائمين على الحراك وتعرض بعضهم «للملاحقة الأمنية والاعتقال، والتعذيب داخل مراكز حماس الأمنية».

نقد تجربة الحراك الشبابي في قطاع غزة؛ نقص الخبرة التنظيمية والتصارع مع منظمات المجتمع المدني

تستعين ورقة الزميل إبراهيم الشطلي بلقاءات مع شباب وشابات من قطاع غزة في تقييمها للحراكات الشبابية التي شهدتها قطاع غزة، وهي ملاحظات تنطبق إلى حد كبير على الحراكات التي شهدتها الضفة الغربية. تركز الملاحظات النقدية على جانب موضوعي تناول قمع السلطة، وتدخلات التنظيمات السياسية، ومشكلة تمويل النشاطات الشبابية. وهذه، في الحقيقة، أقرب إلى الذرائع منها إلى العوامل المانعة للنجاح (فهذه الظروف

لم تمنع الحركات الشبابية في تونس ومصر)، وجانب ذاتي ركز على الانفتاح إلى رؤية وإستراتيجية لقيادة موحدة، ولأشكال نضال ملائمة وجاذبة للناس في قطاع غزة، وعلى قلة الخبرة التنظيمية الضرورية للحفاظ على الاستمرارية، ولتراكم المعرفة الضرورية. وكما في الضفة الغربية، فقد بقيت التحركات محلية «ربما لأسباب لها علاقة بالجغرافيا، وبصورة أوسع ترجع للانتماءات الحزبية للشباب». واعتبر بعض الشباب والشابات أن غياب جسم شبابي موحد في الأراضي الفلسطينية حامل لرؤية وأهداف موحدة، يعطل ولادة «ربيع فلسطيني». وكما في الضفة الغربية، عانى الحراك الشبابي في غزة «من الخلافات الداخلية والتصارع وعدم الشفافية والمهنية في العمل من قبل بعض الشباب ... والبعض من الشباب كان يهّمه الوصول إلى منصب، وله أطماع شخصية بعيدة كل البعد عن إحداث الربيع الفلسطيني».

تشير الورقة إلى «غياب الدور القيادي الواضح لمؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، وعلى رأسها اليسار الفلسطيني ... كما عملت الاتحادات والنقابات الصحافية على تغليب مصالح وجهات نظر وسياسات أحزابها. وسادت ظاهرة ضعف الثقة المتبادلة لدى الشباب في منظمات المجتمع المدني، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان التي أظهرت ضعفاً في القدرة على حمايتهم وحماية حقهم في التظاهر السلمي، وحماية حرياتهم العامة في التعبير والتظاهر الشبابي». هذا إضافة إلى «حرص غالبية الشباب ... على مصالحهم الخاصة، وتجنب الخوض في تجارب شبابية تضر بمصالحهم وحياتهم اليومية». وتشير المراجعة إلى ضعف «الالتزام بما اتفق عليه من رفع العلم الفلسطيني والشعارات الوجدانية فقط. ما حدث كان انقساماً على الأرض، تطور لاعتداءات ثم اشتباك. كما تشير الورقة إلى «محاولات إدارة فعالية 15 آذار من قبل جماعات ليس لها علاقة بالحراك؛ فالكثلة الإسلامية أنشأت صفحات عبر «الفيس بوك»، وشكلت مجموعات تدعو لإنهاء الانقسام، والجماعة الإسلامية كذلك، وحركة «فتح» قامت بالتصرف بنفسه، واستخدمت هتافات غير متفق عليها ... وصدرت بيانات للإعلام باسم الحراك تناقضت مع الإعلان عن استقلالية التحرك ووقوفه مسافة واحدة من كل الأطراف، ما شكك بمصداقيته». كما أضعف من الاستجابة لنشاطات وفعاليات الحراك «دخول بعض المجموعات في حالة صراع مع مؤسسات المجتمع المدني والقوى الوطنية وبعض الشخصيات ارتباطاً بمواقف خاصة».

وكما في الضفة الغربية، فقد اعتمدت وسائل «تشهير في الشباب المشاركين وفي الصبايا المشاركات بإضفاء طابع غير أخلاقي وربطه بالتحرش ومنع التصوير والتوثيق وربط الحراك بأجندات خارجية وداخلية، واستمرار الملاحقة والتشويه والاستدعاء

والتهديد والضرب لنشطاء الحراك، وتراجع تغطية الأنشطة الشبابية من قبل وسائل الإعلام، ومنعها من التغطية من قبل أجهزة حماس الأمنية».

ويختتم الزميل إبراهيم الشلطي ورقته بالدعوة إلى تشكيل «جسم أو إطار شبابي» لتعزيز «فرص التواصل مع الشباب الفلسطيني في مناطق الشتات». ويستخلص أن «مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دوراً بارزاً في عملية التعبئة والمتابعة المستمرة لما يجري على الأرض من تحركات شبابية، وكان لها الأثر العميق في خلق رأي عام حول القضايا التي خرج الشباب للدفاع عنها أو الاحتجاج عليها، بما في تلك التي طالبت بتغيير النظام السياسي». وأشارت شابة من وسط القطاع إلى الحاجة لحرركات اجتماعية جامعة تقوم «على أساس ضم الكل الفلسطيني بناء على برنامج لتحقيق الحقوق الفلسطينية بغض النظر عن الحلول السياسية وتضم الحملة بالفعل أشخاصاً من مختلف الأحزاب».

خامساً. حول تجربة الحراك الشبابي في الشتات (لبنان)

ورقة الزميلة عايدة الشهابي تتناول تجربة حركات شبابية في أحد بلدان الشتات (لبنان)، ومن الطبيعي أن تتناول الورقة ما يعانيه الفلسطينيون في لبنان من أشكال متعددة من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والمكاني تحت حجج واهية عنوانها منع «توطين» الفلسطينيين في لبنان. وكمكون من مكونات الشعب الفلسطيني في لبنان، فإن الشباب يعانون من التهميش والاستثناء والتمييز والبطالة كغيرهم من الفئات الأخرى الفلسطينية.

لعل خصوصية الوضع الفلسطيني في لبنان هو الذي يفسر سهولة تحوّل مبادرة شبابية تتناول التأكيد على حق العودة - وهو الحق الذي يقع في أولوية حقوق الفلسطينيين في الشتات - إلى مبادرة شعبية كما حصل في مسيرة العودة في العام 2011، التي استشهد فيها ستة من الشبان الفلسطينيين على الحدود اللبنانية الفلسطينية. فقد تحولت هذه المبادرة التي تقدم بها «شباب مستقلون جامعيون عبر «الفيسبوك»... إلى عمل تنسيقي بين الشباب ومختلف الفصائل الفلسطينية... إضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني». لقد تحولت المبادرة إلى فعل شعبي، إذ شارك ما قدر أنه «ربع اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان» الذين «توجهوا إلى الحدود من مختلف الفئات العمرية. لقد كان هذا حراكاً شعبياً تمّ بمبادرة شبابية دعمتها الفصائل». ولعل غياب التنظيمات السياسية هو ما سبب بقاء معظم المبادرات الشبابية نخوية أو ذات مضمون إعلامي مناسباتي عاجز، أو مبادرات موقعية دون قدرة على الاستدامة.

من المبادرات التي توردها ورقة لبنان تلك التي قام بها «اللقاء الشبابي الفلسطيني» في تسليط الضوء على المشاكل العامة ومشاكل الشباب في مخيم عين الحلوة، عبر القيام من خلال العمل التطوعي بتنظيف شوارع المخيم والرسم على جدران «زواريب» المخيم للتعبير عن أن المخيم «مجرد محطة في حياة الشعب الفلسطيني». كما قام «اللقاء الشبابي» بمبادرات أخرى مثل «تنظيف المقبرة، وإعادة كتابة أسماء الشهداء، وتأمين محطات انتظار لطلاب المدارس في المخيم». لكن نشاط المجموعة لم يخرج عن حدود مخيم عين الحلوة، بسبب «غياب التواصل والتنسيق مع الحركات والمجموعات الشبابية الأخرى». والمجموعة تقوم بالتنسيق والتعاون مع التنظيمات السياسية، ويعود ذلك إلى انتماء قسم من أعضائها إلى هذه التنظيمات.

مبادرات دون آليات للاستمرار وتأتي كردة فعل ويغيب عنها التواصل مع شببية التنظيمات السياسية

أما فيما يخص الفعاليات ذات البعد السياسي الوطني، فقد نُظمت، في العام 2012، اجتماعات وورش عمل حول قضية انتخاب أعضاء المجلس الوطني تحت عنوان «أسبوع التمثيل الفلسطيني» كمدخل لإعادة إحياء روح المشاركة السياسية، بما فيها إشراك الجيل الشاب في العملية السياسية. وتشير الورقة إلى أنه «على الرغم من أهمية تحرك كهذا فإن النشاط توقّف عند هذه الاجتماعات والورش ولم يُكتب له الاستمرارية». وعلى نمط هذه المبادرة جرى في العام 2012 ما سمي بمبادرة «كامل التراب الوطني»، التي أطلقتها «هيئة تنسيق الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة في لبنان» في شباط 2012، وشملت شاتيلا، والجامعة العربية، والبدّاوي، والجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة اللبنانية الدولية. والمبادرة أطلقت كحركة احتجاجية على قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة على حدود العام 1967، وكالمبادرة التي سبق ذكرها، فإنها لم تستطع الاستمرار خارج الرسائل النصية على الهواتف الخلوية وفي المناسبات الوطنية.

كما تورّد الورقة حراكاً (في العام 2012) ضدّ تصريحات الرئيس محمود عباس من قبل مجموعة استاءت من تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) اعتبرت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948 أراضي إسرائيلية. وشملت هذه المجموعة شباب الأندية الثقافية الفلسطينية في الجامعات الذين تجمعوا أمام السفارة الفلسطينية ليعبّروا عن رفضهم لمضمون هذه التصريحات. وترى الورقة أن المظاهرة حشدت حوالى ستين شخصاً فقط، و«هذا إمّا لأن شبابنا وصلوا إلى حدّ اليأس من قياداتنا وأصبحوا متأكدين أنه لن تكون هناك أذان صاغية لهم، وإمّا لأن بعض الشباب المحزّب

لا يستطيع التظاهر بسبب معارضة الفصائل التي تدفع لهم مصروفاً شهرياً بسيطاً ولكنه مهم بالنسبة لشبابنا العاطل عن العمل». لكن، وبغض النظر عن السبب، فإن المبادرة لم تكن ناجحة لا على صعيد الحشد الشبابي، ولا على صعيد الحشد الشعبي، ونشر البيان الصادر عن المجموعة ليس دليلاً على النجاح. وما تلاحظه الورقة أن معظم الحركات هي رد فعل على حدث ولا تتمتع بآلية للاستمرارية. ولا يجدي التعلل، كما يفعل أحد الشباب في مقابلة معه، بأن «الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة ودفع الفلسطينيين إلى البحث عن لقمة العيش في الدرجة الأولى في الوطن والشتات، وبخاصة في لبنان، هي من أهم المعوقات»، فهذه كانت من دوافع الثورات التي جرت في تونس ومصر وغيرهما.

ترى الزميله عايدة الشهابي أن هناك نقاط ضعف في الحركات الشبابية الفلسطينية في لبنان أبرزها تميزها برودة الفعل على أحداث معينة، ما يفقدها القدرة على الاستمرارية والمستندة إلى رؤية سياسية واضحة لدور الشباب. كما تنوه إلى ضعف التواصل بين الشباب المستقل وشباب التنظيمات السياسية الفلسطينية في لبنان، والإحساس من قبل هذه التنظيمات أن الحراك الشبابي المستقل يهدد مكانتها.

وترى الورقة وجود نقاط قوة لدى الحركات الشبابية تتمثل في تصدر الشباب لفعاليات سياسية وطنية وتمسكه بحق العودة، وتشير إلى امتلاك الجيل الشاب «وسائل تقنية مهمّة في النضال لم يكن يمتلكها الجيل السابق»، وأن الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشباب الفلسطيني في لبنان لم تمنعه من النشاط في «دائرة الشأن العام والمصلحة الوطنية الفلسطينية».

وتقترح أن يتم «الربط بشكل جدلي ما بين النضال من أجل القضية الوطنية والحقوقية وفق خصوصية الساحة اللبنانية وأولوياتها»، وأن يتوحد الشباب على الأهداف الوطنية العامة وطرح أهداف «تناسب مع خصوصية ساحة النضال الشبابي في لبنان في سياق وحدة الأهداف الوطنية»، وأن يكون هناك «تنسيق بين الشباب الفلسطيني في لبنان والساحات الفلسطينية الأخرى».

ملاحظات ختامية

ما هي أبرز الاستنتاجات من أوراق الحركات الشبابية في خمسة تجمعات فلسطينية ومن ملاحظة ما يعيشه الشعب الفلسطيني من مأزق متعدد الأوجه والتداعيات، داخل فلسطين التاريخية وخارجها؟ لعل العناوين الأبرز التي يمكن استخلاصها من هذه المراجعة الأولية ما يلي:

أولاً. ليس من الواضح دائماً الفئة المعنية عند الحديث عن الشباب، وهو أمر ناقشته هذه المقدمة بشيء من التفاصيل، ولمحت له بعض الأوراق وافترضته بعض المجموعات الشبابية (ومنظمات غير حكومية وحكومية) التي تضع الشباب إما خارج الانتماء السياسي والتنظيمي وإما في تضاد معه. كما يفترض بعضها أن التعليم المتقدم هو أحد مؤهلات المشاركة في مجموعات شبابية، فقلما نجد عمالاً يدويين (عاملين أو عاطلين عن العمل) من الناشطين في هذه المجموعات. وفي الواقع، فإن معظم الناشطين في هذه المجموعات (وهذا توصيف وليس انتقاصاً) من أبناء الطبقة الوسطى، وتحديدًا من شرائحها الوسطى والدنيا. هذا الفهم أو الافتراض لمدرّك «الشباب» يضيق من دائرة المخاطبة والحشد. ويبدو أن هذا الفهم هو ما يسيّر توجهات المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الدولية (بما فيها منظمات الأمم المتحدة) وربما هيئات ومؤسسات أخرى محلية في تعاملها مع الفئة العمرية الشابة. ولما ينبغي الانتباه إليه هو القصور في النظر إلى فئات الشباب باعتبارها خارج المجتمع، أو أنها هي المخلص المنتظر للشعب الفلسطيني بسبب فشل الجيل الأسبق، الذي سبق الأسبق، في إنجاز حقوق هذا الشعب الوطنية، وكبديل عن التركيز على إيجاد صيغ تمكن من إشراك كل مكونات الشعب الفلسطيني وفئاته في مناقشة قضايا الوطنية (السياسية والاجتماعية والمعيشية والثقافية)، وصولاً إلى خطط عمل وتصورات حول الأولويات وأدوات إنجازها وفق رؤية طويلة النفس.

ثانياً. لا يبدو أنه من المجدي طرح تأسيس اتحاد عام للشباب الفلسطيني على جدول الأعمال الوطني، وذلك لأنه ليس هناك - باستثناء فئة العمر (وهذه سمة عابرة) - ما يوحد الشباب، خلافاً للوضع بين العمال أو المرأة أو الطلاب (حيث تجمع بينهم قضايا واهتمامات قطاعية)، أو بين الفئات المهنية المختلفة (أطباء ومهندسين وصحافيين وكتاب وغيرهم)، أو ما يوحد اتحادات أو أندية ذات اهتمامات رياضية أو ثقافية. ففئات الشباب تتوزع على قطاعات ومهن مختلفة. كما يجب عدم الاسترشاد بما هو قائم في الأحزاب السياسية التي تشكل لنفسها تنظيمات شبابية بهدف تربوي-سياسي وتنظيمي، حيث توضع هذه الاتحادات فكرياً وسياسياً تحت مظلة أحزابها الأم، وتشكل لها مراكز تأهيل للجيل الجديد لقيادة التنظيم السياسي (وأحياناً المجتمع والدولة). كما يجب عدم الاسترشاد بما كان قائماً في الدول الاشتراكية سابقاً من اتحادات شباب (شيوعية أو اشتراكية) قامت بقرارات من قيادات الحزب الحاكم على افتراض أن المجتمع متجانس طبقياً وفكرياً واجتماعياً، وأن هناك حزباً واحداً حاكماً يقود المجتمع والدولة. لذا، أرى أنه من الأنسب أن تبقى اتحادات وتنظيمات الشباب تحت رعاية التنظيمات السياسية، وأن تنافس فيما بينها على جذب الشباب لتوجهاتها ونشاطاتها وسياساتها، وهو ما يجري

على كل الأحوال. لقد بات واضحاً من مراجعة التجربة أن الحركات التي لم تؤيدها تنظيمات سياسية وجدت نفسها مشلولة الحركة وفاقدة للأفق، وأنها بسبب ابتعادها عن التنظيمات السياسية افتقدت التجربة السياسية أو التنظيمية أو الاثنتين معاً.

ينبغي الحذر الشديد من تحويل «النشاط والفعالية السياسية والحركية من تحقيق الهدف إلى إرضاء الذات... إلى التنفيذ من أجل التنفيذ، التنفيذ المبني على الدافع اللحظي...» (كفانا نظيراً ولننتقل إلى العمل)، أي العمل من أجل العمل ذاته، هذا هو شعار قطاعات كبيرة من الشباب، هي من السذاجة بحيث تسقط بديهية تفيد بأن كل عمل لا يخدم هدفاً إستراتيجياً محدداً سلفاً ومفكراً فيه على نحو مُسبق من خلال تنظيم مُحكم هو ضرب من الهراء والعبث والاستعراض، لكن ضررها لا يقتصر على هذه الأمور الذاتية، بل يتعداه إلى خدمة «النيقوض» الذي تدعي هذه التحركات معارضته: ففي عالم تحكمه وتؤثر فيه قوى وبنى سلطوية ومنظمة، يتحوّل هذا العمل الخالي من التفكير المسبق بالبديل، إلى مطية يجري توظيفها واستغلال نتائج حركتها لمصلحة المزيد من التمكين للقوى والبنى السلطوية والمنظمة».⁹

ثالثاً. يتوفر ميل في الكتابات التي تتناول موضوع الشباب لاعتباره قضية تقنية أو لاختراله إلى قضية خدمية تخص فئة عمرية بحاجة إلى دعم ومساعدة؛ أي اختزاله، عملياً، إلى قضية من قضايا المنظمات غير الحكومية و/أو المؤسسات الحكومية، أي قضية يتم حلها بتوفير خدمات، أو عبر التدريب والتأهيل، بمعزل عن القيم الاجتماعية والسياسية (قيم التحرر والمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية و ضد الظلم والطغيان والاستغلال والتهميش...). من الأمثلة على هذا مشروع المجلس التشريعي الشبابي الذي يحاكي المجلس التشريعي الفلسطيني المعطل منذ العام 2007. ويبدو أن مشروع تشكيل مجلس تشريعي «منتخب» من الشباب لا يقصد تحليل الأسباب التي أدت إلى تعطيل وشل المجلس التشريعي المنتخب العام 2006، ولا مخاطر اختزال الديمقراطية إلى مجرد وضع ورقة في صندوق اقتراع كل أربع سنوات، ومخاطر تناسي الحالة الاستعمارية الاستيطانية وحالة الشتات الناتجة عن التطهير العرقي التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

كما لا يفيد كثيراً وضع توصيات عامة لتغيير وضع الشباب خارج تغيير واقع المجتمع ككل. فعلى سبيل المثال تتوصل دراسة عن شباب غزة،¹⁰ إلى توصيات هي أقرب

9 هشام البستاني. «اغتيال الربيع العربي: عن غياب النظرية والتنظيم». جريدة الأخبار اللبنانية، 26 أيلول، 2013.
10 انظر/انظري؛ «صوت شباب غزة يعلو؛ أصوات من أجل التغيير: دراسة بحثية بالمشاركة». مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، كانون الثاني/يناير 2009.

إلى مطالب عامة دون تحديد أدوات تنفيذها، مثل؛ «تحسين مستوى الاستقرار من خلال المصالحة والإصلاح السياسي»؛ «تعزيز الأمن الإنساني من خلال زيادة قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتقديم خدمات اجتماعية أفضل»؛ «رفع مستوى وصول وتمثيل الشباب في هيئات صنع القرار»؛ «التركيز على تنمية الوعي الاجتماعي للقيادات الشابة الذين يسهمون بدورهم في حشد وتعبئة شباب آخريين لتطوير رؤية موحدة تخدم التغيير الإيجابي». يلاحظ من هذه «التوصيات» أنها تصلح، تقريباً، لأي مكان وزمان، وليس فيها ما يشير إلى واقع مجتمع قطاع غزة في العام 2008. ومثل دراسات كهذه هي تمرين جيد على كيفية هدر الوقت والجهد والموارد، ولا تضيف معرفة عن الشباب، ولا عن غير الشباب في قطاع غزة أو غيره.

كما لا يعني كثيراً عقد ورش حول بناء مشروع شبابي دون إعلاء شأن القيم التي ينبغي أن تحرك مشروع كهذا. فالشباب يتوزعون على مختلف فئات المجتمع، ويحملون قيماً وتوجهات مختلفة ومتضاربة أحياناً كثيرة، ولذا يصعب التعامل معهم كقوة متجانسة في رؤيتها الاجتماعية والسياسية والفكرية. والتركيز على قضايا إدارية أو خدمية كمدخل لصياغة «مشروع شبابي»، هو هروب من مواجهة هذه المشكلة (تعددية التوجهات والقيم المحركة للشباب). فلا يفيد كثيراً الحديث عن تعزيز «المشاركة السياسية للشباب وتعزيز دورهم»¹¹ دون تحديد المشاركة السياسية في ماذا؛ فالشباب يشاركون في واقع الانقسام الحاصل بين حركة «فتح» وحركة «حماس»، ويشاركون في نشاط التنظيمين ومؤسساتهما «الحكومية»، بما في ذلك في أجهزة تهما الأمنية وغير الأمنية. كما لا تفيد الدعوة إلى «إعادة بناء الحراك الشبابي في التجمعات الفلسطينية المختلفة، وفق رؤية مشتركة لأهدافه وشعاراته ووسائل الاتصال بين المجموعات الشبابية»، فالقضية هي أن توجهات هذه الحركات غير موحدة، ويصعب تصور توحيدها خارج توحيد الحركة السياسية الفلسطينية؛ فكيف يمكن توحيد شباب من حركة «حماس» ومن حركة «فتح» ومن اليسار وغيرهم دون وجود حركة وطنية موحدة تطرح برنامجاً تحريراً موحداً (دون أن يعني ذلك اتفاق الجميع على رؤى اجتماعية وسياسية وفكرية واحدة). لا بد من الانحياز لقيم محددة باعتبارها هي الموجهة في العلاقة مع الشباب وغير الشباب. والقيم التي تقترحها هذه الورقة هي قيم تحريرية اعتناقية تستند إلى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتتم مناقشة المضمون والتعبيرات الملموسة المطلوبة لهذه القيم في المرحلة الراهنة للحركة السياسية الفلسطينية كما في تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة.

11 انظر/ي؛ المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). وقائع ورشة عمل «الشباب يتحدثون». تشرين الأول/أكتوبر 2011، رام الله.

رابعاً. إن فشل محاولات شباب فلسطينيين تقليد الدور الذي اضطلع به الشباب في الانتفاضات العربية لا يعود، بالأساس، إلى قصور ذاتي، بل إلى تعقيدات وخصوصيات الشرط الفلسطيني. فالقضية الوطنية هي الحاضر الأبرز بالنسبة لتجمعات الشعب الفلسطيني دون أن يعني هذا ثانوية القضايا الأخرى، وتحديدًا القضايا الاجتماعية والمعيشية. فتجمعات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية تعيش تحت وطأة استعمار استيطاني وتميز عنصري فاقع، وتجمعاته في الشتات تعيش تحت وطأة شروط النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول المضيفة لها. صحيح أن اتفاق أوسلو وتبعاته أوجد سلطة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية وعلى قطاع غزة، لكن هذه السلطة التي انشطرت إلى سلطتين في العام 2007 تبقى سلطة محدودة الصلاحيات، وتحت سيطرة الدولة المستعمرة (إسرائيل). صحيح أن كلاً من السلطتين باتت تحت هيمنة تنظيم سياسي واحد («حماس») في قطاع غزة، و«فتح» في الضفة الغربية، وكل منهما مسؤول (بدرجة ملموسة) عن القضايا المعيشية والاقتصادية والحياة الديمقراطية والحريات المدنية، لكن المطالبة بتغيير أيٍّ منها تفسر فوراً (عن حق أو من غير حق) على أن من يقف وراءها هو التنظيم المنافس لأغراضه ولمصالحه. ولذا، واجهت الحركات الشبابية (وغير الشبابية) التي جربت شيئاً من ذلك صعوبة في الاستمرار وشلل في قدرتها على الحشد أمام ما يتمتع به كلا التنظيمين (إضافة إلى السلطة وهي المشغل الأكبر) من قاعدة شعبية منظمة إلى درجة ما. فالمطالبة بإسقاط النظام في غزة يعني المطالبة بتولي «فتح» زمام السلطة هناك، والمطالبة بإسقاط النظام في الضفة، يعني المطالبة بتسليم لحركة «حماس»، أو بحل السلطة وتولي الإدارة المدنية الإسرائيلية الأمور الحياتية هناك.

لكن استمرار سوء الأوضاع المعيشية وتفاقم القمع وكبت الحريات، قابل لأن يولد حركات مؤيدة للانتفاض أو التمرد ضد الحكومتين، وتحديدًا في غزة بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي (البطالة والفقر) بسبب الحصار وإغلاق الأنفاق، وتعريض قطاعات واسعة من الشعب (بما فيها الشباب) لقمع الحريات الفردية والعامية. هذا ما تشير إليه بعض استطلاعات الرأي مؤخرًا.¹² لكن الوضع في الضفة الغربية لا ينقصه المحفزات أمام العودة إلى مفاوضات لا أفق لها وحالة اقتصادية في غاية الهشاشة.

12 توقع 45% من الشباب في غزة حدوث ثورة ضد حكومة غزة، مقابل 26% من الشباب الذين توقعوا حدوث ثورة ضد حكومة الضفة الغربية. كما أعلن 30% من عموم الشباب (في الضفة والقطاع) تأييدهم اندلاع ثورة في قطاع غزة، مقابل 63% يعارضونها (و7% لا يعرفون)، وبالنسبة للضفة فقد صرح 21% من عموم الشباب المستطلعين بتأييدهم لثورة في الضفة مقابل معارضة 72% (و7% لا يعرفون). كما اعتبر 57% من الشباب أن التغييرات التي حدثت في مصر تؤثر سلباً على القضية الفلسطينية، مقابل 18% اعتبروا تأثيرها إيجابياً، و21% أعلنوا أنها لن تحدث أي تغيير، و4% قالوا إنهم لا يعرفون (انظر/ي: معهد العالم العربي للبحوث والتنمية (أورد)، استطلاع رأي نفذ في أواخر تموز 2103، ونشر في 10/9/2013).

خامساً. المأزق الذي تعيشه الحركة الوطنية الفلسطينية مأزق عام، والشباب كغيره من الفئات والشرائح الأخرى معني بإيجاد مخرج جماعي من هذا المأزق. فالمرآة على الشباب لإخراج الوضع من المأزق الحالي يعني إعفاء التنظيمات السياسية (بالدرجة الأولى) من مسؤولياتها، وبدرجة أقل الاتحادات والنقابات وبقية مؤسسات المجتمع المدني، وتحديدًا أمام غياب المؤسسات الوطنية. التنظيمات السياسية هي المسؤولة بالدرجة الأولى، بالتشاور والتداول مع قاعدتها الشعبية (إن وجدت)، عن وضع السياسات والخطط القادرة لتنظيم الشباب (بفئاته المختلفة) وبقية فئات الشعب بمكوناته المتعددة، وإشراكهم في المهام الوطنية وفي معالجة المشكلات الاجتماعية والمعيشية. هذا ما حصل في المرحلة الأولى من الانتفاضة الأولى عندما تولت التنظيمات السياسية قيادة الانتفاضة، وجذبت إلى فعاليتها الشباب أولاً، وغير الشباب ثانياً، وهذا ما حصل أيضاً في الانتفاضة الثانية التي تنافس على تنظيم فعاليتها التنظيمان السياسيان الأكبر.

لذا، فإن المدخل لمعالجة قضايا الشباب وقضايا المرأة والعمال وغيرهم، يمر عبر توصل التنظيمات السياسية إلى اتفاق ينهي الانقسام ويعيد الحيوية والتجديد، على أسس ديمقراطية تمثيلية، للمؤسسات الوطنية (وتحديدًا مؤسسات منظمة التحرير واتحاداتها القطاعية والمهنية) التي شلت تماماً منذ اتفاق أوسلو، ويحدد وظائف السلطة الفلسطينية (كوظائف تعنى بقضايا الناس المعيشية في الضفة والقطاع) تحت قيادة منظمة التحرير الجديدة والفاعلة. وهذا هو المدخل لتولي الشباب دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

لا ينقص الشباب الفلسطيني في التجمعات المختلفة، الحيوية الوطنية، فهذا ما تبرزه هذه الأوراق حول الحركات الشبابية في خمسة تجمعات فلسطينية مهمة. والانبهار الأولي بدور الشباب في الانتفاضات الشعبية العربية كان مصدره الاستيثار بأن التغيير القادم سيغير من ميزان القوى في المنطقة لصالح حقوق الشعب الفلسطيني عبر التغيير الديمقراطي لأنظمة استبدادية فاسدة قمعية. والمدخل لإنهاء الانقسام الفلسطيني يأتي عبر التأثير الإيجابي على الطرفين المتنافسين. لكن هذا الانبهار لم يدم طويلاً بعد أن تبين أن من ورث هذه الانتفاضات لم يكن جيل الشباب، بل قوى سياسية تنتمي في معظمها، كمعارضة، للنظام القديم، التي سرعان ما أدخلت مجتمعاتها في استقطاب حاد بدأ يعود بالبلاد إلى أشكال من الحكم سادت مرحلة ما قبل الانتفاضات الشعبية.

الأوراق

البحثية

المرجعية

الأوراق البحثية المرجعية



الشباب الفلسطيني في إسرائيل: بين العمل الحزبي والحراك المستقل (تجارب من العمل الشبابي)

نجمة علي¹ ×

تمهيد

هذه الورقة ليست ورقة بحثية، إنما «ورقة عرض» تهدف إلى إضاءة ظاهرة الحركات الشبابية بين فلسطيني الأراضي المحتلة العام 1948 (إسرائيل)، ومسعبي بناء أطر مستقلة خارجة عن الأحزاب السياسية التقليدية التي مثلت حتى الآن الفلسطينيين في إسرائيل، ومختلف الفئات التي تشكل المجتمع الفلسطيني، ومن ضمنهم الفئة الشبابية. تركز الورقة على مقابلات وحوارات مع «شباب التغيير» والشبيبة الشيوعية، إضافة إلى قراءة في بعض كتاباتهم ومنشوراتهم.

يرى البعض أن «موجة التحرر من التسلط في المنطقة العربية لها أسبابها وتفسيراتها التي تشمل العناصر التالية: التغيير الذي طرأ على دور الدولة وأدى إلى تراجع وظيفتها («الرعاية») في المجالات الاجتماعية، ارتفاع أسعار الغذاء، الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن أثر الثورة المعلوماتية وتغير الثقافة السياسية لدى فئات واسعة من الشباب على وجه الخصوص... لكن ما هو بنيوي وأكثر إقناعاً إنما يعود إلى ظاهرة ازدياد أعداد فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15-35 سنة، الذين لعبوا الدور الرائد في هذه التحركات. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد هذه الفئة قد قفز من حوالي 40 مليوناً في العام 1980 إلى أكثر من 90 مليوناً العام 2010. والاهم أن معدل العمر في العالم

1 ×حاصلة على ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات في الديمقراطية من الجامعة العبرية في القدس. تحضر حالياً لرسالة الدكتوراه حول الموقع والدور السياسي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

العربي هو 22 سنة مقارنة بمعدل العمر في العالم وهو 28 سنة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 60% من السكان في المنطقة العربية هم ما دون 25 سنة.²

يجدر التذكير بأن عدد السكان العرب في إسرائيل بلغ في نهاية العام 2010 قرابة 1.3 مليون شخص، يشكلون قرابة 17% من مجمل السكان (بدون القدس والجولان)، وتشكل الفئات العمرية دون سن 30 عاماً، 62% من مجموع السكان الفلسطينيين. هذا، وشكلت الفئة العمرية 15-29، قرابة 25% من المجتمع ككل. وعليه، لا يمكننا الحديث عن استنهاض الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، دون أن يشمل ذلك واقع الشباب واحتياجاتهم وطموحاتهم.

لا يمكن تفسير ظاهرة أي حراك سياسي مستقل لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل دون التطرق إلى أزمة الثقة لدى فئة الشباب بالأطر الحزبية التقليدية الفاعلة على الساحة السياسية، المتمثلة بالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير التي تشمل الشق الجنوبي من الحركة الإسلامية. وحرکتان لا تخوضان معترك الانتخابات البرلمانية، لكنهما تخوضان الانتخابات للمجالس المحلية والبلديات، وهما الحركة الإسلامية الشق الشمالي وحركة أبناء البلد.

تكمن أهمية هذه الورقة في كونها تعرض تجربة الشباب الفلسطيني في الداخل في سياق تحرك شبابي عربي عام ساهم في ما عرف بـ «الربيع العربي»، الذي وصف بأن الشباب العربي الذي كان مكوناً على الرف لسنوات طويلة، استطاع أن يزيح طبقة الغبار التي تكدست عليه ويتنفذ على النظام السياسي الاستبدادي وعلى الثقافة السياسية السائدة.

يزخر تاريخ الأقلية الفلسطينية بحركات شعبية واسعة، كان في معتركها وقادها الشباب. ومن الأمثلة على ذلك: المجالس الطلابية للمدارس الثانوية التي عملت على إدخال النقاش والعمل السياسي إلى المدارس وتحدثت بذلك وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية التي فرضت سيطرتها ورقابتها الشديدة على الطلاب والمعلمين العرب؛ الحركة الطلابية الجامعية التي خرّجت معظم القيادة السياسية للمجتمع العربي؛ لجان الدفاع عن الأراضي؛ ائتلافات محلية ضد مظالم الحكم العسكري؛ لجان الأحياء... وغيرها. هذه التجارب لم تظهر مؤخراً أو كرد فعل للربيع العربي، بل رافقت دائماً العمل السياسي الحزبي، طبعاً كنتيجة للحاجة في العمل الميداني المباشر وتحشيد الجماهير من خلال ضمان المشاركة لجميع فئات المجتمع، ومن ضمنهم الفئة الشبابية.

2 الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، بيروت: دار «شرق الكتاب» للنشر، 2013، ص 14.

لقد رأيت أنه من المهم الوقوف على بعض التجارب الشبابية التي من شأنها عرض جزء من المشهد القائم اليوم لدى الفلسطينيين في إسرائيل. لذلك، تم اختيار حراك شبابي مستقل مثل «شباب التغيير»، وحراك شبابي يعمل ضمن الإطار الحزبي وهو «الشبيبة الشيوعية». من الجدير بالذكر، أن العديد من الشباب المنخرطين في العمل السياسي يتنقلون ما بين الحراك الحزبي وبين الحراك المستقل حسب أهداف النشاط أو الفعالية. وهذه نقطة مهمة تشير إلى التداخل والمرونة في المواقع؛ فالكثير من المنتمين حزبياً يشاركون في أنشطة وطنية غير حزبية تقوم بها، على سبيل المثال، مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل اليوم عاملاً مهماً في صياغة المشهد السياسي والثقافي لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، إضافة إلى كونها مصدر عمل مهماً للشباب.

مجموعة «شباب التغيير»

هي مجموعة شبابية قررت الخروج عن السلك الحزبي، وبناء إطار جديد يضمن - حسب رأيهم - المشاركة الشبابية والقدرة على المشاركة الفعلية والتأثير. من الجدير بالذكر أن «شباب التغيير» قرروا خوض الانتخابات لبلدية الناصرة، وهذه تجربة جديدة على العمل السياسي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل الذي يركز بشكل عام على العمل الحزبي من خلال الأطر المعروفة (الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الحركة الإسلامية، التجمع وحركة أبناء البلد) في خوض انتخابات المجالس المحلية والبلديات. ومن المهم التشديد أيضاً على أن العمل البلدي يركز على العمل الخدمي والتطويري للبلد، وهو يستدعي التفاعل المباشر مع الجمهور، وبناء علاقات خاصة بين الإطار السياسي التمثيلي - من خلال البلدية أو المجلس المحلي - وبين فئات واسعة من الجمهور.

تشكلت مجموعة «شباب التغيير» في مدينة الناصرة، وتعتبر اليوم من الحركات الشبابية المستقلة التي استطاعت إثبات وجودها من خلال العمل الميداني. وهي تسعى إلى إحداث تغيير سياسي من خلال العمل المباشر مع الجماهير، ومن هذا المنطلق قررت أن تخوض الانتخابات لبلدية الناصرة التي من المقرر عقدها في تاريخ 22.10.2013، طارحة التالي:

«حركة «شباب التغيير» هي «مجموعة شبابية وطنية تتحرك على إيقاع القضايا المطالبة للأقلية العربية الفلسطينية في البلاد، وترتكز على الثوابت الفكرية اليسارية العلمانية كافة، وتقتنع بضرورة وضع الحجر الأساس لتحرك شبابي واسع يعمل على النهوض بمجتمعنا إلى أرقى مستويات العمل والعطاء والتطوع من أجل ترسيخ الوعي القومي والطبقي».

- إننا نسيّج مساحة المشاركة بالآتي: إننا مع:
 - الشعوب المقهورة ضد جلاديها.
 - التأكيد على انتمائنا الإنساني أولاً فوق أي انتماء فتوي.
 - تطوير آليات نضالية إبداعية تخاطب الشباب وتحثهم على الانخراط في عملية رسم مستقبلهم والخروج من سبات اللامبالاة.
 - إننا ضد:
 - الممارسات الانفرادية للقيادات المحلية المغلفة بالديمقراطية الزائفة والبعيدة عن تطلعات كوادرها.
 - كل مظاهر التعصب الديني والقومي والجنسي.
 - لغة العنف وتغيب الشعور بالأمان.
 - إننا منحازون لـ:
 - قضايا العمال والطبقات المسحوقة.
 - قضية مساواة المرأة وتحويلها من مطلب إلى ممارسة.
 - تطلعات الشباب نحو مجتمع أفضل يركز على الوعي، والثقافة، والانتماء والكرامة الوطنية.
 - العمل على إعادة صياغة مفهوم جديد لنسيج اجتماعي تقدمي متنوّر، نظور من خلاله آليات حضارية للنقاش والتحاور.³
- تبرز فقرة التعريف أهمية التركيز على الانتماء الفكري والقيمي كقاعدة أساسية توجه عمل المجموعة. ويبرز تشديد واضح على أن المجموعة تركز على الفكر اليساري العلماني وقيم الحرية والمساواة، وهو ما يوجه نشاطها الميداني؛ أي أن التوجه الفكري محسوم من قبل المجموعة، ما يضمن منهجية ذات رؤيا واضحة في العمل السياسي.

مركزية البعد الفكري في نشاط «شباب التغيير»

تبرز أهمية البعد الفكري والقيمي كونه يشكل بوصلة لنشاط المجموعة وعملها. هذه قضية مهمة، وبخاصة إذا ما قارنا «شباب التغيير»، على سبيل المثال، بحركة الاحتجاج

3 صفحة «شباب التغيير» على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»:

<https://www.facebook.com/groups/170478066332329/members/>

الاجتماعي على الأوضاع الاقتصادية والسكن، التي ظهرت في المجتمع الإسرائيلي بتأثر من انتفاضات «الربيع العربي». فقد شددت حركة الاحتجاج على عدم تبنيتها فكراً معيناً أو رؤية سياسية واضحة، ولعل هذا من أسباب فشل هذه الحركة واختفائها عن الساحة السياسية على الرغم من التفاعل الجماهيري الكبير معها على الأقل في البداية. لذا، تبرز أهمية القيم أو الرؤية السياسية لدى الحركات الشبابية في المجتمع الفلسطيني في الداخل، ونحن نتحدث أيضاً عن الربط بين العمل المجتمعي والعمل السياسي. لقد نجحت المنظومة الإسرائيلية بتطبيق الأيدولوجية الصهيونية لكي تفرض هيمنتها بالفصل بين العمل المجتمعي والعمل السياسي، ومثال حي على ذلك إنشاء «المراكز الجماهيرية» التي تعمل مع الفئات الشابة على مستوى النشاطات الخدمية للمجتمع، حيث تقوم في أغلب الأحيان بتفعيل الفئة الشابة من خلال أعمال تطوعية في المجتمع بمعزل عن العمل السياسي أو التحفيز على النشاط السياسي الذي من شأنه خلق تغيير جذري.

كما يدور الحديث في مجموعة «شباب التغيير» عن تطوير آليات نضالية جديدة غير تقليدية من شأنها تشجيع الجيل الشاب على الاندماج في العمل السياسي، وتوليد الإحساس لديه بإمكانية التأثير بشكل فعال. وهي مسألة مهمة، وبخاصة أننا نعيش في ظل متغيرات تكنولوجية جديدة مليئة بوسائل الاتصال الاجتماعي وسياق سياسي مختلف ومركب، يحتتم التفاعل معه ومع المستجدات المطروحة التي يستطيع من خلالها الجيل الشاب أن يجد مكانه، وأن يشعر بأنه قادر على التأثير بدل تعرضه للاتهام «بعدم المبالاة» وعدم المسؤولية.

إن صياغة رؤية واضحة جداً وبسطة من خلال جمل قصيرة وغير مركبة، تمكن القارئ من معرفة التوجهات الفكرية والممارسات التي تشدد المجموعة على معارضتها، والتي تدرج تحت عنوان: «إننا ضد». كما نجد تشديداً ووضوحاً حول التوجهات والقضايا التي تدعمها وتؤيدها المجموعة، والتي تدرج تحت عنوان «إننا منحازون». يستميل الشباب الذين يريدون الانضمام دون اجتهاد كبير في فهم المطالب والرؤية الواضحة حول شكل المجتمع الذي تسعى المجموعة إلى تشييده، وهو مجتمع تقدمي وتنويري يركز على مفاهيم حضارية للنقاش والتحاور.

يشكل الوضوح في صياغة الموقف تحديد من «يستطيع» الانضمام إلى دائرة المجموعة ومن لا يستطيع، وهو من أهم العوامل التي تمكن الشباب المعني بالانضمام للمجموعة والتماهي والتواصل مع المجموعة نفسها، إضافة إلى كون المجموعة «شبابية»، ما يجعلها تشكل «مغناطيساً» لفئات شبابية أخرى تسعى إلى أن تشق طريقها لإيجاد موقع ومنصة تستطيع من خلالهما التأثير على الوضع العام.

وفيما يلي اقتباسات ذات دلالة:

«نحن عشرات من الشباب والصبايا، غالبيتنا العظمى استقالت من الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وذلك بعد صراع مرير دام سنوات حول ما نعتبره انحرافات فكرية وسياسية وتنظيمية في الحزب، كان آخرها زيارة العار إلى ليبيا، والتلثم من إبداء موقف في الربيع العربي وثورة 25 يناير 2011...». وتنظمنا في حراك شبابي سميناه شباب التغيير، استقالتنا من الإطار حررتنا من قوالب كثيرة، واجتهدنا أن نتميز في النشاط والابتعاد عن كل ما هو تقليدي بعد إعادة النظر في جدواه... قمنا ونقوم بنشاطات تجيب عن وجع الناس كأعمال تطوعية في مناطق مهملة، وتظاهرات على قضايا سياسية، وطباعة المنشورات وتوزيعها، وحملات إغاثة للمناطق المحتلة ومخيم الزعتري للاجئين السوريين، ووقفات احتجاجية في مناسبات عديدة منها استضافة الناصرة للفنانة ميرا عوض، وهو ما اعتبرناه تطبيعاً، وإضراب عن الطعام تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين. نعمل دون دعم مالي من أي جهة، ونعتمد على التمويل الذاتي من الأعضاء. تجربة التعاون مع حركات شبابية مؤطرة حزبياً فشلت لاختلاف الأجندات في أغلب الأحيان، فالحركات الشبابية التابعة لأحزاب لا تتمتع بالحرية الكافية للإبداع خارج السرب أو خارج القوالب النمطية، لكن بعض التجارب نجحت، وهي تبشر بتعاون مستقبلي، وإمكانية «تمرد» تلك الحركات على قياداتها. الاستنتاجات الأولية مباشرة بالخير بسبب تشجيع كبير من الجمهور الذي فقد الثقة بالأحزاب التقليدية، وتطلعه لحراك سياسي اجتماعي «نظيف» وخالٍ من التجبير الانتخابي والمصلحي الضيق للأحزاب» (مقابلة مع أحد الناشطين).

حضور الوعي السياسي والتجربة التنظيمية

يتمتع معظم المنخرطين في مجموعة «شباب التغيير» بالوعي السياسي والتجربة التنظيمية. وهذه مسألة تستحق التوقف عندها لأنها تعزز من مكانتهم بسبب معرفتهم للواقع وتواصلهم مع الأطر الفاعلة من خلال علاقاتهم الشخصية وعلاقاتهم المهنية مع مؤسسات المجتمع المدني. أفراد المجموعة ليسوا بحاجة لاكتشاف «العجلة» من جديد، وهم يشددون على أن خروجهم من الإطار الحزبي الذي جمعهم هو نتيجة لخلافات سياسية وفكرية، وليس لأنهم تعبوا من النضال أو لأنهم لا يبالون. مع الملاحظة أن أمثلة الفعاليات التي أعطيت، أو الوسائل التي يتم العمل من خلالها كالتظاهر، والعمل التطوعي، وحملات الإغاثة، لا تشير إلى فعاليات أو أنشطة جديدة على العمل السياسي والاجتماعي. القضية بالنسبة للشباب تكمن في من يقوم بالعمل؟ ومن يخطط له؟ وما الهدف من ورائه؟ وما يريد الشباب هو أخذ دورهم منذ البداية، أي من مرحلة التخطيط وحتى مرحلة التنفيذ. هذه المشاركة هي التي تولد الشعور بقيمة العمل وبتميزه على الرغم من تبني آليات الاحتجاج الحزبية نفسها.

أريد أن أتوقف هنا على مفهوم «القيادة»؛ عديدون هم الشباب والشابات الذين يتولون قيادة المظاهرات ويقفون في مقدمة الصفوف في المواجهات والفعاليات، ما يخولهم لأن يكونوا «قيادة ميدانية»، لكن لا تأثير لهم على مستوى القيادة العليا، أو حضوراً على مستوى القيادات السياسية الأولى في الأحزاب السياسية الفلسطينية في إسرائيل، التي من شأنها أن تتحدث باسم الأقلية الفلسطينية أمام الهيئات والمؤسسات الرسمية الإسرائيلية.

ترك الإطار التنظيمي الجاف وغير المرن جعل أفراد المجموعة يشعرون بالإبداع في العمل والانفتاح عليه بشكل مختلف وبجراحة أكبر. فالعمل من خلال إطار حزبي بيروقراطي ليس بالأمر الهين والسهل، بالمقابل فإن العمل من خلال إطار تنظيمي مبسط يجعل عملية اتخاذ القرارات أسهل وأبسط دون الحاجة إلى المرور بالبيروقراطية الحزبية التي تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين. وحول إمكانية العمل مع مجموعات شبابية مختلفة، يشدد «شباب التغيير» على أن هذه المحاولات باءت بالفشل، وبخاصة أن أغلب الحركات الشبابية الفاعلة تنتمي لأحزاب سياسية تشدد من فرض الطوق التنظيمي على إمكانية المشاركة، وبخاصة بالنسبة لنسب العمل نفسه، وتجييره لمصالح حزبية فئوية.

مجموعة «باقون»: العمل من داخل التنظيم الحزبي

من المهم أيضاً التشديد على أنه بالمقابل لظهور شباب التغيير، ظهرت مجموعة شبابية أخرى داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي، سمّت نفسها بـ «باقون»، وهي مجموعة تؤمن بأنه يوجد إمكانية للتغيير من داخل الإطار الحزبي، وتعمل من خلال إطار الشبيبة الشيوعية التي سوف أتطرق إليها لاحقاً. وجود أو نشوء هذه المجموعة التي يوجد لها حضور كبير تماماً مثل «شباب التغيير» من على صفحات الفيسبوك التي تشكل منصة صريحة وحقيقية لجميع الشباب المنتمين للمجموعتين، تدل على ديناميكية التفاعل بين الشباب وعلى الاختلاف في سبل التغيير. تتفق المجموعتان على أن «التغيير» ضروري، وعلى أنه يجب تشجيع الفئة الشبابية وتمكينها وتحضيرها لقيادة المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، لكن الاختلاف هو على آلية التغيير وفرض التحديات – هل تكون من داخل الإطار الحزبي أم تكون من الخارج؟

وهنا تكمن نقاط الضعف والقوة لكل آلية؛ فالعمل من خلال إطار حزبي ممأسس يملك قاعدة جماهيرية وكوادر ومكاتب ومراكز وتمويل اقتصادي، وكلها موارد من الممكن استغلالها، بخلاف الحراك الشبابي الخارج عن الإطار الحزبي، مثل «شباب التغيير» الذي لا يملك موارد مماثلة تمكن من يشكل رافعة للعمل، غير امتلاكه الاستقلالية والقدرة الواسعة على التحرك. وقضية التمويل قضية مهمة للحفاظ على طول النفس

في العمل. المعنويات والطاقات أمور مهمة، لكن من أجل التقدم في العمل والمحافظة على استمراريته توجد حاجة ماسة للتمويل.

في رسالة الاستقالة التي قدمت من قبل أفراد من مجموعة «شباب التغيير» للحزب الشيوعي ورد ما يلي:

«ألا نخجل من هذا الدم المراق على امتداد العالم العربي؟ أين نحن من كل الأشعار والأغاني التي حفظناها ورددناها تضامناً مع كل ثوار وأحرار الأرض؟ زد على ذلك التماثل الكامل مع مواقف السلطة الفلسطينية رغم عفونتها، في الوقت الذي كان من الجدير به أن يعاد البحث في أروقة الحزب في قضية تأييد استمرار المفاوضات مع إسرائيل في ظل وجود مفاوضين من الجانب الفلسطيني تدور حول مصداقيتهم العديد من علامات الاستفهام»⁴.

في الفقرة التالية نرى ربط الموقف الحزبي بين المتغيرات في العالم العربي و«الربيع العربي» والثورات الشبابية والموقف من السلطة الفلسطينية، وبين الثقافة السياسية التي نشأت وكبرت عليها الكوادر في الإطار الحزبي. وهي فقرة تعكس الثغرة الموجودة بين الفكر والممارسة. نستطيع الإشارة إلى تأثير «الربيع العربي» والموقف منه كعامل مهم في الحراك السياسي الشبابي داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، إضافة إلى الموقف من السلطة الفلسطينية.

وأضاف المستقيلون:

«حضرة الرفيق، لم نأت إليك بهذه الرسالة نشككي أو نستجدي حلولاً، فنحن الموقعين أدناه، رفاق لم نتوان يوماً عن خوض أية معركة كانت خارجية أو داخلية، لصد سياسة تمييز رسمية أو لمحاولات رأب الصدع في بناء هذا الحزب، في مواجهات ومعارك شعبنا أو في المعارك الداخلية على صورة هذا الحزب ووجهته. ليس لأننا نرى في أنفسنا أبطالاً، إنما لأننا نرى فيها امتداداً طبيعياً وحتمياً لإكمال مسيرة القيادات التاريخية للحزب. إننا نعتز بانتمائنا للفكر الشيوعي على جوانبه الفكرية والسياسية والاجتماعية ولا مرجعية لنا سواه. ولا نرى ملجأً غيره تنفولذ به الطبقات المسحوقة. فحفاظاً منا على نقاء طريقنا، ولأننا نقنع بأن هذا النهج السالف ذكره هو ليس وليد أخطاء شخصية أو سهوات فردية، إنما هو نهج مدروس ومتلاحق، فهو - النهج - أدى

4 من نص رسالة الاستقالة التي قدمت للحزب الشيوعي في تاريخ 22.2.2011.

وسيوؤدي بالحزب إلى منحدرات سياسية وتنظيمية بائسة. وعليه، إننا نوجه صرختنا إلى كل الرفاق الشرفاء الذين يرون ما نرى وما زالوا يملكون الأمل في التغيير أن لا يقبلوا بأقل من تنحي هذه القيادات ومحاسبتها تنظيمياً، وإلا فلا خيار سوى الانضمام إلينا بطلب الاستقالة هذا»⁵.

التحديات أمام «شباب التغيير»

يبرز فيما سبق التشديد على الانتماء الفكري، على احترام الحزب الذي نشأوا به. وتجدر الإشارة إلى أن «شباب التغيير» لم يلجأوا لأي حزب آخر، بل فضلوا بناء إطار مستقل يخصهم، ولكن في الوقت ذاته لم يتوانوا عن طرح ضرورة محاسبة القيادة ومسئولتها وتوجيه النقد اللاذع لها. لقد كانت الاستقالة خطوة احتجاجية في محاولة للنهوض والذود عن الفكر اليساري، الماركسي التقدمي والربط بين الفكر والممارسة. من هنا جرى اختتام الرسالة بما يلي: «حضرة الرفيق...، راجع ملفات المنتسبين وافحص معدل أعمارهم، ستستنتج أن هذا التنظيم يفترس شبابه... تربينا في حزب علمنا أن لا نكون ولن نكون لقمة سائغة في فم أحد حتى لو كان الحزب نفسه»⁶.

هذه الفقرة تؤثر إلى عجز الحزب عن استيعاب طاقات شابة ودمجها في الإطار التنظيمي. وهي مسألة مهمة لأن استمرارية أي حزب أو تنظيم سياسي ترتبط بضخ دم جديد في عروقه بشكل دائم. وفي هذه الحالة ينبه «شباب التغيير» إلى أن الوضع متأزم، لأن الحزب بدأ يفقد قاعدته الشبابية التي تضمن استمراره.

هنالك أيضاً، الثمن الشخصي الذي يقوم الفرد بدفعه على المستوى الشخصي، حيث أنه من الممكن فقدان هذه الصداقات التي نمت خلال فترة طويلة نتيجة للخروج عن الإطار الحزبي المشترك، والذي شكل دائرة انتماء وتفاعل مهمة. إضافة إلى الخوف من بناء أطر جديدة تتطلب جرأة وثقة عاليتين، لأنه ليس من السهل أن يتم تقبل الإطار الجديد، وبخاصة أمام أحزاب لها تاريخ ومخزون كبير من النضال.

ما يلي ما كتبه أحد أفراد مجموعة «شباب التغيير»:

«ما نعص صفوة صباحي أولئك الذين أحبهم وأعزهم، أولئك الذين يعرفون حق المعرفة من نحن. أولئك الذين سهرنا معاً لحراسة منصة الأول من أيار ونصبنا سوية خيام المخيم. أولئك الذين تشاورنا معهم في كل نبشة صغيرة كنا قد نبشناها في مؤتمر

5 المرجع السابق.

6 المرجع السابق.

أو جلسة أو هتاف شقي ... أولئك وقد رأوا في استقالتنا قمة في التضحية وغاية في الصواب ... ولكنهم هاجموا خروجنا في الخفاء كي يبرروا بقاءهم في العلن. رجفت أيديهم وهم يمسكون ورقة الاستقالة الموقعة ودمعت عيونهم وهم يقرأونها، ولكنهم ألقوا بها إلى الموقد كي تطعم نار ترددهم ... صباح الخير، لنا ولكم»⁷.

تحت شعار «شباب التغيير، خللي التغيير حقيقي» يقود «شباب التغيير» حملتهم الانتخابية لبلدية الناصرة، ويستهلون حديثهم بالفقرة التالية:

«لأننا نعتبر الانتخابات ساحة إضافية للتأثير وزرع الأمل، ولأننا نعتبرها ورشة إضافية من الورش التي افتتحناها في الثلاثين من آذار 2011 في إقرث وبرعم، سنعمد على روح التطوع وعلى التبرعات في عملنا الانتخابي، ليس لأننا جسم فقير الموارد المالية فحسب، بل لأننا نريد تعميم روح العطاء وكسر موضحة أن الانتخابات للبعض هي موسم كسب مالي».

الشبيبة الشيوعية - الحزب الشيوعي الإسرائيلي

الشبيبة الشيوعية هي حركة مستقلة تنظيمياً، وتعمل وفق دستورها الذي تقره في المؤتمر العام للحركة، إلا أنها موجهة فكرياً وسياسياً من قبل حزبها - الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وهو حزب ماركسي لينيني مبني على أفكار الاشتراكية الثورية.

تحيي الشبيبة الشيوعية في العام القادم، الذكرى الـ 90 لتأسيسها، إذ تأسست أواخر نيسان من العام 1924، تحت اسم «اتحاد الشبيبة الشيوعية في فلسطين»، وكان في عضويتها العشرات من الرفاق في القدس، ويافا، وحيفا. اللجنة التأسيسية للشبيبة الشيوعية أعلنت حينها بأن هدف الشبيبة الشيوعية هو تجنيد جماهير الشباب، يهوداً وعرباً، للنضال الثوري للطبقة العاملة ضد النظام الرأسمالي، ضد الإمبريالية وضد الصهيونية، من أجل انتصار الاشتراكية؛ تنشئة الشبيبة على المعارضة لانعدام العدالة الاجتماعية والقمع القومي، بروح القيم الشيوعية والصداقة العربية اليهودية.

طيلة سنوات نشاطها، عملت الشبيبة الشيوعية على ضوء هذه القيم وناضلت من أجل تحقيقها حتى في أحلك الظروف. وكان هنالك من لوحقوا، بل ودفعوا حياتهم ثمناً لعضويتهم في الشبيبة الشيوعية، سواء أكان ذلك في مناهضة الانتداب البريطاني، حيث كان نشاط الشبيبة الشيوعية سرياً، أو في مناهضة الحركة الصهيونية والنكبة، ومن ثم بالتصدي للسياسات الإسرائيلية القمعية.

7 تدوينة الناشط منهل حايك.

تعرف الشبيبة الشيوعية في أدبيات الحزب الشيوعي بـ «الحرس الفتى» للحزب، وفي هذه التسمية ما يوضح الكثير من الدوافع التي أدت بالحزب إلى المبادرة لإقامة الشبيبة الشيوعية، وبالإمكان إيجازها بالدوافع التالية: الرغبة في نشر الفكر الشيوعي التقدمي النير بين الأجيال الشابة ومخاطبتهم بلغتهم، وحثهم على العمل لتغيير الواقع وتفجير ما في دواخلهم من طاقات؛ الحاجة إلى منح أبناء الشبيبة والشباب، ما يحتاجونه من تثقيف فكري وصقل تنظيمي، وتهيئتهم للانخراط فيما بعد في صفوف الحزب؛ حاجة الحزب إلى ذراع تنفيذية تقوم أساساً، على الشباب لما تتسم به هذه الشريحة من صفات خلاقة. يقول سكرتير الشبيبة الشيوعية، أمجد شبيطة: «بحسب رأيي، هنالك دافع آخر، جعل الكوادر الشابة، أساساً، في الحزب الشيوعي تعمل على ضمان بقاء الشبيبة الشيوعية وتعزيزها؛ ألا وهو الحاجة إلى ضمان بقاء الصوت الشبابي في الحزب مرفوعاً، مع ما يحمله من إمام بظروف الشباب واحتياجاتهم».

وحول علاقة الجيل الشاب بالحزب، يقول سكرتير الشبيبة الشيوعية؛ «على الرغم من التحفظ الدائم من أي تعميم، إن كان بحق الشباب أو القيادات الحزبية، ومع مراعاة الكثير من الاستثناءات، بالإمكان أن نقول إن ثمة تباينات واضحة بين مواقف الأجيال المختلفة، تجاه عدد من القضايا. وإن كان الحديث يتمحور حول علاقة الشباب، والشبيبة الشيوعية تحديداً، بحزبهم الشيوعي، يمكن ملاحظة التباين في الآراء في الحالتين الفكرية والتنظيمية. فكرياً، نجد أن الشباب، بحماستهم الثورية وتوقدهم الفكري أول وأكثر من دافع ويدافع عن الهوية الفكرية للحزب الشيوعي، وأعتقد أنهم أدوا الدور الأهم بالحفاظ عليه حزباً شيوعياً ماركسياً لينينياً، على الرغم من انهيار العالم الاشتراكي. تنظيمياً، نجد أن لدى الشباب، حالة دائمة من عدم الاستكانة والقبول بالأوضاع التنظيمية الداخلية، والتوق إلى التقويم والتغيير وإحداث النهضة المرجوة، إن كان على مستوى الحياة الداخلية للحزب، أو أدائه الجماهيري. ويضيف أن ما ذكر سابقاً قد يبدو للوهلة الأولى وكأنه يحمل تناقضاً، في نظر من يرى بالحفاظ على الهوية التاريخية للحزب الشيوعي على أنه مأخوذ عن عقلية محافظة مغلقة، بينما التجديد التنظيمي، مأخوذ عن عقلية منفتحة. وهذا تشويه مرفوض، فالتشبث بالفكر الشيوعي لا يعني إلا وضع تحد أمام الشيوعيين الشباب بالتجدد الفكري، كما أن التجدد والتغيير التنظيمي لا يمكن أن يكون حقيقياً إن لم يكن عميقاً، وإن كان نتاجاً لثقافة الاستهلاك الرخيص».

وبما يخص تأثير «الربيع العربي»، بعيداً عن الجدل حول التسميات، «لا يمكن إنكار أن ما شهدته العالم العربي في السنوات الأخيرة من حركات شبابية وتغييرات على الخارطة السياسية أدى إلى تأثيرات كبيرة. العالم، والشباب تحديداً، وقفوا مشدوهين أمام قدرة الشعب المصري، على إسقاط رأس الهرم بالنظام الديكتاتوري المتعفن. وأكثر ما أثار

الدهشة حينها هو غياب القيادة الموجهة لهذا الحراك، الذي بدا وكأنه يدور على إيقاع مواقع التواصل الاجتماعي، كالفيسبوك وغيره. هذه التغييرات جعلت الكثيرين يظنون أن التغيير مهمة سهلة جداً: تفتح صفحة على الفيسبوك، تكتب شعاراً يبدأ بكلمتي السر: الشعب يريد وتملاً الفراغ الذي تريده، فتحقق ما تريد! ومن هنا فقد رأينا العديد من الحركات التي نبتت كأنها الفطر بعد يوم مطر: الشعب يريد إنهاء العنف، الشعب يريد إنزال أسعار المياه. وبالمقابل، كان هنالك تفكير جدي لدى شرائح واسعة بأنه لم يعد هنالك شيء زائد ولا مكان له، كالأحزاب والأيديولوجيات والنظرات الشمولية، إذ بدا وكأن المرحلة مرحلة النضالات الموضوعية ليس أكثر.

هنالك من يظن بأن الشعوب قادرة على تحقيق ما تريد وبأسرع من لمح العين، متجاهلاً ما يدور خلف الكواليس من دعم إمبريالي مثلاً لاستغلال هذه المطالب، وبالمقابل هنالك من فقد أي قناعة بقدرة الشعوب على التغيير، واقتنع بشكل جارف وتام أن كل ما يحدث، وفي كل الدول العربية، مؤامرة واحدة كبيرة. وتستمر الشبيبة الشيوعية بطرح الأمور من منظور تحليلي للسياسة العالمية الأوسع وتأثيرها على الربيع العربي. إن التطورات الحادثة في العالم العربي خاصة، تخيب ظن الرومانسيين الحالمين ممن يعتقدون أن النوايا الطيبة وحدها قادرة على مواجهة الظلم بأنظمتها الرأسمالية الجشعة والقوى الإمبريالية من خلفها، وتثبت صحة ما أكده الشيوعيون دوماً من أنه لا مكان لعمل ثوري حقيقي بلا فكر ثوري، يكون هو البوصلة الموجهة، ويوفر الأدوات للتحليل الطبقي للظواهر، والنفاذ إلى عمق الأمور».

هنا لا بد من التشديد على أن النضالات الموضوعية مهمة، ولكن يجب الانتباه إلى أن الخطاب المركزي لدى الأقلية الفلسطينية في الداخل يتمحور حول الحقوق الجماعية والاعتراف بهم كأقلية قومية أصلاً (من الأصل المحلي وليس مهاجرة أو وافدة)، أحد التحديات الكبيرة هو ما يسمى بـ«خصخصة» المطالب، وجعلها فردانية، وترتكز على حقوق المواطن الفرد فقط.

وحول إمكانية توليد حراك شبابي مستقل، يقول «قد تكون الإمكانية واردة، لكن الأهم هو تعريف «استقلالية» الحراك الشبابي والحاجة إليه»! عادة، يطرح شعار «الاستقلال» للتأكيد على انعدام علاقة جسم معين بالأحزاب القائمة، وعادة أيضاً ما يأتي ذلك بهدف خلق التباين بين «القيادة الشبابية الجديدة والمستقلة» وبين «الأحزاب والقيادات التقليدية»⁸.

8 من مقابلة مع أمجد شبيطة، سكرتير الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

لكن بعض هذه الحركات قد لا تكون مستقلة عن مصالح بعض الصناديق الممولة التي تدعمها وتضمن ولاءها، في بعض الأحيان لأحزاب سياسية معينة. ومع ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة عدداً من الحركات الشبابية التي أدت دوراً إيجابياً بوضع قضايا معينة على الرأي العام، مثل مجابهة الخدمة المدنية أو التصدي لمخطط برفر، لكن هذه الحركات وعلى الرغم من أنها في كثير من الأحيان تضم الأشخاص أنفسهم، وهذا ما يرجعني لنقطة البداية التي تحدثت فيها عن التداخل في الأطر الحزبية والمستقلة، كانت في كل مرة ترفع شعاراً مطلبياً محدداً، ومن ثم تنهض بعد أشهر عدة بمطلب آخر... وهكذا دواليك. وفي هذا إيجابيات كما ذكر، ومنها طرح القضية بقوة، ولكن فيها العديد من السلبيات، وأبرزها خصخصة النضالات وتفكيكها، وعدم رؤية الصورة الكاملة، بمعنى فصل القضايا بعضها عن بعض، وهذا خطر كبير، وبخاصة عندما يدور الحديث عن نضال الجماهير العربية في البلاد، وهو نضال ثوري لتغيير عميق في الدولة؛ جوهرها، وتعريفها، وسياساتها.

هل يعني هذا بأن لا حاجة لحركات شبابية؟ بالطبع لا! قد تكون هنالك حاجة لدراسة استحداث إطار تنسيقي بين الحركات الشبابية الفاعلة، ليعمل بطريقة توافقية على وضع البرامج والخطط المشتركة، على أساس الحد الأدنى المشترك.

هل توجد إمكانية لحصول تشبيك مع حركات شبابية فلسطينية أخرى؟ وعلى أي أصعدة؟

«الشبيبة الشيوعية تأخذ دوراً فعالاً في كل حراك شبابي يعمل على طرح قضايا تهتم الشباب الفلسطينيون في البلاد. فقد كنا من المبادرين لإقامة الائتلاف لمناهضة الخدمة المدنية، وهما نحن في هذه الأيام نرافق الحراك الشبابي في النقاب، ندرس تجربته، ونستفيد منها، ونحاول أن نوثر عليه بما لدينا من تجارب وأفكار. يشير أحد النشطاء إلى عبرتين أساسيتين: الأولى، أنه لا مكان للتنازل عن الأحزاب، بالبعدين: الفكري والتنظيمي، بمعنى أن لدى الأحزاب الفكر السياسي الشمولي الذي من المهم التعامل معه بجدية حتى في حال لم يتم الاتفاق معه 100%، وكذلك التنظيمي وقدرة الأحزاب على التحشيد والعمل الميداني».

استخلاصات

يوجد العديد من التحديات أمام الحركات الشبابية، ولذا كان من المهم توثيق هذه التجربة ومتابعتها لإلقاء الضوء على ديناميكية الحركات الشبابية الفلسطينية داخل إسرائيل. مع كتابة هذه السطور نجد العديد من الشباب والصبايا في الشوارع والساحات

العامّة للتّنديد ضدّ مخطّط «برافر» الذي يهدف إلى مصادرة 800 ألف دونم من أراضي النقب، وتهجير 40 ألف فلسطيني عربي، وهدم 36 من قراهم. في هذه الحركات دور شبابي واضح في قيادة المظاهرات والحضور الميداني، ولأول مرة تقوم فئات شبابية للتخطيط لحدث كهذا دون وجود هيمنة حزبية-تقريباً لا وجود للأحزاب في هذا النضال سوى بحضور عدد قليل منهم في هذه المظاهرات، وهو أمر سلبي. لا نستطيع إنكار دور الأحزاب في قوة الحشد، وبخاصة أنها ما زالت المراكز السياسية الأساسية التي يتم من خلالها العمل الجماعي. ومع هذا، فإن التكتل الشبابي خارج الأحزاب يحمل الأمل نحو التغيير واستغلال الطاقات المكتوبة والمهمّشة، إلا في حال استفاقت القيادات التقليدية التي ما زالت في غيبوبة عما يجري من تحولات في العالم العربي، ومن ثورات ضد أنظمة الاستبداد التي همشت الشباب وطمست الحرية، ووسعت من دائرة الفقر والبطالة، وزادت من غنى الغني وفقير الفقير.

من خلال المقابلات، برزت ظاهرة عدم الثقة بين الشباب في الحركات المستقلة تجاه الأطر الشبابية التابعة للأحزاب، ما سيؤثر على العمل المشترك مستقبلاً. الشباب الفاعلون من خلال الحركات المستقلة يرون أنه من الصعب العمل مع الشباب المحزبين- لعدم قدرتهم على التحرر من القوالب والأوامر الحزبية. بينما لم ينفِ جزء من الشباب الحزبيين إمكانية العمل المشترك، والجزء الآخر شدد على عدم وجود تراكم في العمل السياسي وربطه مع الرؤية السياسية الأوسع.

على الرغم من كل ذلك، يبقى السؤال: هل تستطيع هذه الحركات أن تضع رؤية سياسية بديلة، أم أنها تدور حول نفسها من خلال «العمل الموضوعي» وردة الفعل على الوضع السياسي العام؟ هل تستطيع تجربة «شباب التغيير» الانتقال من المستوى المحلي لتكون ظاهرة قطرية تنتقل لأماكن أخرى؟ وإلى مستوى سياسي آخر - مثل الكنيست؟ أم أنها ستبقى تجربة محلية ينتمي أعضاؤها إلى البلد نفسه ويكون السقف السياسي هو العمل البلدي المباشر؟

توجد أمثلة كثيرة على حركات شبابية مختلفة موزعة هنا وهناك في القرى والمدن العربية. لكن لم تظهر بوادر للعمل والتنسيق المشترك. مثلاً حراك النقب، يعمل ضد مخطّط «برافر»، ومن أجل الحفاظ على أراضي النقب. ومجموعة «شباب العودة» يعملون من أجل تحقيق حق العودة إلى كفر برعم، وخاصة أنه يوجد هنالك قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بوجوب عودة أهل إقرث وكفر برعم إلى بلداتهم (هذا القرار لم يطبق).

أحد الناشطين الحزبيين أشار إلى مؤشرين أساسيين في الحركات الأخيرة التي ظهرت بعد «الربيع العربي»:

- الأول، أزمة الأحزاب السياسية التي تحوّل معظمها إلى هرم متكلس قمته الكنيست، بدلاً من أن يكون الحزب جسماً حياً، يشكل التمثيل البرلماني أحد أذرعهِ وليس سقف عمله، وبخاصة في وضعية الشعب الفلسطيني كأقلية قومية وكمواطنين في الوقت نفسه.

- الثاني، وسائل الاتصال الحديثة التي تتيح تنظيم تحركات واسعة دون اتصال مباشر ودون الآليات التقليدية التي تكون عادةً بحوزة الأحزاب أو الأطر المنظمة.

وشدد على أن كلا العاملين موجود أيضاً في العالم العربي (مع الفوارق الموضوعية والذاتية طبعاً) وكذلك الشعور بأنّ التغيير المنشود منوط فقط بالتحرك «خارج الصندوق»؛ أي خارج الأحزاب. وهو شعور يتسم بالعاطفية وتدني الوعي السياسي في معظم الأحيان. وخطورة هذا الشعور أكبر بالنسبة لغير المسيّسين الذين تكون مراراتهم أكبر في حال التعثر، أكثر بكثير من المسيّسين. خطورته الثانية تتجسّد في انعدام المراكمة، وفقدان الرابط بين القضايا والتركيز على تناقض واحد دون تحد شمولي ومنظم للمنظومة الكبرى التي تنتج كل التناقضات؛ أي دون رؤية الصورة المركبة. من المبكر تلخيص هذه التجارب سلباً أو إيجاباً. والأهم هو أنه يجب الإفادة منها لرفد القوى المنظمة بطاقات جديدة وإكسابها القدرات التي تحوّل الحركة العفوية الخام إلى عمل سياسي -تغييرى منظم ومنهجي ومثمر.

لتجربة الحراك
في فلسطين
مراجعة أولية لتجربة الحراك
الشبابي الفلسطيني في
القدس



مراجعة أولية لتجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس

هنادي قواسمي¹ ×

تمهيد

ما أن اندلعت أحداث «ثورة الياسمين» في تونس نهاية العام 2010، ومن بعدها «ثورة 25 يناير» في مصر، حتى بدأت رياح ما اصطلح على تسميته آنذاك بـ«الربيع العربي» بالهبوب على البلدان العربية المجاورة، وبدأت مجموعات من الناس تخرج إلى الشارع للمطالبة بتغيير «النظام» أو إسقاطه، وتنوعت في ذلك درجات الاحتجاجات وقوتها وكيفيةها.

وقد كانت الفئة البشرية الأولى الفاعلة في هذه الانتفاضات من فئة الشباب، فلا يكاد يمر ذكر لهذه الانتفاضات أو الثورات إلا واقترن بذكر الشباب العرب ودورهم، ومجموعاتهم وحركاتهم التي كان لها دور لا يستهان به في إشعال الأحداث. وبينما كنا نستمتع تقريبا إلى السياسيين والمحليين وذوي الشعر الشايب فقط على قنوات التلفاز ليروا لنا نظرتهم وتحليلاتهم للأحداث، فجأة أصبح للشباب حضور واسع، ولعل من المشاهد التي علفت في أذهان المراقبين العرب لثورة مصر هي مشاهد لـ«ثوار» شباب كانوا ينقلون لنا أجواء ميدان التحرير عبر الفضائيات المختلفة.

يمكننا القول، إذن، إن مفهوم «الشباب» قد اكتسب زخماً مكثفاً بفضل هذه الانتفاضات، أصبحنا نسمع الكثيرين يعلقون الأمل على «الشباب»، وينسبون لهم فضل القيام بهذه الانتفاضات الشعبية واستعمال أدوات مبتكرة خلالها، مثل أدوات الإعلام الاجتماعي على سبيل المثال. بمعنى آخر، فإن مفهوم الشباب - بعد «الربيع العربي» -

1 × صحافية من القدس، تكمل دراسة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

قد تم تحميله مضامين وأبعاداً سياسية جديدة لم تكن بمثل هذا الحضور مسبقاً على الساحة العربية. أبسط تجليات ذلك أنه لا يكاد يمر يوم في الحديث عن الواقع العربي، إلا وذكرت فيه مفردات مثل: حراكات شبابية، دور الشباب، وغير ذلك. أما أعقد تجليات ذلك، فيتمثل في محاولة بعض السياسيين؛ سواء من العهد القديم في بداية الثورات العربية، أو الوجوه السياسية الجديدة في العهود الجديدة، كسب ودّ الشباب ومحاولة استمالتهم لطرفهم، حتى أصبح البعض يراهم رقماً صعباً حقق حضوراً قوياً في المشهد السياسي لم يكن له من قبل.

فماذا عن الشباب الفلسطيني في القدس، وهل حرّكته رياح الثورات التي هبت على العالم العربي؟ هل حمل كغيره من الشباب العرب همّ «التغيير»؟ وكيف عبّر عن هذا الهمّ؟ وما هي القضايا التي شغلت باله؟ وبماذا تميزت حركته؟ وإلى أين وصل «حراك» الشباب في القدس؟

في هذه الورقة، وعلى ضوء لقاءات مع بعض الناشطين الفلسطينيين في القدس، سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة بهدف تبين ملامح «النشاط» أو الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس، ومحاولة تلمس مستقبله، وخلال ذلك ستبرز ملامح تميز حراك القدس عن بقية الحركات الشبابية الفلسطينية.

يجدر التنويه إلى أنه لن يكون بمقدور هذه الورقة الوقوف على مسألة ظهور الحراك الشبابي المقدسي بكل تفاصيله وخباياه، كون ذلك يحتاج لبحث أوسع ومقابلات أكثر من تلك أجريت لصالح البحث الراهن. على الرغم من ذلك، تجتهد هذه الورقة في تلمس أبرز سمات هذا الحراك، وأهم موضوعاته، والمسار الذي آل إليه.

القدس مدينة ذات خصوصية

قبل الخوض في موضوع الحراكات الشبابية في القدس المحتلة، تجدر الإشارة إلى خصوصية المدينة بما في ذلك خصوصيتها في السياق الفلسطيني. إذ لا شك أن مدينة القدس تحمل رمزية عالية في نفوس الفلسطينيين، كونها «عاصمتهم المستقبلية»، وكونها المدينة ذات المكانة التاريخية والدينية والسياسية التي تحوي أهم رموز تلك المكانة كالمسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، وكونها محورياً أساسياً لصراعهم مع الاحتلال، فهي التي يتكرر اسمها في الخطابات الوطنية الحماسية، وهي التي تُؤلف حولها الأغاني الوطنية، وهي بنظر كثيرين قلب القضية الفلسطينية.

كما أن «الصراع» مع إسرائيل أشد وضوحاً في القدس مما هو عليه في مدن الضفة

الغربية الأخرى؛ فالقدس تقع مباشرة تحت السيطرة الإسرائيلية، تمشي في شوارعها كل يوم فترى أفراداً من شرطة الاحتلال أو حرس الحدود أو المخابرات، أو موظفي الحكومة والبلدية الإسرائيلية، ترى علم «إسرائيل» مرفوعاً فوق فرع البريد الذي ترسل من خلاله رسائلك، وقد يستوطن قرب بيتك إسرائيلي يهودي يمشي بمرافقة حراس مسلحين، وقد تستيقظ في الصباح لتشتري من كعكها فتجد يهودياً من المستوطنة المجاورة قد سبقك ليشتري من محل جارك الكعك نفسه. كما أن جميع معاملات المقدسي الرسمية تتم مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي (الشرطة، البلدية، مؤسسة التأمين، المحاكم، المستشفيات، وأحياناً التعليم، ... الخ).

بينما لا يواجه الفلسطيني في الضفة بمثل هذه الأمور إلا نادراً، ربما لو اضطر إلى استصدار تصريح ليزور ما احتل من أرضه العام 1948، أو إن خرج من قلب مدينته وسافر نحو القرى فتعرض لاعتداءات المستوطنين، أو ربما في أفضل الأحوال وقف على أعلى جبل في مدينته وشاهد المستوطنات تحيطه من كل جانب. قد يقول أحدهم إن المدن الفلسطينية في الداخل الفلسطيني (الأراضي التي احتلت العام 1948) - التي تقع هي كذلك تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة - لها صفة مشابهة، لكن هذه الصفة لا تحتفظ بالتوتر الحذر الذي تعيشه القدس كل يوم.

هذه الخصوصية لمدينة القدس (أقصد كونها ذات رمزية عالية في القضية الفلسطينية، وكونها حيز احتكاك مباشر مع المحتل) شكلت عاملاً قوياً للحركات الشبابية في القدس - كما سأبين لاحقاً - وساعدتهم في بعض الأحيان على تجاوز بعض الخلافات فيما بينهم واحتوائها، لصالح الهم الأول «القدس».

كما أن للحراك الشبابي في مدينة القدس دوراً مهماً يكتسب صبغته من العزلة التي فرضت على المدينة، كونها مدينة محاصرة بالحواجز والحدود الأمني والمستوطنات، والطرق الاستيطانية، ولا يسمح بدخولها إلا لعدد قليل من الفلسطينيين الذين ينجحون في استصدار التصاريح اللازمة لذلك. كما أنها مدينة تغيب عنها «القيادة» الفلسطينية، ولا يوجد فيها تمثيل رسمي فلسطيني يكتسب حضوراً قوياً بين الناس، بل إن مكتب محافظ القدس المعين من قبل رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله يتواجد في الرام التي يعزلها الجدار الأمني عن قلب المدينة، والرام تتبع للسلطة الفلسطينية. ناهيك عن الشكوك التي تحيط برغبة وقدرة هذا المكتب على العمل الجاد الذي يحمل نتائج فعلية تخدم المقدسيين.

يؤرخ البعض لهذه الحالة بتاريخ وفاة فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ومدير بيت الشرق الذي كان بمثابة الذراع الرسمية للسلطة الوطنية

في مدينة القدس، فيقولون «منذ توفي فيصل لم يعد للقدس كبير». وعلى الرغم من اختلاف البعض مع فيصل نظراً لآرائه السياسية فيما يتعلق بعملية السلام وما إلى ذلك، فإنه شخصية التف حولها الكثيرون من الفلسطينيين في القدس، وكانوا يجدون عنده أذاناً صاغية، واستعداداً للنزول معهم للشارع ومساندتهم في مواجهة سياسات الاحتلال.

تغييب حالة قيادية كتلك التي مثلها فيصل الحسيني عن القدس منذ سنوات طويلة، إذ لم تنجح شخصية قيادية فلسطينية في كسب ود الجمهور المقدسي والتفافه حولها، أضف إلى ذلك سياسة الاحتلال المستمرة في التضييق على عمل المؤسسات والجمعيات الفلسطينية، وأحياناً إغلاقها بدعوى أنها ممولّة من جهات «إرهابية»، أو ذات علاقة بحركة «حماس»، أو إلغاء ندوات واحتفالات داخل القدس بدعوى مشاركة مسؤولين فلسطينيين فيها، كل ذلك يبرز دور الشباب في سدّ هذا الفراغ القيادي، وإن لم يكن بحالة قيادية شبابية ماثلة، ولكن على الأقل بتحريك المياه الراكدة في شوارع القدس، وخلق نوع من الوعي والاهتمام بما يجري في المدينة وما يتعرض له أهلها من قبل الاحتلال.

بداية القصة

ذات ليلة، بعد عزل الرئيس المصري حسني مبارك بأيام قليلة، تحوّلت واجهات الفيسبوك الشخصية لمقدسيين كثيرين إلى صورة تحمل عنواناً موحداً: «شباب من أجل القدس»، حتى الشخص الذي لم يُغيّر صورة «البروفيل» الخاصة به منذ أنشأ حسابه الفيسبوكي قبل عامين، قام بتغيير الصورة لأجل القدس. حتى الذين لم ينخرطوا تماماً في عمل المجموعة قاموا برفع تلك الصورة التي تحمل شعار المجموعة في ملفاتهم الشخصية على الفيسبوك. وأخذ بعضهم يشارك في النشاطات التي نظمتها مجموعة شباب من أجل القدس.

تعتبر مجموعة «شباب من أجل القدس» من أوائل وأبرز المجموعات الشبابية التي شكلت حالة «الحراك الشبابي الفلسطيني» في القدس، وقد ظهرت في شباط - آذار 2011، وحتى بعد توقف نشاطاتها، فقد شكل بعض ناشطيها مجموعات أخرى انبثقت عنها. تألفت المجموعة من شباب ناشطين سياسيين، بعضهم ينتمي إلى أحزاب وتنظيمات فلسطينية معروفة، ولكنهم سئموا العمل في أطر أحزابهم، ولم يعد يرضيهم سقف العمل البطيء والمتأخر الناتج عن الأحزاب، كما عبّر أحدهم لنا، ومن آخرين مستقلين لا ينتمون في الأصل لأي حزب سياسي فلسطيني، ولكنهم يحملون هم «تقديم شيء» لهذه المدينة، وآخرين لم يعتادوا في المجل النشاط السياسي أو الاجتماعي

العام، ولكن رياح الثورات العربية أصابتهم، وشعروا بحماسة ليحذوا حذو زملائهم الشباب في الدول العربية المجاورة، ويقوموا ولو بخطوة صغيرة.

شملت المجموعة عشرات الأعضاء من مختلف الأحياء المقدسية (سلوان، رأس العامود، بيت صفافا، بيت حنينا، وغيرها)، شباناً وشابات، أغلبهم من حملة الشهادات الجامعية، ومن أبناء الطبقة المتوسطة على اختلاف درجاتها، البعض موظفون في شركات ومؤسسات، والآخرون طلاب جامعيون، وأصحاب مهن مختلفة.

بحسب أحد المشاركين في تأسيس هذه المجموعة، لم يكن هناك نظام محدد وواضح لقبول الأعضاء في هذه المجموعة، فهي بطبيعة الحال ليست حزباً سياسياً ذا أنظمة ولوائح انضمام، ويمكن لأي شخص أن يشارك في فعاليتها. إلا أن «الصف الأول» -بمعنى النواة المحركة من المجموعة التي بلغ عددها التقريبي عشرة أشخاص- لم يكن مفتوحاً لهذه الدرجة، ونقصد هنا متخذي القرارات وواضعي الخطط، فهؤلاء في أغلبهم يعرفون بعضهم البعض، إذ سبق وجمعتهم دوائر النشاط السياسي والوطني في القدس، ولم يكن ليدخل أحد إلى دائرتهم إلا وكان معروفاً و«مرضياً» عنه سياسياً ووطنياً. وهذا يعني أن اجتماعاتهم لم تكن افتراضية، وأن «الفيسبوك» في حالتهم كان أداة إعلان عن أنفسهم أمام الجمهور، وليس أداة تعرف وانطلاق، فاجتماعاتهم تجري على الأرض، وجهاً لوجه، ولا يستعمل الفيسبوك إلا لاستكمال التنسيق ولإتمام التواصل الذي بدأ على الأرض، ولتحقيق الانتشار بين صفوف الشباب المقدسين على اختلافهم.

وضعت المجموعة في تعريفها على الفيسبوك: «شباب من أجل القدس: نحن مجموعة شباب من القدس لا يوجد لنا أي انتماء حزبي أو سياسي نعاني يوماً من الممارسات الخاطئة في القدس، ونعلن رفضنا لما يلي: معاكسات البنات في الشوارع، وعلى أبواب المدارس؛ تعاطي المخدرات وانتشارها بشكل كبير في صفوف الشباب المقدسي؛ أن يكون الشباب بلا هدف أو رؤية؛ هدفنا أن تكون القدس رمزاً للثقافة والكرامة والحرية. إذا كنتم تؤيدون هذه الأفكار فكونوا من المشاركين والفاعلين في هذه المجموعة، وتذكروا أن كل بداية صعبة نهايتها وطن حر كريم»².

تؤكد الجملة الأخيرة في هذا التعريف ما قيل أعلاه من أن الدائرة الكبرى للمجموعة الشبائية (لم يكن هناك تحديد واضح للفئة العمرية في هذه المجموعة، ولكن طبيعتها وطبيعة نشاطاتها ونواتها القيادية من الشباب توحى بأن مشاركيها شباب) كانت أوسع

2 صفحة المجموعة على الفيسبوك:

<https://www.facebook.com/groups/youthforjerusalem/?fref=ts>

وتحتمل مشاركة الشباب من مختلف التوجهات ممن يحمل «هم القدس». أما النص كمجمل، فيمكن من خلاله استقراء بعض ملامح الحراك الشبابي في القدس، حتى وإن كانت تلك الملامح لا تمثل بشكل تام كل المجموعات التي ظهرت لاحقاً.

ملاحظات حول ملامح المجموعات الشبابية في القدس

1. تأكيد على الاستقلالية عن التنظيمات السياسية

تبرز أولى ملامح المجموعة في التأكيد على عدم انتمائها إلى أي حزب أو فصيل سياسي، فالنص يؤكد على أنه «لا يوجد لنا أي انتماء حزبي أو سياسي»، وتكاد تشكل هذه الجملة كلمة السر الأولى التي تطلقها بعض ألسنة كوادر المجموعات الشبابية. فهم لا يطلقون في تعريف ذواتهم من منطلق الإيجاب، فلا يقولون: نحن شباب يؤمن بالحرية لفلسطين، أو يؤمن بأهمية دعم المجتمع، ... الخ، ولكنهم يبدأون بتعريف عن أنفسهم بما هو ليس فيهم، أو بما لا ينطبق عليهم، فبدلاً من القول: «نحن كذا وكذا»، يقولون: نحن لسنا كذا وكذا».

قد يكون التفسير الأول لهذه الملاحظة، هو محاولة استقطاب الشباب المستقلين وتحفيزهم للعمل في إطارات شبابية عامة بعيداً عن الصبغة الحزبية. فالشباب الفلسطيني الذي لم ينخرط في تنظيم فلسطيني ما، ولا يتعدى تأييده لتنظيم ما مساحة الميول الأولية، لا يريد لنفسه «وجع رأس» الانتماء إلى حزب سياسي أو الاصطباغ بصبغة سياسية أو حزبية ما، سيهتم أولاً لمعرفة «من هؤلاء»؟ وهذا السؤال يعني -في سياق الحركات الشبابية- في إحدى تفسيراته «لمن يتبعون»؟ وهنا تظهر جمل من قبيل «لسنا منتمين لأحد، لا نتبع حزباً بعينه...»، لترد الشكوك عن هذه المجموعات ولتطمئن من يطالعها من بعيد بأنها صادقة في استقلاليتها الحزبية، لعل وعسى تجذب المزيد ليلتفوا حولها، وربما لتجنب مساعي الاحتواء من الأحزاب.

كما يعبر هذا الأسلوب في التعريف عن الذات عن وجود حالة من الحذر أو التردد بين الشباب والأحزاب والتنظيمات السياسية. وهي حالة موجودة في صفوف كثيرين من الشعب الفلسطيني وليس فقط في صفوف الحركات الشبابية. وهي لا تعني أن المجتمع الفلسطيني قد هجر الأحزاب وأقصاها من حياته، إذ لا يخفى علينا أنه ما زالت هناك نسبة عالية تؤيد إما «فتح» أو «حماس»، وما زال الشباب متحمساً للتصويت في انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات. ولكنها قد تعبر عن يأس وشعور بخيبة الأمل من السقف الذي تتحرك تحته هذه الأحزاب، ومن رغبة في الانطلاق في العمل

دون انتظار موافقة المسؤول في الحزب أو دون الاعتبار لمعاييرهِ وحسابات المصالح السياسية بين الأحزاب.

ي. أ (أحد الشباب الناشطين الذين شاركوا في مجموعة «شباب من أجل القدس»، ويشترك بكثافة في فعاليات الحراك الشبابي في القدس، في أواخر العشرينات، ويعمل موظفاً في شركة) أكد على رغبته في العمل الوطني لصالح القدس خارج إطار حزبه، إذ قال إنه على الرغم من انتمائه لأحد الأحزاب وانتظامه في صفوفه عندما كان في الجامعة، فإن مستوى عمل الحزب لا يلي طموحه خارج الجامعة، وفي الوقت الحالي، ما دفعه للعمل ضمن إطارات شبابية خارج تنظيمه السياسي. يقول: «لا أقول إنني تخليت عن الحزب، ولكن مجال تحركي وتعاوني مع بقية النشطاء سيكون أوسع وأسهل تحت إطار الحركات الشبابية، ما دمنا نتعاون في أمور لا يختلف عليها أي فلسطيني وطني».

2. الاجتماعي بنكهة السياسي الوطني

تنصب نقاط اهتمامات مجموعة «شباب من أجل القدس» على الجوانب الاجتماعية أكثر من اهتمامها بالجوانب السياسية. فبينما كانت مجموعة من الشباب تتحرك في الضفة وقطاع غزة رافعة شعار «إنهاء الانقسام»، كان أبناء القدس يفكرون بأوضاعهم الاجتماعية في أبسط مستوياتها (في تعبيراتها اليومية) بما فيها «معاكسة البنات».

تقول ت. ح (موظفة وناشطة فلسطينية من أراض 48، تعيش منذ فترة طويلة في القدس، وتشارك في مختلف نشاطات الحراك الشبابي): «أذكر أن موضوع إنهاء الانقسام طرح كشعار في القدس العام 2011، ولكنه لم يلقَ التفاعل من قبل النشطاء أنفسهم. مركز ثقل السلطة الفلسطينية - وهي المخاطبة بشعار إنهاء الانقسام - موجود في رام الله، لذلك لم يكن له معنى واضح في القدس، لكن ذلك لا ينفي أن نشطاء القدس شاركوا في فعاليات رام الله لإنهاء الانقسام».

هل يعكس ذلك انزعاجاً عن السياسة وبعداً عن «مواجهة الاحتلال»؟ لن أبالغ إذا قلت إن أي شاب مقدسي سيحجب بـ «لا». في نظر المقدسي المحاصر عن امتداده في الضفة والقطاع، إيجاد حل لظاهرة معاكسة البنات، التي تزداد ساعات خروج الطالبات من مدارسهن، هو مساهمة في دعم القدس في مواجهة الاحتلال.

هذا الأمر لا ينطبق على القدس وحدها، فلا يمكن في سياق الحالة الاستعمارية التي تعيشها فلسطين الفصل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وبين الجانب السياسي الوطني. لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن إقامة مصنع ما في أراضي الضفة

الغربية، دون أن يتطرق الحديث لأمر ذات علاقة بالأبعاد السياسية لذلك. فالمصنع في هذه الحالة قد يحتاج إلى مواد خام يستوردها من الخارج أو يصدر مواد إلى الخارج، وهذا كله بطبيعة الحال الاستعماري تحت سيطرة «إسرائيل»، ولا يتم بمعزل عنها، حتى لو كان ذلك على الصعيد اللوجستي.

وفي الحالة الفلسطينية يكتسب الفعل الاجتماعي الصرف دلالة وطنية كبيرة. فعلى سبيل المثال؛ مساندة عائلة مقدسية فقيرة بمبلغ مادي بسيط، على الرغم من كونه عملاً اجتماعياً بحتاً، يهدف إلى التخفيف من أعباء الحياة على العائلات الفقيرة، والمساهمة بحلّ جزء من مشاكلها، لكنه في الوقت ذاته ذو دلالة سياسية وطنية، ويمكن التجرؤ والقول إنه فعل وطني بامتياز. ففي مدينة محتلة تواجه حصاراً سياسياً واقتصادياً ومحاولات تهجير مستمرة تتحول مساندة عائلة فقيرة وتوفير وسائل الصمود لها، من عمل اجتماعي عادي إلى فعل وطني دون شك. القاعدة هنا تقول: مجتمع متماسك ومتعاون يشكل قوة أكبر، ويحمل نفساً أطول في مواجهة الاحتلال وسياساته. والقاعدة تقول: دعم عائلة فقيرة يعني دعم ابتعاد هذه العائلة عن أسباب الابتزاز والإيقاع الإسرائيلي في العمالة أو التحييد.

انعكس ذلك على نشاطات «شباب من أجل القدس» في بداية انطلاقها، إذ شملت نشاطات المجموعة زيارات للمرضى والأطفال في المستشفيات المقدسية، كما شملت فعاليات ترفيهية وتقديم الهدايا لهم، ووقفات أمام مدارس البنات وفي الشوارع الرئيسية لمدينة القدس لمنع المعاكسات، وحمولات مثل تنظيف الشوارع وغيرها.

وتكاد أغلب المجموعات الشبابية التي تظهر اليوم تنطبع بهذا الطابع الاجتماعي - الوطني نفسه، بعضها يحتفظ به بشكل دائم، وبعضها يبدأ بالتحول تدريجياً نحو الفعل السياسي الوطني البحت. في رمضان الفائت 2013، ظهرت مجموعات شبابية أخرى ركزت على مساندة الفقراء والمحتاجين ورسم البسمة على وجوه المرضى وتوفير لوازم المدارس للعائلات المستورة، إحداها سمت نفسها «كنعانيون .. على الخير اجتماعنا»، فهي وإن كانت اجتماعية تضع نصب أعينها مساندة الفقراء والمحتاجين، فإنها اختارت اسماً ذا دلالة سياسية، مرتبطاً بتاريخ المدينة ومحاولات تأكيد عروبته وعروبة أول من سكن فيها (الكنعانيون).

ويمكن ملاحظة أن هذه الفعاليات ذات الطابع الاجتماعي تنجح غالباً في تجميع شباب غير متجانسين فكرياً وسياسياً. على سبيل المثال، يمكن أن ترى في فعالية واحدة كما في حملة تنظيف شوارع، شباباً وفتيات من خلفيات سياسية متعددة. أذكر تلك الفتاة المقدسية التي ظهرت في فيلم وثائقي إسرائيلي تتحدث عن السلام والتعايش مع

«الجيران اليهود» تشارك، في نشاط من هذا النوع، إلى جانب شباب يرى التطبيع جريمة كبرى، ويخرج فيما بعد في اعتصام ضد لقاء تطبيعي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الانغماس في العمل الاجتماعي البحت، وإن كانت له أهميته الوطنية السياسية على صعيد القدس، فإنه يصل في بعض الأحيان إلى أفق مسدود، إذ يغدو في نظر البعض مجرد محاولات صادقة لإطفاء الحرائق الصغيرة الناجمة عن الحريق الكبير المتمثل في الاحتلال. كما أن المنشغل به سيجد نفسه مع الأيام محصوراً في دائرته، ولا يملك الوقت الكافي لمواجهة سياسية جادة. هذه النظرة، ليست سوداوية تماماً، ولكنها تحاول توجيه الجهود إلى السبب الرئيس الذي يقود التخلص منه إلى القضاء على المشاكل الصغيرة التي يساهم هو في تضخيمها وتعميقها؛ ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي.

كان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى خفوت نجم مجموعة «شباب من أجل القدس»³ وظهور مجموعات أخرى مثل «هنا القدس»⁴ التي ركزت في عملها على القضايا السياسية بشكل مباشر.

3. الفعاليات الوطنية؛ إضراب الأسرى ومناهضة للتطبيع

بعيداً عن النشاطات ذات الطابع الاجتماعي، بدأت سلسلة من الفعاليات الوطنية السياسية، شارك في تنظيمها نشطاء مستقلون، ومجموعة «هنا القدس». شيئاً فشيئاً اختفت الأسماء والعناوين من النشاطات التي تحدث في القدس. أصبح المهم هو «الفعال» وليست اسم الجهة المنظمة، وأصبحت السمة الأساسية في أي فعالية هو وجود عنصر الشباب كمحرك ومنظم لها، دون الانتظام تحت اسم مجموعة معينة. وهكذا مثلاً أصبحنا نجد دعوات للمظاهرة تبدأ بـ «يدعوكم الحراك الشبابي في القدس»... إلخ.

كانت أبرز هذه الفعاليات المظاهرات الوطنية المساندة لإضراب الأسرى، والوقفات الاحتجاجية على لقاءات التطبيع. وكما في مدن الضفة الغربية، هبّ شباب القدس لمساندة الأسرى الذين خاضوا معركة الإضراب عن الطعام، ونظموا لأجلهم عشرات الوقفات الاحتجاجية والمسيرات. شارك في هذه المسيرات عشرات، وفي بعض الأحيان المئات من الفلسطينيين، من الشباب والفئات العمرية الأخرى، وبخاصة أهالي الأسرى، وتتنوع المشاركون من حيث انتماءاتهم الحزبية.

3 لا يخفي بعض من تحدثنا معهم وجود خلافات بين أعضاء مجموعة شباب من أجل القدس أدت إلى تخفيف عملها ومن ثم اختفائها.

4 هنا القدس انبثقت عن «شباب من أجل القدس»، ضمت أعضاء كانوا في الأساس من أعضاء «شباب من أجل القدس»، ركزت في عملها على مناهضة اللقاءات الطبيعية في مدينة القدس، إضافة إلى تنظيم فعاليات وطنية مختلفة.

يطلعنا ي. أ. على مجموعة من الصور يحتفظ بها على هاتفه لمظاهرات خرجت في شوارع القدس تضامناً مع هناء شلبي وخضر عدنان ومن لحقهم من الأسرى في الإضراب عن الطعام. يقول: «كانت مظاهرات قوية جداً». ويضيف: «لم تكن القدس هكذا من قبل... حتى لو خرجنا في مظاهرة خجولة في بداية الأمر، لكن تراكم الفعاليات كسر حواجز الخوف والتردد، أصبح الشباب المقدسي يخرج في مظاهرة وهو أشد وثوقاً بنفسه وأشد وثوقاً بمن حوله، أصبحت الوجوه مألوفة، وبدأنا نشكل نواة غير منظمة نراها دوماً في المظاهرات».

كانت الدعوات لتلك المظاهرات تصدر أحياناً من القوى الوطنية والإسلامية، وبخاصة إذا كانت الدعوة تخص عموم الأسرى لا أسيراً مضمراً بعينه، وكان يشارك فيها أهالي الأسرى والنشطاء الشباب بشكل خاص. فيما بعد، لم يقتصر توجيه الدعوة على القوى الوطنية والإسلامية، بل تولى الشباب (عادة تحت اسم «الحراك الشبابي في القدس»، أو مجرد اقتراح بسيط من ناشط ما ينتهي بتطبيق الاقتراح، موضوع الدعوة هنا فضفاض وسهل لا يحتاج إلى تنسيقات طويلة) زمام الأمور، وغيروا «عادة الكبار» في التجمع عند الصليب الأحمر في الشيخ جراح في القدس، ليصبح التجمع عند باب العامود. وأصبحت صفحات الفيسبوك تنقل لنا الدعوات الشبابية المتكررة للمظاهرات نصرة للأسرى المضربين.

كان لوجود أسير مقدسي مضرب عن الطعام أثر واضح في تأجيج حركة الاحتجاج في الشارع المقدسي، إذ شعر الشارع المقدسي أن الأمر يمسه مباشرة وليس بعيداً عنه في داخل مدينته المحاصرة، فقد كانت المظاهرات المنصورة له أمام باب العامود لا تتوقف، بعضها محصور بعدد قليل من المشاركين، وبعضها ذو دائرة أوسع. أشعرت قضية سامر العيساوي الشارع المقدسي أن قضية الأسرى قريبة منه، فكون سامر من مدينة القدس زاد في متابعة القضية والتفاعل معها. وبرز هنا في هذه القضية بالذات دور خاص للحراك الشبابي المقدسي، فالقوى الوطنية والإسلامية ليست ذات نفس طويل لمواكبة قضية استمرت طويلاً كقضية سامر العيساوي،⁵ فالشباب هنا من الناشطين ومن أصدقاء الأسير (بل وحتى الفتية الذين كانوا حوله بعد خروجه من الأسر) هم من حملوا المسؤولية تماماً، وهم من استمروا في تنظيم الوقفات الاحتجاجية عند باب العامود، وإن انضمت بعض الشخصيات الوطنية لاحقاً إلى اعتصامهم بعد أن دعوا إليها. كما برز خلال هذه الفترة دور خاص للشباب الفلسطينيين من داخل أراضي 48 الذي يسكنون

5 يشير البعض إلى خلافات فضائية منعت البعض من المشاركة في بعض الاعتصامات المنصورة للأسير سامر، ويذكرون منها أن أخت الأسير شيرين العيساوي شاركت في مظاهرة في القدس مناوئة للرئيس محمود عباس احتجاجاً على تنازله عن مدينة صفد وعن حق العودة خلال مقابلة تلفزيونية مع القناة الثانية الإسرائيلية.

في القدس ويدرسون في الجامعة العبرية، إذ نظموا أكثر من وقفة احتجاجية بالقرب من مدخل قرية العيسوية، وعلى مقربة من مدخل الجامعة العبرية تضامناً مع الأسير سامر العيساوي وبمشاركة والديه وأخته.

كما حقق الحراك المقدسي تأثيراً قوياً في منع اللقاءات التطبيعية في القدس، بعضها شارك فيها سري نسبية وياسر عبد ربه. كانت مجموعة شبابية تعرف باسم «هنا القدس»، يراقبون بشكل دائم أي لقاء أو ندوة يشارك فيها إسرائيليون، أو تنظم بدعوى الحوار والسلام، ويتصدون لها. لم يكن سقفهم منخفضاً في ذلك، فلم يكتفوا بالوقوف أمام مكان اللقاء والاعتصام رافعين اللافتات، بل جاءت هذه كخطوة أخيرة، والخطوة الأولى كانت التوجه مباشرة إلى منظمي اللقاء والسعي إلى ثنيهم بالغائه، أو التوجه إلى مسؤولي الفندق أو القاعة التي يقام فيها اللقاء ومحاولة إقناعهم بعدم استضافة الفعالية التطبيعية، وقد نجحوا أكثر من مرة في ذلك. وفي الحالات التي لم يوفقوا فيها كانوا يقومون بأقل الإيمان، أي التجمع أمام مكان انعقاد اللقاء والتهاتف ضد التطبيع و«الخائنين». وبهدف محاربة لقاءات التطبيع، التقت المجموعات الشبابية بهيئات وطنية من الجيل القديم كانت تشاطرهم الغاية ذاتها. ولكن الشباب هنا كانوا هم المبادرون والهيئات الوطنية هي اللاحقة بهم.

مجموعات شبابية متنوعة الاهتمامات

بعيداً عن النشاط السياسي وعن المجموعات الشبابية الأولى («شباب من أجل القدس»، و«هنا القدس»، بشكل أساسي)، نشطت في العامين الأخيرين في القدس مجموعات شبابية متنوعة الاهتمامات. فقد برزت مجموعات تعنى بالتصوير وترى فيه وسيلة لتوثيق تاريخ المدينة المقدسة في وجه التهويد الذي تتعرض لها، وتعمل على تسجيل الانتهاكات التي تتعرض لها المدينة ومعالم الاحتلال فيها. أصبحنا نرى شباباً كثيرين يتجولون في القدس حاملين الكاميرات ويلتقطون الصور وينشرونها على مواقع التواصل الاجتماعي، كما أنتج بعضهم فيديوهات للتعريف بمعالم المدينة المقدسة.

وقد برزت مجموعتان رئيسيتان؛ الأولى هي «صوّر وابتعاش»، والثانية حملت اسم «نبض القدس». اتسمت هاتان المجموعتان بأنهما استقطبتا الشباب من الفئات الأصغر عمراً (من 16 عاماً فما فوق)، وكان الحضور الأكبر فيها لشباب ما بين العشرين والثانية والعشرين. لم يكن هؤلاء ميسمين بطبعهم، أو يهدفون لعمل سياسي وطني، وإنما كانوا يحملون «هم المدينة» فحسب، ولا يريدون لشبابهم أن يضيع هباءً دون «وعي».

وقد كان موضع اهتمام هاتين المجموعتين وما لحقهما من مجموعات شبيهة أمران:

التصوير والإرشاد التاريخي. كان جل عملهما يتركز على تنظيم جولات للشباب والفتيات للتعرف على معالم مدينة القدس وقرائها المهجرة غالباً برفقة مرشد تاريخي يشرح لهم عن تلك المعالم، ويصاحب ذلك تصويرها ونشر معلومات عنها عبر صفحاتهم الفيسبوكية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الممارسات كانت تؤطر بالحس الوطني، على اعتبار أن القدس محل تهويد وأسرلة من قبل دولة الاحتلال، وواجب الشباب أن يقدموا ولو مساهمات بسيطة في كشف عملية التهويد وأن يملكوا - بأقل تقدير - المعلومات الصحيحة غير المزيفة والمضللة عن مدينتهم. لاحقاً أصبح بعض أعضاء هذه المجموعات ينضمون إلى المظاهرات المنطلقة في القدس لتصويرها وتوثيق حالات الاعتقال والاعتداء فيها، بل تعرض أحد أفرادها نفسه إلى الاعتداء من جنود الاحتلال أثناء قيامه بتصوير إحدى المظاهرات.

«القدس مشحونة»

تمشي في الشارع الرئيس في مدينة القدس، لا تخطئك مظاهر الاحتلال البارزة، تحس بها في كل مساحة؛ أعلام إسرائيل على البريد المركزي في شارع صلاح الدين، جندي من حرس حدود عند باب العامود... أبسط الأشياء تدلك على سطوة الاحتلال حتى قبل أن ترى أفعاله. في المقابل، تمشي في شارع ركب في رام الله، لا مظهر واضحاً وصارخاً يدل على أنها مدينة محتلة. شوارع مليئة بالناس، شرطي فلسطيني يتكلم العربية ينظم السير، علم فلسطيني مرفوع قرب المنارة. عليك أن تخرج قليلاً من دائرة «وسط البلد» لتتجه شرقاً أو غرباً لترى المستوطنات على التلال، ربما حينها تشعر بحضور «الاحتلال».

هذه المقارنة ببساطتها، بين مدينة تحتك بالمحتل بشكل يومي وبين أخرى لا تراه إلا إذا خرجت من قممها، حملت لحراك مدينة القدس أحد عوامل قوته وتثبيتته. تعبر ت.ح (إحدى الفتيات المشاركات في الحراك الشبابي المقدسي) عن ذلك بالقول إن «القدس مشحونة» وأنها البوصلة. يتفق معها ي.أ ويستخدم اللفظة نفسها «مشحونة»، واصفة حياة الفلسطيني في القدس، مضيفاً: «المقدسي دمه حامي، مستحيل يشوف قمع ويسكت، حتى لو إنه مش مسيس». وكان استخدامهما لهذين الوصفين في إجابة عن سؤال المخاطر والتحديات التي واجهت المجموعات الشبابية في القدس. حسب النشاط، فإن خصوصية القدس ووجودها في موقع احتكاك دائم مع الاحتلال، كان عاملاً في رأب أي خلافات قد تحدث بين أفراد المجموعات الشبابية. بمعنى آخر، فإنهم قد يختلفون حول الكثير من القضايا السياسية والأدوات ولكنهم يتجمعون من جديد حين تذكيرهم بالقدس وهمجية المحتل الإسرائيلي.

تقول ت. ح. (موظفة فلسطينية من أراض 48، تعيش منذ فترة طويلة في القدس، وتشارك في مختلف نشاطات الحراك الشبابي): «في كثير من الحالات كانت الاختلافات في الآراء تصل حدّها الأقصى، ولكن بمجرد التذكير بمركزية مدينة القدس، وأنها تعلق على أي خلاف، كنا نلاحظ خفوفاً ما في حدة الخلاف، وكنا نرى استعداداً بين الشباب للتنازل قليلاً مقابل التوحد من أجل القدس، وهو ما لا ألمسه كثيراً في حركات فلسطينية في مناطق أخرى». وهو تجسيد واقعي للمثل الشعبي «أنا واخوي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب». يضيف ي. أ. في هذا السياق أنه نادراً ما نرى مسيرات تخرج بأعلام التنظيمات الفلسطينية، وهذا دليل على التوحد خلف العلم الفلسطيني. بينما قد يكون الأمر راجعاً، إضافة إلى هذا الاعتبار، إلى كون المدينة محتلة احتلالاً مباشراً وشاملاً، ومحرومة من ممارسة العمل السياسي الفعلي.

أما عن التحديات التي تواجه المجموعات الشبابية، فيقول ي. أ. (ناشط شبابي من طالب جامعي، موظف، ناشط فيسبوك) إن كثيرين ممن ساهموا في بناء المجموعات أو حتى نشطوا خارجها تمت ملاحظتهم أمنياً وتم استدعاؤهم من قبل مخابرات الاحتلال الإسرائيلي للتحقيق معهم حول نشاطاتهم. كما تعرض بعضهم للاعتقال الفعلي عقب مشاركتهم في مظاهرات. يستدرك ي. أ. ويخفف من حدة هذا التحدي قائلاً إنه أمر متوقع في بلاد محتلة كالقدس، وهذه ضريبة العمل الوطني، وعلى العكس فهو يشجع الشباب على الاستمرار بحذر وذكاء وأن لا تعيقهم هذه التخوفات الأمنية.

أما عن التحديات الداخلية، فما زال الكثيرون ملتزمين بأحزابهم وأجنداتها، وحتى لو خرجوا إلى سعة المجموعات الشبابية، فإنهم في النهاية يعودون إلى أحضان الأحزاب، وحتى إن لم تكن عودتهم كاملة فهم في بعض الأحيان يحملون مواقفهم الحزبية إلى جلسات المجموعات الشبابية ويريدون إسقاطها على عمل تلك المجموعات. عدم الانعتاق الكلي من سلطة الأحزاب يؤدي، بحسب ت. ح. إلى عدم الاتفاق على القرارات الداخلية في المجموعات الشبابية، ما قد يؤدي إلى حلها في النهاية.

تضيف ت. ح. تحدياً آخر تقول إنه قائم في حركات مختلفة في فلسطين المحتلة، وليس فقط في القدس، وهو تحدٍ يهدد أي مجموعة شبابية في العالم، ويتمثل في خطر الانعزال والتحول إلى مجموعة اجتماعية، تربط أفرادها علاقات صداقة، ما يجعله حراكاً متجانساً مغلقاً على ذاته، لا يستوعب إلا من هو من دائرة الأصدقاء المقربين. وعندها يعجز أو يرفض هو نفسه ضمّ طاقات جديدة قد تكون من خلفيات مختلفة، ويتحول الحراك الشبابي إلى مجموعة من «الشللية» - الأصدقاء الذين عدا عن مشاركتهم الجماعية في النشاطات الوطنية والمظاهرات وما إلى ذلك، يتجمعون كل

فترة ويشربون الشاي والقهوة معاً وربما يخرجون للرحل سوياً. بالتالي لن ينجح مثل حراك كهذا في كسب قاعدة جماهيرية واسعة وتحريكها.

المستقبل: تنسيق جماعي دون إطارات ومسميات

لا توجد اليوم مسميات لمجموعات شبابية بعينها تنشط ضمن الحراك الشبابي المقدسي (ذي الطابع السياسي بالذات)، إنما يتواجد «حراكيون» شباب، أو يمكن تسميتهم نشطاء، تربطهم علاقات صداقة أو معرفة، ينتجون معاً «حالة» من الحراك الشبابي.

غابت عن الساحة أسماء مثل «هنا القدس» و«شباب من أجل القدس» وغيرها، واليوم عند قراءة أي دعوة للتظاهر تنشر عبر الفيسبوك فإنها تستخدم تعبير «يدعوكم الحراك الشبابي في القدس». وهي حالة إيجابية بنظري. أ. إذ يؤكد، كما يؤكد غيره، من النشطاء أن العمل ضمن هذا الإطار الفضفاض من التنسيق بين أفراد النشطاء أفضل من التمرس خلف مجموعات مختلفة.

يؤيده آخرون، فنظري. أ. (من الشباب الناشطين الذين شاركوا في مجموعة «شباب من أجل القدس»، ويشارك بكثافة في فعاليات الحراك الشبابي في القدس، في أواخر العشرينات، ويعمل موظفاً في شركة) فإن المسميات مجرد تشكيلات. «هنا القدس»، «شباب من أجل القدس»، أو غيرهما من تسميات، لا تهتم؛ المهم أنه نتج عن هذه الحركات والمجموعات ما يمكن تسميته بـ «حالة» من النشاط الفلسطيني الشبابي السياسي في مدينة القدس. ليس شرطاً أن نكون في مجموعة واحدة تحت رباط واحد واسم محدد لتتفق على تنظيم مظاهرة في ذكرى النكبة. لسنا بحاجة إلى ذلك، أصبح الأمر بديهياً، وأصبحت «حالة» الحراك الشبابي ذات دائرة متسعة مرنة تضم بداخلها النشطاء البارزين المعروفين الذين يتوقع حضورهم في كل مرة.

ح. ح. (شباب في الثلاثينات من عمره، يعمل في إحدى المؤسسات الفلسطينية، من القدس، ونشط في حركاتها) يتفق مع هذا الوصف، مستعيداً ذكرياته قبل عام، حينما كان جزءاً من مجموعة شبابية، فيقول: في بداية الانطلاق لم يكن يهتما الاسم كثيراً «لازم يصير إشي... هذا الذي كان يهّم». يبدي ح. ح. رضاه عن الوضع الحالي ويقول إن القدس ليس بحاجة إلى مجموعات شبابية، بقدر ما هي بحاجة للعمل فقط العمل، دون التأطر والحاجة لأسماء معينة للمجموعات وللظهور الإعلامي.

بعد الحديث المطول مع بعض النشطاء الفاعلين في مجموعات شبابية خفت نجمها مؤخراً في القدس، لا بد من السؤال عن المستقبل، ماذا بعد؟ هل هناك حاجة إلى

مجموعات شبابية جديدة في القدس؟ وهل من محاولات لإعادة بناء المجموعات التي تفرقت؟ وما مستقبل الحراك الشبابي في المدينة المحتلة؟ تصعب الإجابة الدقيقة عن هذا السؤال، فالقول إننا بحاجة إلى مجموعات جديدة يعني -بطريقة أو أخرى- أنه لا توجد في القدس مجموعات فعالة بالشكل الكافي، وهو أمر لا يمكن الجزم به بسهولة، وبخاصة أن «المجموعات» لا تتخذ تعريفاً محدداً ولا شكلاً واحداً للعمل، وليست كلها تتبع طريقة واحدة في الإعلان عن نفسها، والتواصل مع محيطها.

لكن من الواضح جداً أن هناك حالة مختلفة تسود القدس عما كان الأمر عليه قبل عامين من الآن. يستذكر ح.ح. أنه قبل 3 أعوام لم نكن نرى في القدس أية مظاهرات بهذه القوة والاستمرارية التي تخرج بها المظاهرات اليوم من القدس، بل حتى على صعيد الابتكار. ويذكر ي.أ. تعليقاً على ذلك مثال المظاهرات التي تخرج من ساحات الأقصى ليلاً بعد صلاة العشاء، وتوهم الاحتلال بأنها «زفة عريس»، بينما هي في الحقيقة مظاهرة تهتف للقدس والأسرى وفلسطين.

هذه «الحالة» التي تغلي على نار هادئة، ربما هي إحدى إنجازات الحراك الشبابي في القدس، فهو إن لم ينجح في خلق جماهيرية واسعة له، فإنه نجح أحياناً في تأجيج القضايا المطروحة على الساحة، والتفاعل معها من خلال الشارع، وهو أقل الإيمان في مدينة محاصرة جغرافياً واقتصادياً وفقيرة سياسياً (بمعنى ضعف النشاط السياسي وغياب القيادة الفلسطينية الفعالة).

في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث
للربيع الفلسطيني؟
الحراك الشبابي الفلسطيني في
الضفة الغربية



في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع الفلسطيني؟

الحراك الشبابي الفلسطيني في الضفة الغربية

طارق بلال خميس¹×

تحاول هذه الورقة مقارنة ظاهرة الحركات الشبابية الفلسطينية التي انطلقت في 15 آذار 2011 متأثراً بالثورة التونسية آنذاك، منشئة مجموعة تحمل اسم هذا التاريخ، وفيما بعد ولدت مجموعات أخرى مثل: «5 حزيران»، «شباب بنحب البلد» (شباب ضد الاستيطان)، وتجمعات أخرى ولدت واختفت سريعاً. وستحدد الورقة الضفة الغربية، بشكل أساسي، مكانياً في تناولها لهذه الظاهرة.

تكمن أهمية ظاهرة الحركات الشبابية في أنها تفلّت من فضاء العمل السياسي الحزبي الفلسطيني، الذي طالما سيطر على نشاط الحياة السياسية الفلسطينية. وعلى الرغم مما يبدو من حداثة الظاهرة، فإنها لم تكن قطيعة فاصلة مع واقع الثقافة السياسية الفلسطينية، كما ستبين الورقة. وستبدأ برواية التجربة من خلال من شاركوا فيها، ومن ثم ستعرج إلى الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة، عبر تحليل أسباب انغلاق أفقها وفشلها في إنجاز ربيعها الخاص.

أولاً. قصة الحراك الشبابي

ترجع بعض روايات انطلاق الحراك إلى ما قبل 15 آذار 2011 عندما التقت النواة وراء هذا التحرك للمشاركة في مسيرات النبي صالح في يوم السلام العالمي، الذي وافق

1 × طالب ماجستير دراسات عربية معاصرة يعمل صحافياً وباحثاً.

2010/9/25. يومها سارت المجموعة بين أحراش النبي صالح مشياً على الأقدام قرابة الساعتين؛ لأن القرية كانت محاطة بطوق أمني إسرائيلي، وقبل وصول القرية بقليل حاصرها الجيش، إلا أن سكان النبي صالح قاموا بمسيرة من مائة شخص أربكت الجنود وتمكنوا من فك حصار المجموعة. كانت هذه النواة التي ستلتي فيما بعد وتنسق فيما بينها فعاليات 15 آذار.

لم تتجاوز المجموعة خمسين شاباً وشابة أغلبيتهم كانوا من جيل النشطاء الجدد الذين لا ينتمون لأحزاب سياسية، ويعملون في مؤسسات غير حكومية (NGOs)، تجمعهم هذه الصفات، إضافة إلى كونهم أبناء مدن تلقوا تعليماً جيداً، وينتمون للطبقة الوسطى، العليا منها تحديداً. لقد كانت حادثة النبي صالح ومثابرتهم في الوصول واحتضان الناس لهم، بداية لغرس الثقة في نواة لمجموعة كانت في طريقها للتشكل.

لاحقاً، انطلقت النقاشات لمدة ثلاثة أشهر قبل الذهاب إلى 15 آذار 2011، الذي يعتبر تاريخاً رسمياً لانطلاق الحركات الشبابية. تبلورت النقاشات حول ثلاث أطروحات للعمل:

- الأولى، الشروع بحملة تثقيف للناس تركز على رفع الوعي بما أحدثته مسيرة المفاوضات بالقضية الفلسطينية بعد مرور عشرين عاماً من محاولتها للوصول إلى حل.

- الثانية، تنظيم فعاليات جماهيرية عن طريق حشد طلبة الجامعات بحكم أن هذه الشريحة هي الأكثر قدرة على المبادرة في الفعل بعيداً عن تكلس الأحزاب الفلسطينية، ومن ثم توسيع الحراك ليكون جماهيرياً. لكن من الواضح أن هذا النقاش كان نظرياً، حيث لم يمتلك الحراك الشبابي بتشكيلاته كافة أي خطة عملية لخلق هذا التحشيد.

- الثالثة، خصت المواجهة مع الاحتلال من خلال تكثيف نقاط المواجهة الشعبية معه، كما يحدث في النبي صالح، ونعلين، وبعلين.

وكان هناك خلاف خلال هذه النقاشات حول التوقيت والقدرات، وهل ستواجه السلطة أم الاحتلال أم الاثنين معاً؟ وبأي طريقة؟

في البداية، قررت المجموعة التضامن مع الثورة التونسية من خلال تنظيم وقفة تضامنية على دوار المنارة. وهذه كانت المرة الأولى التي يصطدمون فيها بالحقيقة الخسنة التي مفادها «أن لدينا سلطة قمعية تشبه سلطات الدول العربية المجاورة» على حد تعبيرهم.

أنشأ بعض الشباب (الذين سيصبحون لاحقاً من نواة حراك 15 آذار) دعوة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» استجاب لها ألفا شخص.

التزمت المجموعة بالقانون السّاري، فأبلغت محافظة رام الله والبيرة نيّتها إقامة هذه الوقفة التضامنية، وهنا بدأت الأجهزة الأمنية بالمضايقات والتهديدات؛ فهاتفوا المجموعة لشرح خطورة تنظيم هذا النشاط من باب أن زين العابدين بن علي كان صديقاً للسلطة، وأنه استقبل منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، محذرين من خطورة تدخّل الفلسطينيين في الشؤون الداخلية للدول العربية، لكي لا تتكرر تجربة الكويت، وكان واضحاً أن هذه المبررات لم تكن مقنعة للشباب.

قبل حراك التضامن مع الثورة التونسية بيوم، خرجت عائلة الأسير هشتم صالحية بمسيرة بعد أنباء عن تعرّض ابنهم للتسميم من قبل إدارة السجون. فما كان من بعض شباب الحراكات (الذين لم يكونوا وقتها جسماً محدداً) إلا الانضمام للمسيرة، وتوجهت المسيرة إلى المقاطعة، وهناك تصدى لها الأمن.

وبعد التهديد والمنع من تنظيم المسيرات، تفاجأت عائلة الأسير هشتم والمجموعة الشبابية بموافقة السّلطة على خروج مسيرة نصرّة للأسير هشتم، شريطة أن تكون على دوّار المنارة في تمام الساعة الرابعة عصراً؛ وهما المكان والزمان المطابقان لمسيرة المجموعة الشبابية التي أرادت الاحتفاء بالثورة التونسية.

اضطر الشباب المنظمون وقتها إلى إلغاء مسيرة التضامن مع ثورة تونس على اعتبار أن قضية الأسير أهم وألح؛ وفي مكان المسيرة كانت السّلطة وحركة «فتح» قد وفرتا مكبرات للصوت لتوحيد الهتاف من أجل قضية الأسير، وحين قام أحد الشبان برفع العلم التونسي هاجمه عناصر من الأجهزة الأمنية واتهموه بمحاولة تشتيت الجهد المنصب على نصرّة الأسير هشتم، هذا كان الصدام الأول حسب روايات الشباب الذين شاركوا في المسيرة.

أصدرت المجموعة بياناً يوضح ما حدث في مسيرة الأسير هشتم، ثم دعت إلى اعتصام أمام السفارة المصرية دعماً للثورة المصرية من خلال الفيسبوك، حينها استدعت الشرطة الناشط فادي قرعان الذي كانت الدعوة باسمه، وضغطت عليه من قبل جهاز المخابرات وجهاز الأمن الوقائي لإلغاء الدعوة، وبعد رفضه في البداية اضطر كما يقول لإلغاء الدعوة بسبب الضغط، لتقوم مجموعة أخرى غير معروفة بالدعوة مرة أخرى للمسيرة ذاتها التي حضرها قرابة ثلاثين شاباً وشابة منعهم الأمن من الهتاف وأمهلهم بضع دقائق لإنهاء الاعتصام الصامت. بعدها نظم شباب آخرون لا يحملون هوية محددة مسيرة ليلاً على

دوار المنارة لدعم الثورة المصرية فخطفت الأجهزة شاباً من المسيرة فتحرك الشباب لمركز الشرطة وهناك اعتقل ثلاثة منهم.

في 15 آذار 2011،² كانت الجهود المتفرقة للشباب تستعد لتوجيه جهدها في هذا اليوم من أجل اعتصام مفتوح يطالب بإنهاء الانقسام والدعوة لانتخابات مجلس وطني، وبدأوا بإضراب عن الطعام لمدة ستة أيام، ووجهوا رسالة للرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية دعوا فيها لإنهاء الانقسام، وفي ظل غياب أي استجابة عادوا للإضراب لمدة 14 يوماً، واستمرّ الاعتصام واحداً وخمسين يوماً.

يررز في حديث المجموعة عن أيام الاعتصام والإضراب ما لاقوه من «تلاحم شعبي»؛ فكانت الأفران القرية ترسل إليهم المعجنات، وأمدتهم المحلات القريبة بالماء. التقى الرئيس محمود عباس بأفراد من المجموعة مرات عدّة، ويبدو أن ثمة جدلاً كان يدور داخل مؤسسات السلطة حول التعامل مع الحراكات؛ ويبدو أن البعض طرّح قمعها، في حين طرح آخرون احتواءها، وحين رأوا أنّها أدنى من مستوى التهديد قرّروا احتواءها. وهذا لم يحدث في غزة، حيث نزل الآلاف إلى الشارع فوجدت «حماس» نفسها أمام تهديد حقيقي فقمعتهم.³

تلقي المعتصمون على المنارة أيامها وجبات الطعام من الرئيس أبو مازن، والتزم البعض الحذر فوجهوا الرسائل لمكتب الرئيس، موضحين أنّهم يرفضون هذه المبادرة، إلا أنّ غياب قيادة حقيقية للحراك حالت دون اتخاذ موقف واضح. يضاف إلى ذلك، كما يقول الشبان والشابات، «انتشار الكثير من عناصر الأجهزة الأمنية بين المعتصمين بزني مدني، وقضوا الليالي معهم»، كل هذا حال دون اتخاذ مواقف حاسمة. وخلال الاعتصام، وفي الأيام التي تلتها، التقى بعض المعتصمين بشكل فردي بأفراد من جهاز المخابرات بطلب من الأجهزة نفسها بغرض السماع لمطالبهم والنقاش حول الوضع السياسي، وهو ما رفضه آخرون.

على صعيد آخر، جرى في الخامس من شباط 2011 تحرك نظّمته المؤسسات الأهلية والفصائل الفلسطينية في مدينة رام الله، رفعت خلاله شعارات عدة من بينها: إنهاء الانقسام، إنهاء أوسلو، وغيرها، ولم يكن هناك أي تنسيق لرفع الشعارات، فلاحظت المجموعة أنّ أكثر شعار لقي قبولا وقتها كان «إنهاء الانقسام»، فقررت تبنيه، فظهر بعدها العديد من الصفحات على فيسبوك تطالب بإنهاء الانقسام، فتواصلت فيما بينها

2 اعتمدت الورقة في رواية 14 آذار على لقاءات أجراها الباحث مع النشطاء التالية أسماؤهم: فادي قرعان، زيد الشعبي، حرية زيادة، اشيرا الحصري، ديانا الزير، حسن كراجة.

3 من مقابلة مع المحلل السياسي هاني المصري.

واجتمع عدد من أصحابها في رام الله، ونسقوا مع مجموعة في غزة كانت مصرّة على رفع شعار «إنهاء الانقسام»، وعلى اختيار الخامس عشر من آذار تاريخاً للتحرك.

ظلت المجموعة في رام الله متخوفة من الاقتصار على شعار «إنهاء الانقسام»، لأنه لا يعبر عن كل طموحاتها، إضافة إلى خوف المجموعة من كون الشعار فضفاضاً ويمكن استغلاله، ولذلك وجدت نفسها ميّالة لإضافة شعار انتخابات المجلس الوطني الذي اعتبروا أنه يمثل كل الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم.

قبل ذلك، انطلقت مجموعة أخرى اختارت تاريخ الخامس من حزيران تاريخاً لبداية انطلاقها،⁴ تزامناً مع هزيمة حزيران العام 1967، فعرفت باسم «5 حزيران» قبل أن يتغيّر اسمها إلى «الحراك الشبابي المستقل»، بحيث التحقت المجموعة بيوم 15 آذار، وهناك تعرّفت على المجموعات الأخرى، وتعرفت أيضاً على نفسها، بمعنى أن التجمع في أرض ميدان المنارة أتاح لهذه المجموعات وغيرها أن تتعرف على نفسها، حيث العديد منهم كان يتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي فشكّل العمل الميداني فرصة ذهبية للتعارف وتركيز المجموعات وتمايزها عن بعضها البعض.

ينحدر أغلب المنتمين لهذه المجموعة من أحزاب يسارية، وبخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهم جميعهم يحملون توجهات يسارية وينتمون لطبقة وسطى دنيا بأغليبتهم، ويتنوعون من المدن والمخيمات والقرى.

أصرت مجموعة الحراك الشبابي المستقل على رفع شعار «عودة المجلس الوطني»، إضافة إلى ثلاثة محاور أخرى للعمل؛ الأول إنهاء الانقسام الذي سرعان ما اكتشفوا عدم جدواه، والثاني قضية الأسرى، والثالث موضوع التطبيع والتمويل الخارجي. استطاع الحراك أن يلغي ستة لقاءات تطبيعية كما يقول ناشطوه. وقررت المجموعة بعد إلغاء إحدى الحفلات الغنائية التطبيعية التي كان من المقرر أن تستضيف مغنياً إسرائيلياً، إقامة بديل عنها، فأقاموا حفل رأس السنة على دوار الساعة بغناء ملتزم ودخول مجاني للنشاط. تقول المجموعة أنها قرّرت عدم الظهور بالواجهة فتعاونت مع مجموعة شبابية أخرى حديثة، أطلقت على نفسها فيما بعد «شباب بنحب البلد»، على دوار الساعة في رأس السنة تحديداً، وهكذا ولدت مجموعة «شباب بنحب البلد» التي نشطت لفترة ضد موضوع التطبيع وعملت على إحياء قضية الأسرى.

4 اعتمدت الورقة في رواية تجمع «5 حزيران» على لقاءات أجراها الباحث مع كل من النشطاء: أغصان البرغوثي، أنس البرغوثي، مراد جاد الله، محمد مصطفى، مهند العزة.

خلافات بين المجموعات الشبابية

لقد ظهرت خلافات عدة بين مجموعات الشباب، ولم يكن التنسيق فيما بينها في أفضل حال، بل وصل الأمر لحد اتهام بعضها البعض بتهم مختلفة، حيث كانت التهم الأبرز لمجموعة 15 آذار هي علاقتهم بالمنظمات غير الحكومية (NGOs)، ومشاركتهم في مؤتمرات ممولة أجنبياً، والتقاؤهم بشخصيات وصفت بغير الوطنية مثل رجل الأعمال الفلسطيني منيب المصري. فيما كانت أبرز التهم الموجهة لمجموعة 5 حزيران هي أنهم يتلقون تعليماتهم من الجبهة الشعبية، ولا يملكون القرار المستقل. يرجع بعض من قابلتهم الأمر إلى الإشاعات التي سقتها الأجهزة الأمنية حول دور مزعوم للجبهة الشعبية في اختطاف الحراك الشبابي، فيما يرده آخرون إلى طبيعة الخطاب السياسي المهادن الذي تبناه بعض الشباب، الذين حسب قولهم رأوا في المقاومة الشعبية بديلاً عن الكفاح المسلح.

لقد كانت أيام الاعتصام الممتدة لشهر بعد يوم 15 آذار حافلة بالمجموعات الطارئة التي ظهرت في مدينة رام الله، محاولة الالتحاق بالحراك الشبابي بشقيه، اللذين كانا إما بدفع من حركة «فتح» بهدف تشويش الحالة وإما من المؤسسات الشبابية التي تتلقى دعماً أجنبياً بهدف تمثيل الحالة مثل مجموعة «يلا ننهي الاحتلال». فهذه «المجموعة رفضت العمل مع الحراك العام لأنها كانت ضد الدعوة لانتخابات للمجلس الوطني دون توضيح سبب هذا الرفض، وقامت بتعليق بوستراتها الداعية إلى إنهاء الاحتلال واختفوا بعدها كما يروي المشاركون في مجموعة 15 آذار.

ظهرت في ما بعد بعض المجموعات التي ركزت على قيمة التطوع («العونة») كقيمة أساسية للتحرك من هيمنة التمويل الأجنبي مثل «فريق ساند»⁵ الذي أعلن عن نفسه من خلال إقامة أمسية غنائية ملتزمة رداً على الحفل الذي أعلنت عنه مدينة روابي إحياء لذكرى الشاعر محمود درويش، وفيما بعد تبع هذا النشاط نشاطات ميدانية كزيارة الأراضي المهتدة بالمصادرة التي تتعرض لمضايقات المستوطنين، ومساعدة أهلها على الصمود. كانت فكرة المجموعة تشكيل فريق يعتمد روح «العونة» (العمل التطوعي) التي غيبتها التمويل الأجنبي في البلد، لتقديم المساندة لكل الأعمال التي تعزز صمود المجتمع الفلسطيني في وجه الاحتلال.

نمط جديد من الحركات الشبابية

5 رواية فريق ساند تعود لمقابلة أجراها الباحث مع مؤسس الفريق أحمد البيقاوي، وهو شاب يسكن مدينة رام الله جاء إليها من مدينة طولكرم ويعمل في شركة خاصة.

اختلفت هذه المجموعات الشبابية جميعها بعد فترة من الزمن لم تتجاوز السنة، إلا أن النشاط الموجودين فيها ما زالوا يثابرون على المشاركة في النشاطات والمسيرات المختلفة، ليظهروا فيما بعد موحدين تحت اسم «فلسطينيون من أجل الكرامة»، وبذلك أصبحت هذه المجموعة تضم خليطاً من التوجهات الشبابية، جزء منها منحدر من أصول يسارية، وجزء آخر ذو خلفيات ليبرالية، وجزء لا يحمل خلفية محددة، وإنما يتفق مع الشعارات التي ثابرت التجمع الجديد على رفعها، وقد اختلفت صفة الشبابية من هذه المجموعة رغبة منها في الوصول لشرائح مختلفة من المجتمع، إلا أن ذلك لم ينجح كما يتضح من فعاليتها. وتحت هذا الاسم، خرجت المسيرة المناهضة لزيارة موفاز لمقر المقاطعة، التي تعرضت للقمع من قبل الأجهزة الأمنية، وتبعتها مسيرة أخرى في اليوم التالي قمعت بالطريقة نفسها، فدعا التجمع لمسيرة ثالثة في تحد واضح من أجل الوصول إلى مقر المقاطعة، والتهاتف هناك ضد زيارة موفاز، فنجحوا في اليوم الثالث في الوصول. ثابرت المجموعة الجديدة على تنظيم النشاطات المساندة للأسرى والرافضة للتطبيع والداعية إلى تفعيل انتخابات المجلس الوطني، ورفض الاعتقال السياسي.

ظهرت بعض النشاطات الشبابية التي لم تؤطر نفسها داخل إطار محدد، كإغلاق بعض الفتيات لمدخل مستوطنة «بيت إيل»، وهو الحدث الذي أحدث إرباكاً لجيش الاحتلال وقتها، حيث أنه لم يعتاد على مثل هذا النوع من النشاط، ولاحقاً تكرر الأمر مع مستوطنات أخرى كالتظاهر في سوق «رامي ليفي» في مستوطنة شاعر بنيامين.

وبرز نمط جديد من التحركات الشبابية أخذ شكل إقامة القرى في الأراضي المههددة داخل مناطق E1. وأكثر ما برز كان نموذج قرية «باب الشمس» التي امتازت بحصولها على الدعم الحكومي، حيث أنها، كفكرة، ولدت من رحم اللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية، وبدعم مباشر من وزارة الحكم المحلي، وأثير حولها الكثير من الانتقادات من بعض النشطاء،⁶ جراء الاستئناف الذي تم تقديمه للمحكمة العليا الإسرائيلية على قرار الإخلاء الذي تسلموه من الإدارة المدنية، لكن هذا المسعى «القانوني» لم ينجح، فقد تم قمع التخيم المكون من 120 شخصاً بكل سهولة ليعودوا بعد يومين في خدعة «زفة العرسان»، حيث مرت الزفة لتشغل الحاجز عن 20 شاباً تسللوا من خلال الجبل لرفع علم فلسطين على قرية باب الشمس، وتنتهي التجربة عند ذلك.

وتبعها إقامة حي «أحفاد يونس» ملحقاً لتجربة باب الشمس، التي لم تحظ بالبريق

6 انظر/ي على سبيل المثال: محمود عمر. «الأقورة؟ الفلسطينية: باب الشمس نموذجاً»، موقع شبكة قدس (2013/03/11): <http://www.qudsn.ps/article/2267>

الإعلامي نفسه لتمرانها مع زيارة أوباما للمنطقة. ولاحقاً، أقيمت قرى بمبادرات مستقلة من الأهالي كقرية «باب الكرامة»، و«كنعان»، وقرية «الصمود والتحدي». وكلها تمت إزالتها أو أزلت نفسها بنفسها خلال مدد قصيرة.

ثانياً. لما أخفقت محاولات إطلاق «الربيع» الفلسطيني؟

سأحاول في هذا الجزء التطرق إلى بعض أسباب إخفاق الربيع الفلسطيني التي تعود بعضها لعوامل داخلية أي للحراك الشبابي نفسه، وبعضها لأسباب موضوعية تتعلق بالوضع الفلسطيني كوضع مختلف بينيته وتشكله وآليات فعله عن محيطه العربي؟

غياب الدولة وحضور النظام

تكمن خصوصية الوضع الفلسطيني مقارنة ببلدان الربيع العربي، في فريدة الحالة السياسية السلطوية قياساً بالأنظمة العربية. هناك غياب للنظام فلسطينياً بمعناه المؤسساتي والبيوي المتصل عملياً بنشأة الدولة الحديثة، الذي خرجت الجماهير تطالب بإسقاطه عربياً، فليس ثمة نظام يمايز نفسه عن دولة مستقلة، وأصبح بالإمكان إسقاطه ليحل نظام آخر مكانه، دون أن يمس ذلك بقاء الدولة ذاتها، بل هناك شبه نظام يعمل بمعزل عن دولة كونها غير قائمة، تتحدد إيقاع حركته تقدماً وتأخراً بمنظومة متكاملة من المانحين، ومشدودة بطبيعة الحال بطبيعة (التوتر/اللاتوتر) مع الاستعمار الاستيطاني، هذا كله يجعل خصوصية الحركات الاحتجاجية فلسطينياً تمثل في كونها تواجه جسماً غير مكتمل، تنقصه مقومات النظام حتى نحكم عليه بالتشوه، ليصبح بالإمكان إسقاطه في ما بعد.

صفة الشبابية تعمل ضد نفسها

لقد امتازت الحركات بكونها شبابية متأثرة بالربيع العربي، إلا أن هذه السمة «الشبابية» لم تخدم هذه الحركات لاحقاً، حيث ستحولها من وصف للروح الفاعلة إلى فئة محصورة، حيث جرى تصوير فئة شبابية لها صفات معينة منعزلة عن فئات المجتمع الأخرى، وقادرة على أن تتحدث عن مشاكل مجتمع خارجها، وكأنها ليست جزءاً منه، وأن لها (أي للفئة الشبابية) دوراً رسولياً ما لإنقاذ هذا المجتمع، ولكن دون التغلغل فيه. ولم تتوان الفئة الشبابية عن إنتاج خطاب يعزل نفسه عن محيطه، فعلى سبيل المثال نظم الحراك مسيرة انتصاراً لدماء شهداء المخيم، ثلاثة منهم سقطوا في مخيم قلنديا على يد الاحتلال، وواحد على يد السلطة في مخيم عسكر في 2013/8/28، إلا أن الملاحظ كان هو غياب المخيم عن المشاركة في هذه الفعالية التي تخصه بشكل مباشر، ما يدل على قصور خطاب الحركات الشبابية عن كسب ثقة الناس في المخيمات، أو في

ضعف التنسيق معهم، وكل هذا يخفي داخله خطاباً لم ينجح في الوصول لهذا التشكيل الجغرافي المهم. ولقد وجاء هذا الحصر في أجواء تحتفي بالشباب كفئة تتم صناعتها وعزلها عن مجمل التفاعلات السياسية والمجتمعية، بواسطة مؤسسات التمويل الأجنبي، تلك المؤسسات⁷ التي ثابرت على إقامة دورات ورحلات وندوات تحت عناوين تقنية تهدف إلى تعزيز القيادة الشبابية وتمكين الشباب، وتحوي مضموناً يفصل السياسة عن مجمل الحياة، حيث أن المطلوب هو إخراج جيل شبابي يحتفي بقضاياها الخاصة المعزولة عن مجمل التفاعلات السياسية والاجتماعية، ويتحدث عنه بلغة تقنية منزوعة السياسة. فيما يتعلق بالسياق الفلسطيني، فإن العمل الشبابي الفلسطيني ارتبط بالأطر السياسية، بل هي التي أوجدته.

لقد سبق الاتحاد العام لطلبة فلسطين نشوء منظمة التحرير الفلسطينية بسنوات عدة، وأنجب الاتحاد العام جسماً أكبر منه (سيلتهمه لاحقاً)، وكذلك الأمر بالنسبة للكتلة الإسلامية، فلقد سبقت نشأة حماس بعشر سنوات تقريباً. وعوداً إلى لحظة الانطلاق، فإن نشأة الحركة الطلابية تعود إلى منتصف العشرينيات، تحديداً العام 1925، بوصفها الفترة التي شهدت تأسيس «جمعيات الخطابة الطلابية»، وهي أول جسم طلابي فلسطيني، لعب لاحقاً دوراً بارزاً في ثورة 1936، وهو العام الذي شهد عقد أول مؤتمر طلابي فلسطيني في يافا، وكان الحس الوطني الطلابي واعياً جداً لتعريف الصراع، ورفع شعاره «محاربة الإنجليز لأنهم رأس الأفعى» بلغة البيان التأسيسي.

وكانت الحركة الطلابية الفلسطينية أول تنظيم قطاعي فلسطيني تشكل بعد النكبة، فتعافى من الصدمة ليعاود تكوين نفسه ليشهد لاحقاً فترات انتعاش ذهبية في قيادة الشارع الفلسطيني منذ النكبة وحتى 1956، حيث شهد العام 1959 تأسيس «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» بدعوة من رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، رافعا شعار «خلق الإنسان الثوري القادر على العمل والتحرير والتوعية». وكان أول مؤسسة فلسطينية تدعو إلى التجنيد الإجباري. ولذلك، ركز الاتحاد على التدريب العسكري لأعضائه، وشارك بتشكيل فرق المفاوضين بعد هزيمة 1967.⁸ إلا أن صفة الشبابية تحولت من وصف للروح المبادرة والخلاقة، إلى وصف جماعة فرعية داخل المجتمع، تعمل بمعزل

7 انظر/ي لهذا التقرير الذي يحوي مقابلات مع شباب تلقوا دورات أشرفت عليها هذه المؤسسات، ويبدو جلياً تلك اللغة التقنية التي تفصل السياسة عن مجمل النشاطات الأخرى، فعلى سبيل المثال، يتم تدريب الصحفي على قيم الحيادية حتى لا يصبح هناك فرق بينه وبين كاميراته التي يحملها، في الوقت الذي -في سياق استعماري- لا بد لكل المهن، بما فيها الصحافة، أن تلعب دوراً منحازاً: «اللغة التي اغتصبها التمويل»، شبكة قدس الإخبارية [http://www.qudsn.ps/article/708:\(6/3/2013\)](http://www.qudsn.ps/article/708:(6/3/2013))

8 انظر/ي: طارق خميس، «حين لا تقول الصناديق شيئاً»، شبكة قدس للإخبارية (2013/06/17):

عنه. ولذلك، يكثر سماع عبارات من نوع «الانقسام أثر على الشباب»، وكأن الشباب هي الفئة الطهرانية التي لم تشارك بالانقسام، واكتفت بكونها فئة وقع عليها هذا الفعل.

جرت عملية صناعة الشباب كمنتج بالتزامن مع دخول المؤسسات غير الحكومية أو (NGOs)، التي نشطت الهويات الفرعية داخل المجتمع، وجعلتها كموضوع يجري العمل عليه، وليس كذات تتفاعل وتخلق صيرورتها المتصلة والخاصة، وأنشأت لها مؤسسات خاصة، فكان الشباب إحدى هذه الفئات التي وجدت نفسها بعد فترة تحمل خصائص معينة حتى تستحق الصفة التي جرى تصميمها من قبل خطاب المنظمات غير الحكومية، الذي لاحقاً سيجعل من فئة الشباب حركة داخل نفسها، تتحدث عن ذاتها وتعيد إنتاج ذاتها دون القدرة على لعب الدور الطليعي الذي لعبته سابقاً.

«الميدان» كنموذج للفاعلية

انطلقت الحركات الشبابية من ساحة (ميدان) المنارة في مدينة رام الله، مستبطنة في ذلك نموذجاً أتجهه الربيع العربي الذي جعل من الميادين والشوارع الرئيسية فضاءً لفعله. فقدّمت تونس نموذج «شارع بورقيبة»، فيما طرحت مصر بقوة نموذج «ميدان التحرير»، فكان الاستيطان فلسطينياً باستحضار ساحة المنارة كحيز عام للتحرك الشبابي الجديد. هذا الاستحضار لم يكن واعياً للفروق الجوهرية التي تميّزه عن المحيط العربي. عربياً، يساعد عدد السكان الكبير نسبياً على جعل الكم البشري ضرورياً في عملية الاحتشاد، كما أن الميدان بما هو تشكيل مديني مرتبط بالمدن الكبرى ويقع وسطها أو في مكان حيويتها، يؤدي إغلاقه لإغلاق المدينة بأكملها أو لأجزاء مهمة منها، فيما هذه الخصائص لم تكن تشبه بشيء ساحة دوار المنارة الذي لم يكن إغلاقه ليغلق البلد، ولم يكن ليعول على حشود جماهيرية في منطقة جغرافية لا تتجاوز 45 ألف نسمة، وهو عدد سكان رام الله، هذا فضلاً عن أن الاحتلال قام بتقطيع التواصل الجغرافي للمدن مانعاً من توسعها وتواصلها فيما بينها، جاعلاً بذلك من التراكم البشري محصوراً لا عمق له.

الانتشار العمودي والأفقي

عجزت الحركات الشبابية على تطوير خطابها عمودياً، وعلى مد جسمها أفقياً، فقد اكتفت في بعض الأحيان برفع شعارات ذات طابع سلبى «لا للمفاوضات»، «لا للانقسام»، وفي الأحيان التي طرحت شعاراً إيجابياً كشعار «إجراء انتخابات مجلس وطني»، لم يحمل الشعار أدوات رافعة له ولا برنامجاً يعززه؛ أي لم تكن للشعار آليات جدية تعزز كونه برنامج عمل.

كما أن خطابها العمودي غالباً ما امتاز برودة الفعل لا بالمبادرة للفعل، فقضايا كالأسرى والعودة للمفاوضات والاعتقال السياسي، كلها تندرج ضمن مراقبة الفعل السياسي والرد عليه باحتجاج مضاد، دون أن يبلغ هذا الاحتجاج درجة تطوير خطاب مضاد متجاوز لشرط إنتاجه، مع الانتباه إلى أن وظيفة الحراك كتيار شعبي لا تحتمل طرح برنامج أيديولوجي صلب، فهي حالة من الخطاب السياسي التي تعرف ما تريد دون أن تحدد تفاصيله.

لقد عجزت الحركات عن أن توسع جسمها أفقياً، فلم تصل المخيمات والقرى كتشكيلات اجتماعية خارج المدينة، كما أنها لم تخرج من رام الله غالباً كمكان لمركز نشاطاتها، وحتى الحركات التي ظهرت في مدينة الخليل أو بيت لحم أو غيرها من المدن، لم تتطور في شكلها لتصبح عابرة لمكان نشاطها، ولم تشبكي هي الأخرى مع التشكيلات الاجتماعية المحيطة بها.

القطيعة مع الثقافة السياسية

ينحدر أغلب الملتحقين بالحركات الشبابية من الطبقة الوسطى العليا والطبقة الوسطى الدنيا، فيما سياسياً يمكن القول إن أغلبهم جاؤوا من خلفيات إما ليبرالية وإما يسارية. هذا الاختلاف جعل تيارين رئيسيين يسيطران على مشهد الحراك مع وجود حالات استثناء كثيرة لم تتحول إلى تيار؛ فأبناء الطبقة الوسطى العليا والميالون للأفكار الليبرالية شكلوا تياراً، وأبناء الطبقة الوسطى الدنيا والميالون للأفكار اليسارية شكلوا تياراً آخر، هذا فضلاً عن أفراد آخرين لم يشعروا أنفسهم منشدين لهذا التجاذب. وغني عن القول إن هذا التنوع في حراك لم يتجاوز عدده الـ150 شخصاً يعد تنوعاً مشرذماً للحالة لا مغني لها؛ أي أن التنوع يتحول إلى غنى في حالة نجاح الحراك في حشد أعداد ضخمة للالتحاق به، حيث التنوع يخدم الكل، بينما في حالة حراك محدود العدد يكون التنوع دافعاً للشللية والتشردم وانتشار المحاصصة بشكل مباشر وواضح، لذلك لم تكن آلية اتخاذ القرار تقوم على تحديد حاجيات المرحلة أو الرؤية الإستراتيجية، ولم يكن الجدل الداخلي يدفع بهذا الاتجاه فغالباً ما كان يأخذ طابع الانقسام، بحسب ميول الأفراد الداخلية وعلاقتهم الخاصة، فضلاً عن أن هذا التنوع لم يحمل شكل تنوع فكري واضح على الرغم مما يبدو للوهلة الأولى من اختلاف المشارب الفكرية بين شباب الحركات، إلا أنه، في المحصلة، لم يخلق نهجاً جديداً للعمل، ولذلك هو امتداد للساند في الساحة الفلسطينية من أساليب عمل ونهج تفكير.

لقد أدى هذا التنوع في الأفكار والمزاجات الفردية إلى تشردم الحراك الشبابي، وعجز القائمين عليه عن خلق جسم ذي قيادة موحدة. هذا ما يجعلني أقول إنه لم يُقم قطيعة

مع الثقافة السياسية الفلسطينية، وإنما كان امتداداً لها ولأزمتهما، حاملاً ما أخذه منها من ظواهر سلبية رافقت الظاهرة السياسية الفلسطينية كالمحاصصة، والانقسام المستمر، وازدواجية اتخاذ القرار بين التيارين البارزين في الحركات الشبابية (15 آذار، 5 حزيران)، الفردية... وغير ذلك.

هذه الحالة من الاتصال والانفصال مع الواقع السياسي، لم تكن ذات طابع براغماتيّ مفيد، بمعنى أنها حرمت نفسها من ميزات وتجارب العمل الحزبي وقدراته على التنظيم والانتشار وصياغة الخطاب، ولكنها في الوقت نفسه أعادت إنتاج مأزقه، فمثلاً لم تلتقط الحركات الشبابية قدرة الأحزاب على التوسع في خطابها إلى مختلف المناطق الفلسطينية ومختلف تشكيلاتها الاجتماعية، بغض النظر عن فاعلية هذا التمدد، ولكنها أخذت منها بعض مشاكلها كالمحاصصة، حيث لكل تيار حصة في القرار والحضور. في حالة الأحزاب الفلسطينية، كانت المحاصصة كارثية بالمعنى الوطني والسياسي. إن المحاصصة هي تقسيم الإرادة الوطنية على مجموع المنتصرين في «عض الأصابع». وهذا لا يشبه في شيء الإرادة الوطنية التي هي تقيض عن مجموع القوى الوطنية لتخلق خطاباً وطنياً متجاوزاً للحزبية، مع أن الحزبية هي من دعمته فهو أكبر منها، وهي تشتق منه لا العكس.

العلاقة مع السلطة

لجأت السلطة في الضفة، إلى اتباع سياسة الاحتواء الناعم، ومن ثم انتقلت للصدام الخشن فيما نسميه لحظة «مسيرة موفاز» التي خرجت اعتراضاً على استضافة شاول موفاز في مقر المقاطعة في رام الله (ألغيت لاحقاً). كانت هذه لحظة فارقة في علاقة الحركات مع السلطة، إلا أنها لم تتطور على مستوى النشاط على الأرض، فيما فضلت سلطة غزة قمع الحركات من بداياتها فلم تتح الفرصة لنشوء جسم أو تيار شبابي هناك.

في العلاقة مع السلطة أخذت الحركات تفحص مفاصل هذا الجسم وتوجه إليها احتجاجها، لتصل بالتناقض بين السلطة وشعبها إلى مداه الأقصى. وهو تناقض سيفرز بدوره الاستنتاج الأكبر في شأن مدى إمكانية بقاء السلطة ذاتها؛ فلم تطرح الحركات برنامجاً بديلاً، وهو ليس بالأمر المطلوب من أي حراك كان، لأن الحراك الشعبي بحكم التعريف هو التقاء المختلفين مع السلطة وليس المختلفين على السلطة، وإنما تكفلت الحركات بالعمل الدؤوب على تفكيك مقولات السلطة الكبرى، وهذا ما كان عليها المثابرة في إنجازه، إضافة إلى دورها الطليعي في إحياء قضية الأسرى والدعوة لانتخاب

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وربط الاحتجاجات على الغلاء ذات الطابع الاقتصادي بأصلها السياسي وهو اتفاقية باريس.

إلا أن هذه اللحظات التأزيمية لم يجبر تطويرها، حيث ظهر الخلاف على تعريف العلاقة مع السلطة داخل الحراك الشبابي؛ هل تتم موضعها كجزء مكمل للنظام الاستعماري الاستيطاني؟ أم أن الأولوية تبقى لمقارعة الاحتلال دون الالتفات للسلطة كجسم عائق لهذه المقارعة؟ لم يستقر الحراك على إجابة عملية حول هذا التساؤل، وهو ما جعله يضيّع «لحظة موفاز» كلحظة مهمة في مواجهة هذا النظام.

غياب التيار الإسلامي

مما هو معروف أن الحركات الإسلاميّة هي الأكثر قدرة على الحشد الجماهيري بحكم امتداد شعبيتها، إلا أن حالة القمع العنيف الذي تشهده في الضفة، وبخاصة حركة «حماس» بعد الانقسام، حال دون مشاركة أفراد يميلون للحركة الإسلامية في الحراك الشبابي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحركات الشبابية لم تنجح في الوصول إلى هذه الفئة العريضة. فعلى سبيل المثال، لم يكن يحضر الأفراد الإسلاميون إلى مسيرات مناهضة للاعتقال السياسي الذي كان يمسه بالدرجة الأولى. كما أن حالة الحراك الشبابي لم تشهد التحاق إسلاميين غادروا الحالة التنظيمية كما حدث في حركات الربيع العربي إلا في حالات نادرة، وعلى الرغم من أن هذا الغياب يعود في أغلب أسبابه لما هو خارج الحراك ذاته، فإنه من المفيد هنا الإشارة للدعاية التي نجحت الأجهزة الأمنية في تسويقها عن الناشطين كمجموعة منفصلة من الضوابط الاجتماعية (ارتداد البارات... الخ)، وفي ذهن الكثيرين كان يكفي ليصدق هذه الدعاية أن يرى نمط الحياة الاجتماعية المتحررة التي يعيشها أغلب الناشطين، وهذا ما أنتج حاجزاً نفسياً يقف أمام انخراطهم داخل هذه الحالة، وحال دون مشاركة شباب جدد في الحركات الشبابية أو كسب تأييد شعبي لها.

الحراك الشبابي كهويّة اجتماعيّة

لقد تحول النشاط الشبابي إلى هويّة اجتماعيّة تُميّز حاملها، فحل نموذج «الناشط» مكان نموذج «المناضل»، حيث النموذج الأول يشير إلى نوعية حياة معينة، تحيط به شبكات علاقات معينة، ويثابر على حضور المؤتمرات الداخلية والخارجية، يستخدم صورته الشخصية في المسيرات كرأس مال رمزي، ويقوم في نشرها باستمرار على مواقع التواصل الاجتماعي... الخ. ولقد شهدت الحركات هذا النمط في حالة بعض

النشطاء. فيما يفترض نموذج «المناضل» حالة من الإيمان تدفع المنتسب للفكرة أن يعيشها ليل نهار، لا كميزة اجتماعية وإنما كإيمان سياسي محفوف بالمخاطر، تدفعه إلى ممارسة نوع من السرية.

«نادرًا ما يأخذ الناشطون خطوة للوراء لتقييم عملهم وإعادة النظر بإستراتيجيتهم؛ فهم يقومون بالنشاط - يمارسون دورهم الاجتماعي - كل الوقت. يشير مؤلف «فلتخل عن النشاط» إلى أن «جزءًا من كون المرء ثوريًا يعني معرفة متى يجب التوقف والانتظار. من المهم أن نعرف كيف ومتى نضرب لتحقيق الفعالية القصوى، ومن المهم أيضاً معرفة كيف ومتى لا نضرب. الناشطون لديهم ذهنية «علينا فعل شيء الآن!» التي يبدو أنها تغذى من الشعور بالذنب. هذه الذهنية غير تكتيكية أبداً».

بشكله الحالي، النشاط هو أداة الناشط المحترف للتعبير عن هويته الاجتماعية، وليس أداة لربح الصراعات والقضايا. كما في أي مهنة تخصصية أخرى، يعمل الناشطون على تحسين صورتهم الشخصية، وبناء سجل محترف من النشاط السياسي. يتعاملون مع النشاط كأنه مهنة لديها منافع اجتماعية ومادية أكثر مما يتعاملون معه على أنه قتال للانتصار بصراع. العديد من الناشطين يحصلون على لقمة عيشهم من النشاط عبر التحول إلى موظفين في المنظمات غير الحكومية الممولة جيداً»⁹.

لقد تضخمت الصورة على حساب الواقع، بل يمكننا الحديث عن إنكار للواقع في مقابل الصورة التي ولدت عنه، لتعيش بمعزل عنه فيما بعد بلغة بودريار.¹⁰ يساعدنا ذلك في فهم «باب الشمس» كحدث جرى تضخيمه إعلامياً، ليصبح كنموذج معركة نشطاءؤها أبطال، وساعدت وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح للمشاركين في هذا الحدث/الصورة أن يرفعوا صورهم باستمرار ليراها الآخرون في بناء هذا النموذج الذي لا يتحدث عن مدى اشتباكه مع الواقع والتغيير، بقدر ما يشير إليه من بعيد، وأحياناً يخفيه ليحل هو محله.

9 طوني صغيبي. «من المناضلين إلى الموظفين: ظاهرة النشاط المحترف»، موقع نينار (2013/9/7):

<http://saghbini.wordpress.com/2013/09/07/professional-activism/>

10 انظر/ي: جان، بودريار. المصطنع والاصطناع. ترجمة: جوزيف عبدالله، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008.

أفق إستراتيجية تحرك سلمي داخل بنية النظام الاستعماري الاستيطاني

حاولت هذه الورقة أن تحكي قصة الحراك الشبابي مستخلصة أسباب تعثره من داخله ومن خارجه أيضاً، ولكنها أجلت السؤال الرئيسي لانتمائه لمساحة مختلفة عما سبق، وهو هل أن بنية العمل السلمي تحمل داخلها بذور فنائها في ظل استعمار كولونيالي استيطاني؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال دون استنفاد المحاولات لذاتها، واستخلاص دروسها من نفسها، إلا أنه من المهم التنبيه إلى أن بنية النظام الاستعماري المهيمنة على جغرافيا فلسطين التاريخية، قد صممت نفسها بشكل عنيف على ضبط السكان داخلها. أدى هذا الضبط، مع تواطؤ الوسيط المحلي، إلى تأزيم المقاومة المسلحة، إن لم يكن تفكيكها. لقد جمعت الشعوب في تجارب تحررها بين أنماط مختلفة من النضال. هذا صحيح، ولكن الاستنتاج بأن المقاومة السلمية هي الخيار متاح بعد تأزيم/تفكيك المقاومة المسلحة هي مسألة لا تنتمي لذلك التنوع الخلاق بقدر ما تنتمي لانعدام الخيارات الذي جاء نتيجة إخضاع مارسها المستعمر على السكان المستعمرين.¹¹

ضمن هذا السياق، يمكن اعتبار أن الحركات الشبابية في الضفة والقطاع، تعبير عن أزمة من البداية وليس عن عافية، وهو ما يجعل تحميلها الآمال الكبيرة تحميلاً مبالغاً فيه، يقيسها بما حولها دون فهم خصوصية السياق الذي تعمل ضمنه/ضده.

11 انظر/ي للاستزادة حول هذا الموضوع، محاضرة: خالد عودة الله، «في عنف اللاعنف». 27/1/2013:

<http://www.youtube.com/watch?v=XkB2a1pZjyE>

الحراك الشباب الفلسطيني في قطاع غزة: ثورة لم تنضج بعد



الحراك الشباب الفلسطيني في قطاع غزة: ثورة لم تنضج بعد

إبراهيم عبد الله الشطلي¹×

تهيئة

عند الحديث عن الشباب الفلسطيني، لا بد من النظر لخصوصية السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمع الفلسطيني الحاضن لهذا الشباب. فقد أظهرت نتائج التقرير السنوي عن الشباب تحت عنوان «المستقبل يقرع الباب» الصادر عن منتدى شارك الشبابي العام 2013، ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب، وتعرض العمال منهم للاستغلال والعنصرية في سوق العمل الإسرائيلية، ولغياب العدالة في الأجور وتفشي المحسوبية في سوق العمل الفلسطينية، وانتشار واسع للاقتراض والديون بينهم. كما بين التقرير أن وجود غالبية تفضل تأسيس مشاريع خاصة بها. كما بينت نتائج التقرير الطاقات المهدورة في فتوة المجتمع الفلسطيني، وما تشكله صحة الشباب كأحد أركان التنمية البشرية، مؤكدة على وجود مؤشرات صحية غير مطمئنة، وعلاقات أسرية واجتماعية قائمة على مفهوم الوصاية الأبوية، وانخفاض عضوية الشباب في الفصائل السياسية والمنظمات الأهلية، وخيبة أمل بين صفوف الشباب من أدائها، وأصبحت شرعيات الفصائل والمنظمات الأهلية والسلطة موضع تساؤل، وأصبح الشباب يرون أن الدولة باتت بعيدة المنال. وتشير نتائج التقرير إلى تأييد شبابي كاسح للمقاومة كإستراتيجية فلسطينية. والخلاصة أن بوصلة الحراك الشبابي ما زالت بوصلة مشوشة، وتجربتها جنينية.

وفي هذا السياق العام، لا بد من النظر إلى وضع عوامل ومحاور كمحددات لورقة بحثية

×1 ناشط شبابي مواليد مدينة غزة، يتنشط في العديد من المؤسسات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة، له العديد من أوراق العمل والأبحاث، ل موضوعات العمل الشبابي الفلسطيني.

عن الحراك الشبابي السائد في الحال الفلسطيني، وفي قطاع غزة تحديداً، يكون سؤالها المحوري؛ «لماذا لم تنجح محاولات توليد «ربيع فلسطيني» يقوده الشباب على غرار ما حدث في مصر وأماكن أخرى؟»، علماً أن القارئ يدرك تماماً أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تزيد من فرص قيام الشباب بشورة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، وتعيد الاعتبار لها بعدما فشلت التجارب السابقة، إن صح لنا الحكم عليها بالفشل.

الشباب وسوق العمل

أشارت نتائج التقرير المذكور أعلاه إلى وجود معدلات عالية من البطالة والفقر بين الشباب الفلسطيني، إذ أن أكثر من ثلث الشباب الفلسطيني يعانون من البطالة، ونسبة البطالة ترتفع بين الشباب الأعلى تعليماً، إذ أن حوالي نصف الخريجين (دبلوم فأعلى) عاطلون عن العمل. كما أن حوالي 40% من أفراد المجتمع يعانون من الفقر أو الفقر المدقع، وحوالي ربع الشباب الفلسطيني من الفقراء، مع فارق كبير بين معدلات الفقر التي ترتفع في قطاع غزة بشكل كبير.

وأشارت النتائج إلى تعرض العمال الشباب للاستغلال والعنصرية في سوق العمل الإسرائيلية، ولغياب عدالة الأجور وحضور المحسوبة في سوق العمل الفلسطينية، إضافة إلى خضوع نسبة عالية من الشباب العاملين في السوق الفلسطينية إلى عدم تطابق ظروف عملهم مع شروط السلامة المهنية، وانعدام العدالة في الأجور وتدني قدرتها على سد الاحتياجات الأساسية (60% من الشباب غير راضين عن مستوى دخلهم)، كما لاحظ التقرير التمييز في التوظيف وانتشار الوساطة والمحسوبة أيضاً.

وبالمقارنة مع نتائج مسح القوى العاملة ضمن تقرير أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2013، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد أشارت نتائج المسح إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 43.4% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من العام 2013 (أي من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر هنالك 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة)؛ بواقع 45.0% في الضفة الغربية مقابل 40.5% في قطاع غزة. وهو ما يعني ارتفاع نسبة البطالة، ومحدودية فرص العمل المتاحة للشباب الفلسطيني، ما يعرضهم للاستغلال والخضوع للتعايش مع الظروف التشغيلية المعتمدة على مزاجية المشغل في أحيان كثيرة، ما يحد من قدرته على الإبداع، واعتماده على سياسة التكيف مع الظروف المعيشية خوفاً من المستقبل المجهول، وبذلك يصبح يوماً بعد يوم أكثر تكيفاً سلبياً مع ذلك الواقع.

كما لاحظ تقرير «المستقبل يقرع الباب» انتشاراً كبيراً جداً لظاهرة الاقتراض بين الشباب، وشكلت البنوك المصدر الرئيس للإقراض، كوسيلة للتغلب على أزمات الشباب المالية أو لتوفير احتياجات رئيسية أو كمالية، حيث بينت النتائج أن 95% من المستطلعة آراؤهم مقترضون حالياً من جهات متعددة أهمها البنوك ومؤسسات الإقراض التي مثلت -أي البنوك ومؤسسات الإقراض- مصدراً لقروض 46% من الشباب.

ويشير تقرير «الإحصاء» السابق إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول 2013، بلغت 23.9% في فلسطين؛ أي أكثر من خمس المشاركين في القوى العاملة، بواقع 20.3% في الضفة الغربية، و31.0% في قطاع غزة. كما تصل نسبة البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى 35.3% مقابل 21.2% بين الذكور في فلسطين.

وبلغت التقرير ذاته إلى أن نسبة البطالة في محافظات قطاع غزة أعلى منها في محافظات الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2013، فقد احتلت محافظتا خان يونس ورفح النسبة الأعلى للبطالة، حيث بلغت النسبة 33.9% لكل منهما، تليهما محافظة شمال غزة 32.3%، بينما أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزة كانت في محافظة غزة، حيث بلغت النسبة فيها 27.4%.

في حين أشار تقرير «المستقبل يقرع الباب» إلى أن غالبية الشباب يفضلون تأسيس مشاريع خاصة بهم إذا توفر لديهم رأس المال اللازم لذلك. وبلغت نسبة الذين فكروا بتأسيس مشاريع خاصة 62%، إلا أن 17% فقط، استطاعوا تحقيق المشروع الذي فكروا به.

وهنا لن أجد كلمات أفضل للتعقيب على كل تلك المؤشرات من الخلاصة التي قدمها تقرير «واقع المستقبل يقرع الباب»، إذ يقول «ما زالت تشير جميع البيانات إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولدى الشباب بشكل خاص، إذ أن أكثر من ثلث الشباب الفلسطيني يعانون من البطالة، ونسبة البطالة ترتفع بين الشباب الأعلى تعليماً، إذ أن حوالي نصف الخريجين (دبلوم فأعلى) عاطلون عن العمل. كما أن حوالي 40% من أفراد المجتمع الفلسطيني يعانون من الفقر أو الفقر المدقع، وحوالي ربع الشباب الفلسطيني من الفقراء، مع فارق كبير بين معدلات الفقر التي ترتفع في قطاع غزة بشكل كبير».

وهنا لا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى ما تعكسه البيانات الكمية دون الالتفات إلى دلالاتها وأبعادها المختلفة، فالفقر يحمل في طياته كل معاني استلاب الحرية والفرص، ما يعني

كبح القدرات والطاقات الكامنة لدى الشباب لتحقيق ذواتهم، والمساهمة الفاعلة في مجتمعاتهم، وإلى جانب كبح القدرات الإيجابية لدى الشباب، تقود حالة الإحباط واليأس والإحساس باللاجدوى وانتقاص الكرامة الإنسانية والفاعلية التي يولدها الفقر والبطالة إلى مشاكل اجتماعية وسياسية، ليس أخطرها دفع الشباب إلى الهجرة بحثاً عن لقمة العيش وتحقيق الذات. فهناك العديد من الشواهد والتجارب الدالة على ارتباط الفقر والبطالة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي، والجريمة، وتعاطي المخدرات.

حول واقع الشباب الفلسطيني ومشاركتهم السياسية في قطاع غزة

كما أكدت نتائج التقرير الطاقات المهدورة في فتوة المجتمع الفلسطيني؛ إذ بلغت نسبة الشباب ما بين (15-29) سنة 29.8% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية، وبذلك فالشباب يوفرون الفرصة لتنمية مجتمعاتهم والنهوض بها عندما تتوفر السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية والتربوية والتعليمية الكفيلة باحتضان قدراتهم المختلفة من قبل المجتمع والشباب لتحقيق الأهداف الوطنية والمجتمعية العامة. فعلى المجتمع أن يوفر هذه الحاضنة، والشباب هم من يجب أن يساهم في بنائها، واستثمارها في الوقت نفسه، فالعلاقة هنا تكاملية بين الشباب والمجتمع، وليست مبنية على أن ينتظر الآخر مساهمة الأول، فبمساهمة كل طرف تتسع فرصة كليهما بالتطور، وإحداث التغيير.

وتشكل صحة الشباب ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية، إذ تبين النتائج مؤشرات صحية غير مطمئنة حول الشباب، حيث التزايد في أمراض السكري والضغط والقلب والسرطان والأمراض النفسية والعادات والممارسات غير الصحية، إذ بلغت نسبة المدخنين بين الشباب (18-29 سنة) حوالي 15% (ترتفع النسبة بين الذكور لتصل إلى 28%)، وارتفاع في معدلات تعاطي المخدرات، وبخاصة في القدس وقطاع غزة. فقد اعتبر شباب قطاع غزة أن انتشار بعض المواد المخدرة (مثل الترامدول) تزايد بشكل كارثي بعد الحصار المفروض على القطاع، وأصبح يطال شرائح متعددة من المجتمع كالأطفال والفتيات في المدارس الإعدادية والثانوية، والجامعات.

في حين ما زالت قضية الإعاقة رهناً بنماذج لمؤسسات أهلية خيرية وطبية لم ترتقٍ لمرح القضية ومعالجتها من منظور حقوقي، وتركز عملها في إطار تقديم خدمات طبية لذوي الإعاقة، دون تحسين فرص دمجهم في المجتمع واستثمار طاقاتهم بشكل إيجابي لتنمية المجتمع.

وما زالت العلاقات الأسرية والاجتماعية قائمة على مفهوم الوصاية الأبوية التي تمارس

باسم العمر والجنس والطبقة الاجتماعية وباسم العائلية وتحت مسميات التراتبية المؤسسية والحزبية. فعلى سبيل المثال؛ الذي يقرر في تحديد طبيعة التخصص الجامعي الذي سيدرسه الطلاب هم غالباً الآباء، ولا يراعون في ذلك اهتمامات الشباب أنفسهم، والذي يقود جميع التنظيمات والأحزاب السياسية هم الكبار في السن، ولا نجد قيادة شابة تمثل هذا الحجم الكبير من وقود هذه الأحزاب -إن صح التعبير- ألا وهم الشباب.

الشباب والمشاركة السياسية

أشارت نتائج التقرير إلى انخفاض عضوية الشباب في الفصائل السياسية والمنظمات الأهلية، فقد عبّر 73% من غالبية الشباب عن عدم انتمائهم لأيٍّ من الفصائل السياسية، وعن خيبة أملهم وفقدان ثقتهم بهذه الفصائل، وبخاصة لعدم قدرتها على إنهاء حالة الانقسام، وانشغال كل منها في مصالحها الضيقة، وعدم إيلاء المجتمع، وبخاصة الشباب، أولوية في برامجها.

واعتبر الشباب، وبخاصة في القدس، أن انخراطهم في غالبية النشاطات السياسية والمجتمعية يرجع لرغبتهم في مقاومة الاحتلال بغض النظر عن درجة ثقتهم بالمؤسسات التي يعملون من خلالها.

وبالعودة إلى أن 73% من الشباب عبرت عن عدم انتمائها لأيٍّ من الفصائل السياسية، فنفس النتيجة تعني أن 27% من الشباب تنتمي لتنظيمات سياسية، وهذه أيضاً نسبة ليست صغيرة، ولكن في نقاشي في إحدى جلسات النقاش التي نفذتها بمدينة غزة خلال شهر حزيران 2013، مع إحدى المجموعات البوئية، فقد فسرها أحد هؤلاء الشباب، بأنهم يرغبون في أن يحدثوا تغييراً ما في أحزابهم السياسية التي ينتمون إليها، وهذا هو السبب الذي دعاهم للتمسك باتمائهم لحد الآن بها، وحرصاً منهم على تاريخ أحزابهم النضالية، فهم نشأوا في كنفها، ويؤمنون في الوقت ذاته بأن الأحزاب السياسية الفلسطينية هي إحدى أدوات التحرر الوطني، وعلى حد تعبيره فهم يناضلون نضالاً مضاعفاً داخل أحزابهم وداخل مجتمعهم.

وهذا ما أكدته استطلاع رأي قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، نشر في 17 أب/أغسطس 2013. وبين الاستطلاع وجود تراجع كبير في الاهتمام بالنشاط السياسي بين الشباب في غزة بمقدار (20 نقطة) وفي الضفة بمقدار (13 نقطة)، حيث أشار إلى تراجع كبير في النشاط السياسي للشباب (18-30 سنة) في الضفة وغزة بشكل عام. ففي الضفة الغربية، تشير النتائج إلى تراجع بمقدار (13 نقطة)، فمن 35% في استطلاع كانون الثاني/يناير للعام 2013، إلى 22% في الاستطلاع الحالي

(آب 2013). أما في قطاع غزة، فإن النتائج تشير إلى تراجع كبير بمقدار (20 نقطة) من 47% في كانون الثاني 2013 إلى 27% في الاستطلاع الحالي. ونقصد هنا بتعبير «الاهتمام بالنشاط السياسي»، متابعة الشباب لقضايا الرأي العام، والاهتمام من قبلهم بالشؤون السياسية العامة التي تخص البلد، ومدى اهتمامهم بالتعبير عن وجهات نظرهم في القضايا العامة، وليس فقط التعبير، وإنما التحرك لتبني موقف ما، لإحداث أثر أو تغيير ما في تلك القضايا موضوع الاهتمام.

وقد أشار استطلاع الرأي ذاته إلى تراجع في نشاط الشباب في الأحزاب السياسية كأحد أشكال المشاركة السياسية، وبخاصة في غزة، حيث أظهرت النتائج تراجعاً في نشاط الشباب في الأحزاب السياسية، وبخاصة في قطاع غزة أكثر منه في الضفة، حيث تراجع التصريح بالنشاط في الأحزاب بين شباب غزة بمقدار (11 نقطة) من 32% في كانون الثاني 2012 إلى 21% في آب/ أغسطس 2013. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، فإن النسبة بقيت ثابتة عند (19%) ممن يصرحون بأنهم ناشطون (بدرجات متباينة) في الأحزاب السياسية، ما يدل على حالة المخاض التي يعيشها الشباب الفلسطيني في قطاع غزة الذي يسعى إلى التمرد، وكسر الهالة النضالية التي تستخدمها الأحزاب السياسية للتأثير والهيمنة على الرأي العام الفلسطيني، ونلمس في ذلك التباين الواضح بين نشاط الشباب الفلسطيني في الضفة عنه في غزة، حالة الضيق والاحتكاك المباشر مع حكم حركتين شكلتا حالة نضالية تعتمد على الكفاح المسلح والمقاومة كشعار للتحرر، ومن ثم منذ توليها الحكم وقيادة السلطة، تغيرت المفاهيم وأصبحت تأخذ أشكالاً أخرى للنضال وفقاً لمصالح تلك الحركتين الذاتية، وليس وفقاً للشأن العام، كما أن حالة التضيق وقمع الحريات لدواعٍ ومبررات أمنية التي تستخدمها حكومة حماس في غزة، تجعل من يمارس العمل الحزبي عرضة للكثير من التدخلات والمضايقات، قد تصل للتخوين، والاتهام المباشر بالعمل لصالح أجندات خارجية، كما حدث مع ناشطي حركة 15 آذار لإنهاء الانقسام، وأعضاء حركة فتح، كما أن حالة الانقسام السياسي أيضاً أوجدت مناخاً خصباً لحالة الابتعاد وهجرة الأحزاب.

كل ذلك يعطي مؤشرات يمكن فهمها وتفسيرها بأنها مقدمة إلى أن الحراك الشبابي الفلسطيني، توجهه بوصلة مشوشة، ويعيش تجربة جنينية، وما زال بحاجة لبوصلة واضحة الأهداف، والأولويات، وإستراتيجيات العمل.

وبالنظر إلى خصوصية الشباب الفلسطيني في قطاع غزة، التي تظهر في سياق المقدمة والمؤشرات سابقة الذكر، وتحده من قدرته على التفاعل والبناء والمساهمة في عملية التحرر، فإنها تتمظهر في مجتمع فني ظروفه الاقتصادية شديدة الصعوبة، مرهونة باقتصاد يئن تحت

وطأة ممارسات الاحتلال وإجراءاته، مبني بالكامل على المعونات الخارجية، والمؤقتة غير طويلة الأمد، كما أنها مرهونة باقتصاد الأنفاق الوهمي، الذي سيساهم على المدى البعيد في تدمير البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. مجتمع فتي تشوبه العديد من التشوهات الاجتماعية، نتيجة الضيق وفقدان الأمل، والشعور بالعجز، لعدم القدرة على التفاعل مع الواقع المعاش وتقبله، هذا إضافة إلى حجم البطالة العالي، والرغبة الجامحة لدى الشباب في الهروب من الظروف المعيشية في قطاع غزة، عبر الهجرة لمن يتمكن من ذلك. والملفت للنظر أن الأمر بدأ لا يقتصر على الشباب العاطل عن العمل أو الذي لا يمتلك فرصاً جيدة لحياة كريمة في قطاع غزة، وإنما طال الطبقة المثقفة التي تمتلك فرصاً تؤهلها لعيش حياة كريمة، ولها مصادر دخل جيدة، وتمتلك من المكانة الاجتماعية ما يحفظ لها احترامها، وذلك نتيجة لضيق الحريات، والتعدي على خصوصية الناس، وشعورها بالقلق على مستقبلها ومستقبل أبنائها، بسبب تدهور الخدمات الصحية نتيجة الحصار، وافتقار الجهات الرسمية للقدرة على سد الاحتياج العالي، ونتيجة غلاء المعيشة أيضاً.

يرى الشباب البالغ عددهم 20 شاباً؛ بينهم طلاب، وعاملون في مؤسسات أهلية وحكومية، وبعضهم عاطل عن العمل الذين قابلتهم بهدف إغناء الورقة والاستماع لآرائهم، أن ثمة سياقاً لا بد من ذكره عند التعرض للحديث عن تجاربهم وخبراتهم الميدانية وانخراطهم في النضال لمصلحة المجتمع وقضاياها.

عند الشباب الفلسطيني في غزة الكثير مما يقولونه للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ورفضهم لمشاريع طمس هويتهم على اختلافها؛ كونهم شباناً، أو عمالاً، أو طلاباً، أو حتى عاطلين/ات عن العمل. هذا التنوع في الهوية الفلسطينية الشابة يعبر عن غنى، لكنه غير منظم، وقد تجلى ذلك في الانتفاضة الأولى العام 1987، إذ أثبت الشباب مقدرة كبيرة على مقارعة المحتل، بدليل خضوع دولة الاحتلال لطلب المفاوضات اعتقاداً منها أنها ستخدم هذا البركان الثائر، وبدليل انسحابها من غزة أحادي الجانب العام 2005 أيضاً، على الرغم من عدد الذين استشهدوا أو أسروا. وكان الهدف دوماً فلسطين، والرفض لمحاولات الهيمنة وتغييب القرار الوطني الفلسطيني، وإثبات أن الشباب الفلسطيني حاضر وفاعل ومؤثر في الحياة العامة الفلسطينية.

ونتيجة لفشل الحل السلمي، وتعتت دولة الاحتلال، ومضيها في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، واستمرار بناء المستوطنات، وتهويد المقدسات، انتفض الشباب الفلسطيني مرة أخرى في العام 2000، فيما عرف لاحقاً بالانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، وقد كانت سلمية، إلا أن الاحتلال واجه هذا الاحتجاج بمزيد من القمع والقتل والتدمير وسقوط المئات من الشهداء وأعداد كبيرة من الجرحى، الأمر الذي دفع إلى تسليحها.

مجموعات شبابية تتشكل حول قضايا محددة

نظم الفلسطينيون أنفسهم في انتخابات تشريعية ورئاسية ديمقراطية في العامين 2005 و2006، شهدت مشاركة عالية من الشباب دلت على رغبتهم في التغيير والمشاركة. وكان من نتائج الانتخابات وفوز «حماس» في الانتخابات التشريعية مقاطعة الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى، حكومة «حماس» لعدم اعترافها بدولة «إسرائيل»، ورفضها شروط اللجنة الرباعية لـ «عملية السلام». هذا كله وضع الحكومة العاشرة التي كانت تقودها «حماس» في عزلة دولية، ما عطل الحياة الديمقراطية، وأشعر المجتمع الفلسطيني أنه رهن التحكم الدولي الخارجي، وأن الديمقراطية الانتخابية تجزأ حسب مصالح الدول العظمى، وليست سبيلاً للحرية، وساهم كل ذلك في تضيق الخناق على موارد السلطة المعتمدة أصلاً على المعونات الخارجية، وأصبح الاستقطاب السياسي لمحاور الدول المجاورة والعظمى هو سيد الموقف، وأصبحت الساحة الفلسطينية مجالاً للاستقواء والتجاذب السياسي بين محور أمريكا وحلفائها، ومحور إيران وحلفائها، وأصبحت القضية الفلسطينية رهناً للصراع الأيديولوجي بين القوى المتنازعة بعيداً عن المصالح الفلسطينية، الأمر الذي جاء انعكاساً لسياسة وسلوك التنظيمات السياسية الفلسطينية، وبخاصة أكبر فصيلين في الساحة الفلسطينية («فتح» و«حماس»)، وأصبح المجتمع الفلسطيني رهناً لاحتياجاته المعيشية؛ بمعنى الحاجة للقمة العيش كما تقال بالعامية، فلكي يحصل المواطن الفلسطيني على الأمن والحماية ولقمة العيش، يجب عليه أن يكون مرتبطاً بأحد تلك التنظيمات السياسية، وأصبحت تلك التنظيمات تستخدم وتشيع ثقافة الكوبونة بين عناصرها، وتستخدمها كأداة للاستقطاب الحزبي، مستغلة ضيق الحال الاقتصادي وفقدان فرص العمل، وحاجة الناس للوظيفة، والمعيشة الكريمة. ومع انعدام الخيارات أمام عامة الناس وارتفاع معدلات الفقر، أصبحت حالة الاستقواء والبحث عن جماعات مسلحة غايةً لمن يفتقر للعائلة الممتدة لطلب الحماية، وأصبح من السهل أن تميز العائلات والأفراد في أحيان أخرى من خلال نبرة حديثهم ومنطقه، وحتى من شكلهم الخارجي، من حيث الملابس، وتفاصيل اللحية، وطريقة تصفيف الشعر، لتدرك إلى أي حزب ينتمون، ما جعل من المشاحنات السياسية عنواناً لمرحلة يقودها الشباب، ويكون وقودها أيضاً الشباب المنتمي والمتعصب حزبياً.

تتابعت الأحداث، ونشطت مجموعة من الشباب الفلسطيني الراضين لكل فصول الاستقواء بالقوى الخارجية واستخدام السلاح والعنف كوسيلة لفض أو حسم الاختلاف بين الطرفين، وكان أولها -حسب معاصرتي لها بمدينة غزة- في أوائل نيسان 2006؛ أي بعد بدء المشاحنات السياسية بين الخصمين المتناحرين على السلطة «فتح وحماس»، ورفض الأولى نتائج الانتخابات، وعدم قدرة الثانية على إدارة الموقف

نظراً لنقص الخبرة في الحكم، تحت عناوين ومبادرات مختلفة، كان أهمها ما سمي حينها بـ «الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني»: فلسطين أكبر مناسبات، التي تشكلت من مجموعة من الشباب والشابات (18-35 سنة) الناشطين/ات مجتمعياً في عدد من المؤسسات الشبابية العاملة في قطاع غزة، كمنتدى شارك الشبابي، وبرنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، وكان التواصل حينها عبر لقاءات مباشرة وعبر المجموعات البريدية الإلكترونية، والفيسبوك. كان أغلب الشباب من المصنفين - إذا صح التعبير - من الفئة المتعلمة والواعية فكرياً، وبعضهم من الناشطين ثقافياً واجتماعياً. أغلبهم كان من الراضين للعنف ويؤمنون بالسلم الأهلي، والتعددية، وبضرورة تقبل نتائج الانتخابات بغض النظر عن الفائز فيها، طالما أنها تعبر عن رأي الناس وعن إرادتهم، ويتشرون جغرافياً من رفح إلى بيت حانون في القطاع.

عملت هذه المجموعة - الحملة الشبابية لدعم الوفاق الوطني - انطلاقاً من وثيقة الأسرى للوفاق الوطني، ونظمت العديد من الأنشطة والفعاليات كالاعتصام اليومي بمشاركة العشرات من المؤمنين بالقضية الفلسطينية الذي قاده المجموعة أمام مركز رشاد الشوّا بمدينة غزة، أثناء اجتماع الأطر والأحزاب السياسية لمناقشة آليات نقل الحكم والسلطة من حركة «فتح» لحركة «حماس»، وضمان النقل السلمي لها، وأيضاً أثناء اجتماعاتهم للحد من التوتر الناجم عن العديد من المشاحنات بين أجهزة الأمن المحكومة من «فتح»، والقوة التنفيذية التي شكلتها «حماس» حينها، وأثناء الاعتصام الذي نظّمته المجموعة في ساحة الجندي المجهول رفضاً للاعتداءات المتكررة على الأفراد وانتشار ظاهرة المثلثين في الشوارع، والإختطاف المتبادل بين عناصر «فتح» و«حماس»، رافعة شعار «فلسطين أكبر مناسبات».

ويعتبر ما نشرته صحيفة الدستور الأردنية دليلاً على نشاط المجموعة، حيث ورد فيه اقتباس من أحد بيانات المجموعة الراضين للاقتتال الداخلي، وداعياً لحرمة الدم الفلسطيني، وذلك في تعقيب للحملة الشبابية على حادث إطلاق النار بالخطأ أثناء اشتباكات مسلحة بين طرفي الانقسام على سيارة السفير الأردني بفلسطين حينها، راح ضحيتها سائقه الشخصي خالد الردايدة.

ونشطت في ذلك الوقت (كانون الأول العام 2006)، مجموعة أخرى تحت اسم «حمية»، قادتها مجموعة من الناشطات النسويات (ما بين سن 20-35 عاماً) من طاقم شئون المرأة، ومركز شئون المرأة، واتتلاف النزاهة والشفافية - أمان، والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (قائد المبادرة حوالي خمسة عشر شخصاً)، كناشطين/ات وليسوا كعاملين/ات، إضافة إلى العديد من الناشطين/ات الشباب غير

العاملين في مؤسسات مجتمعية، وغير ناشطين/ات بشكل فاعل في أي من التنظيمات السياسية، وإن حاولت بعض التنظيمات الالتفاف على المجموعة، واحتساب أنشطتها لصالحها ضد التنظيمات السياسية الأخرى. تركزت أنشطة «حمية» في مدينة غزة، كونها انطلقت على أثر اغتيال الأطفال الثلاثة من أبناء العقيد بهاء بعلوشة (سلام «سته أعوام»)، أحمد «سبعة أعوام»، أسامة «تسعة أعوام» مع سائقهم محمود الهيبيل «25 عاماً» على يد مجموعة من المسلحين الملتزمين بطريقة بشعة أثناء توجيههم إلى مدارسهم، واتهمت حينها حركة «حماس» بمسؤوليتها عن عملية الاغتيال، لكنها نفت ذلك. الحادثة شكلت علامة فارقة في مستوى الفلتان الأمني الذي وصلت إليه مدينة غزة. وكانت مجموعة «حمية» تدعو لنبذ العنف، وضرورة وقف الاقتتال، وتحريم الاحتكام للسلاح في حل النزاعات. تلك الحادثة هزت أركان المجتمع، وحفزت الشباب على الانطلاق وتحمل المسؤولية لأنها شكلت انعطافاً صعباً في مستوى الاحتقان. وعملت المجموعة على نشر بيانات وشكلت مجموعات ضغط من الشخصيات الاعتبارية والمجتمعية للتأثير على طرفي النزاع لوقف استخدام العنف، وطالبت بالكشف عن مرتكبي الجريمة، وتقديمهم للمحاكمة، وإعمال القانون الفلسطيني والاحتكام له، بدلاً من الاحتكام للسلاح.

تفجّر الاحتقان في أحداث حزيران 2007، واشتعل الاقتتال الداخلي بين «حماس» من جهة، و«فتح» والسلطة من جهة أخرى. وهي أحداث استخدم فيها الشباب مرة أخرى؛ سواء بإرادتهم أو رغماً عنهم، في خضم مرحلة انعطاف تاريخية في حياة الشباب الفلسطيني مع انفجار الاقتتال الداخلي. لم يكن الشباب مجرد مشاركين سلبيين في الصراع، فقد خرجت حينها مسيرة شعبية سلمية شارك فيها مجموعات من الشباب ضد ظاهرة الفلتان الأمني، وراح ضحيتها ثلاثة ناشطين شباب هم: الشهداء تغريد العيلة ناشطة في مركز النشاط النسائي بالدرج، شادي العجلة المتطوع بمنندى شارك الشبابي بمدينة غزة، محمد عدس طفل بعمر السادسة عشرة من حي الشجاعية شرق مدينة غزة، التحق بالمسيرة منذ بدايتها.

ومع انتهاء الأحداث وسيطرة حركة «حماس» على زمام الأمور في القطاع، بدأت مرحلة جديدة ذات ملامح متميزة شكلت انعطافاً حاداً في تهميش الشباب، وإقصائهم عن المشاركة على أساس الانتماء السياسي. وبدأت مرحلة ممارسة القمع من قبل حكومة غزة وحكومة رام الله تجاه مؤيدي الطرف الآخر. وبدأت مرحلة الاعتقالات على خلفية الانتماء السياسي، والتشهير، والتخوين. كما شكلت كل من الحكومتين استنزافاً للموارد المالية التي هي، في جزء مهم منها، عبارة عن معونات ومنح خارجية، وفي معظمها مقابل مواقف سياسية، وتكرس الانقسام السياسي الفلسطيني الذي وطد

الانقسام الجغرافي الذي فرضته دولة الاحتلال طوال سنوات الاحتلال السابقة، وتمثلت آخر خطواته بتنفيذ خطة الانسحاب الأحادي الجانب على يد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون، وسوّق وكأنه انتصار وطني، تنافست عليه الأحزاب السياسية، وسوّقه كل فصيل بعيداً عن رؤية وطنية مشتركة. في هذا السياق، كانت منظمة التحرير تختزل ويتم إقصاؤها تارة، وتقديمها واستخدام اسمها تارة أخرى حسب المصلحة الفئوية لكل فصيل، لا المصلحة الوطنية، ما شكّل حالة من الإحباط والاستياء العام دفعت الكثير من الشباب للبحث عن فرص حياة ونجاة خارج الوطن، عبر الهجرة واللجوء لعدد من الدول الأجنبية، الأمر الذي ترجم لاحقاً على أنه صدمة اغتراب ذاتي أصابت الشباب، بين أن تحيا في وطن غريب، وبين أن تموت في وطنك.

استمرت محاولات مجموعات من الشباب، كان أبرزها حركة «اصحى» الشبابية، التي نشرت عريضة دفاعاً عن الحريات الشخصية والاجتماعية في قطاع غزة. وكانت هذه الحركة قد انطلقت رفضاً لمحاولات حكومة «حماس»، التي تسيطر على زمام الحكم في قطاع غزة، فرض قيود على الحريات العامة والخاصة، في محاولة منها لفرض ثقافة تسهل تثبيت حكمها، على حساب الحريات العامة، وتجاوزاً لكل الأعراف والقوانين المعمول بها فلسطينياً، التي تكفل حرية التعبير، والتعددية، وحرية التفكير وغيرها من الحقوق.

تشكلت «اصحى» من العديد من المدونين/ات والناشطين/ات في العديد من المؤسسات الشبابية الناشطة في محافظات غزة، وانضم إليها عدد من الأكاديميين/ات والناشطين/ات الحقوقيين/ات، وهو ما ميز تلك الحركة عن غيرها من المجموعات الشبابية. وضمت هذه الحركة في صفوفها فئات عمرية مختلفة (16-45 سنة) بقيادة من الشباب، كما شملت في تكوينها تجمعاً لعدد من المبادرات المجتمعية كانت ناشطة حينها، بهدف حشد وجمع طاقات المجموعات الشبابية، وبخاصة بعد محاولة وزارة الثقافة، بالتعاون مع وزارة الداخلية بغزة، احتواء المجموعات الشبابية - في سياق أنشطتها الهادفة لنشر الوعي عبر نشرات كانت تقوم بتوزيعها يدوياً، ومقالات كان الناشطون فيها يكتبونها وينشرونها عبر صفحاتهم الإلكترونية الاجتماعية، أو المدونات، أو المواقع والصحف المحلية، أو عبر جلسات نقاش الكتب التي كانت تنظم شهرياً.

الحدث الأبرز لهذه الحركة بدأ التحضير له في أواخر العام 2009، وانطلق بتاريخ 25 كانون الثاني 2010، حيث نظمت الحركة وقفة احتجاجية في ميدان الجندي المجهول الرئيسي مقابل مقر المجلس التشريعي بمدينة غزة، في ذكرى انتهاء الفترة

القانونية لعضوية المجلس التشريعي، وانتهاء ولاية الرئيس القانونية، مطالبين بإنهاء الانقسام وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وذلك بمشاركة العشرات من الناشطين/ات. وتكمن ميزة هذا الاحتجاج ليس بالعدد أو بحجم الحشد الذي شارك فيه، بل لكونه شكل علامة فارقة في التحرك الجماهيري والميداني، وخروجه عن سياق الأنشطة العامة التي كانت تنفذ في تلك الفترة في أروقة قاعات المؤتمرات بالفنادق، أو المؤسسات الأهلية، وخروجه للميدان الحقيقي والمباشر مع الناس.

استمرت محاولات الشباب الفلسطيني الناشط وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وعلى رأسها شبكة المنظمات الأهلية، والاتحاد العام للمراكز الثقافية، وطاقم شؤون المرأة، ومركز شؤون المرأة، والمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، وعدد من رجال الأعمال، في حراكها لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة بوصلة النضال مرة أخرى نحو إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية، وفي الوقت ذاته لم تكن سياسيات الاحتلال بعيدة عن تقويض واقع الشعب الفلسطيني، وتكوينه الأغلب وهم الشباب، الذي عانى كثيراً من الحصار الاقتصادي والسياسي لقطاع غزة، ومن الحواجز بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، والعزل الاجتماعي والسياسي والثقافي عبر الجدار بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، والمدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة العام 1948، عدا عن الاجتياحات والاعتداءات المتكررة على المدن الحدودية في قطاع غزة.

لم يكن ما حدث في «ثورة الياسمين» في تونس، وثورة 25 يناير بمصر، اللتين قام بهما الشباب التونسي والمصري بعيدة عن مسامع الشباب الفلسطيني، وبخاصة في عصر يعتبر فيه العالم حارة صغيرة، وليس كما يقال قرية.

وهنا استنسخ بعض الشباب الفلسطيني الناقم على الأحزاب السياسية، الذي فقد الثقة بها، والجيل الجديد الذي كبر ونضج في ظل التناحر السياسي بين قطبي الانقسام، ورأى موارده وفرصه تقلص، وتنحسر، ومن زاوية أخرى رأى في «الربيع العربي» والحراك الشبابي فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ورأى أن الثورة الشعبية السلمية سبيلاً للخلاص من المعوقات التي تواجه نموه وتطوره الطبيعي، ليكون إنساناً فاعلاً قادراً على رسم مستقبله بيده.

وبدأ يرى أن الإيمان بقضايه هو الذي يعطي شرعية للدفاع عن قضايا الشعب المطلبة والتحررية، وبدأ كشباب فلسطيني يفكر في العقبات التي تجده عن هدفه الأول؛ وهو إنهاء الاحتلال، فكان لا بد من أن يستعيد الشعب الفلسطيني وحدته ليستطيع العمل على إنهاء الانقسام.

الحالة العربية كانت غنية بالتفاعلات والتحويلات الكبيرة في المنطقة، وهذا ألهم الشباب الفلسطيني للخروج إلى الشوارع كقوة اجتماعية كبيرة تعبر عن معارضتها لاستمرار حالة التفرق والضعف، واعتبار أن الانقسام لا يضر بالقضية الفلسطينية فحسب، وإنما يساعد علي تجزئة المجزأ، الذي يقوم به هذه المرة ليس الاحتلال، ولكن قوى سياسية فلسطينية. هذا الخطر كان دافعاً مهماً لعدد ليس بقليل من الشباب الفلسطيني المتضرر من حالة الانقسام، للدعوة، لبدء حراك شبابي شعبي يدعو إلى إنهاء الانقسام العام 2011. الذي تمثل لاحقاً فيما عرف بالحراك الشبابي، والذي كانت نواته حركة 15 آذار. وهو حراك بدأ مباشرة بعد ثورة 25 يناير بمصر، وتشكل من العديد من المجموعات التي كانت قد انتبعت لأهمية عملها المشترك، وتوحيد جهودها.

خرج الشباب الفلسطيني من محافظات غزة كافة نحو مركز المدينة في تاريخ 14 آذار 2011، بعد الانتهاء من مؤتمر صحفي من أمام مبنى برج الشوّا وحصري بشارع الوحدة بمدينة غزة، الذي يعتبر مركز مكاتب وكالات الأنباء والصحافيين. وانطلقوا بالعشرات في بادئ الأمر كخطوة مفاجئة لعناصر الأمن في اعتصامات سلمية في ساحة الجندي المجهول، وباتوا ليلتهم في ساحة الجندي المجهول في خيمة الاعتصام التي كان يستخدمها موظفو السلطة على تفريغات 2005 «الذين عرفوا لاحقاً باسم تفريغات 2005»، للاعتصام للمطالبة بحقوقهم يومها، وتبرعوا بخيمة الاعتصام لصالح الشباب المنتفض ضد الانقسام، في خطوة أولى تبنى فيها بعض قطاعات المجتمع فكرة الحراك. وفي صباح يوم 15 آذار 2011، وبعد أن استيقظ الشباب المعتصمون الذين قرروا المبيت بخيمة الاعتصام، تفاجأوا بأعداد كبيرة من عناصر الجهاز الجماهيري والإعلامي لحركة «حماس» من فئات عمرية صغيرة (16-18 سنة)، تلبس زياً خاصة بالجهاز الجماهيري للحركة وعليه شعارها، تحيط بالمكان، وتقوم بتركيب مسرح ضخم، وبجهاز صوت ضخم، في محاولة للسيطرة على مجريات الأمور، وتجيير الحدث لصالحها، عبر تقديم متحدثيها وقيادتها وكأنها هي من يرغب في إنهاء الانقسام، وأن الآخرين هم من يعطل، وتسيطر على منصة الإذاعة، وتبث ما يصب في مصلحتها. ولذلك، وبعد محاولات عديدة عبر الحوار مع القيادات الشبابية والسياسية لحركة «حماس» من قبل شباب 15 آذار لإقناعها وإقناع جهازها الجماهيري بضرورة إتاحة الفرصة للجميع بالتحدث بحرية، وأن هذه المنصة تشكل عائقاً كبيراً، وحاجزاً معيقاً لحرية التعبير، وضرباً لفكرة الحراك ضد الانقسام، فقرر شباب 15 آذار أن يغادروا ساحة الجندي المجهول، للتمركز في ساحة الكتبية، ودعوة غير المنتمين للأحزاب والرافضين لهيمنة «حماس» على ساحة الجندي المجهول للالتحاق بهم. وهذا ما حدث، وفي ذروة التجمهر في منتصف النهار، حيث قدر حينها المشاركون والحضور بعشرات الآلاف، ولاحقاً وبعد أن تجمع

المعتصمون في ساحة الكتيبة رفضاً منهم لمحاولات الاحتواء والإقصاء من قبل حركة «حماس»، وحركة «فتح»، وأحزاب اليسار الفلسطيني، وحركة الجهاد الإسلامي، فجميعها حاول أن يسيطر أو يحتوي أو يهّمش هذه القوة الشبابية، ويسخرها لصالحه. ومع حلول الظلام، قمت قوات «حماس» الأمنية التظاهرة والاعتصام الذي تجمع على أرض الكتيبة بمدينة غزة، من خلال الهجوم المباشر على مكان الاعتصام، وحرق الخيم المنصوبة هنالك، وقطع الطرق على الإسعاف، والهجوم بالدراجات النارية، ودعس المعتصمين/ات، واعتقال من يتعارض معهم، وبث الرعب والخوف في نفوس الناس من الشباب ومن غير الشباب، بعد أن اطمأنت وتجمهرت مع حلول الساعة السابعة، حيث بدأ الهجوم حوالي الساعة التاسعة مساءً، واستدعت العديد من الشباب القائمين على الحراك، الذين كانوا معروفين الهوية كونهم كانوا على تواصل مع قيادات الأحزاب السياسية للوصول إلى توافق خلال فترة ما قبل موعد 15 آذار، وهم عدد من الشباب من الفئة العمرية (20-30 سنة)، فكرتهم تتركز على إنهاء الانقسام، ورفضوا الخضوع لأي عباءة حزبية، وأخضعت من استطاعت الإمساك به حينها للتحقيق، وواجه الشباب مرحلة جديدة من القمع والملاحقة الأمنية والاعتقال والتعذيب داخل مراكز حماس الأمنية.

النقد الذاتي للحراك الشبابي في قطاع غزة

يعود جزء من صعوبة الحراك الشبابي إلى جغرافية قطاع غزة من حيث صغر حجمه، وسهولة التحكم فيه من قبل أجهزة «حماس». كما أن بعض الشباب الفلسطيني الناشط شباب مسييس ومنضو في تنظيمات حزبية، وبالتالي معرض للمساءلة والمراقبة، وربما الاعتقال من أجهزة تنظييمه.

ويمكن تلخيص آراء الشباب (15 شاب وشابة) الذين قابلتهم خلال جلسات حوارية فردية وثنائية حول الحراك الشبابي في قطاع غزة، كالتالي:

تعدد الحراكات وغياب الأهداف المشتركة؛ التدخلات الفصائلية؛ قمع السلطة؛ مشكلة تمويل النشاطات الشبابية؛ الافتقاد إلى قيادة موحدة؛ الافتقاد إلى رؤية وإستراتيجية موحدة؛ فشل تحشيد دعم وتعاطف شعبي؛ غياب شعار موحّد؛ العلاقة مع الإعلام؛ غياب غطاء شعبي كاف لرفض الانقسام مجاهرة أو كإيمان راسخ بضرورة إنهائه؛ افتقاد الحراك لوسائل أو أدوات نضال شعبي يكون الشباب هو محركها؛ الشعور بالعجز والإحباط لعدم قدرة الشباب الفلسطيني في غزة والضفة والقدس على التواصل والاتفاق على رؤية سلمية لحراك شبابي منظم، والافتقاد لرؤية متكاملة بما يخص التنظيم والبرامج التالية، بمعنى الهدف الأبعد للحراك، وكيف تطور كشباب أساليب

نضالنا؟ وكيف يمكن أن نحافظ على استمرارية متوهجة بالأنشطة وبالحرارة والحماس والدافعية تجاه الهدف المناط تحقيقه؟

كما بقيت التحركات محلية ربما لأسباب لها علاقة بالجغرافيا، وبصورة أوسع ترجع للانتماءات الحزبية للشباب، وهذا عامل مؤثر جداً. واعتبر بعض الشباب/الشابات أن عدم وجود جسم شبابي موحد في الأراضي الفلسطينية يوحد الشباب تحت رؤية وأهداف موحدة، يعطل ولادة ربيع فلسطيني. من الإيجابي وجود تعددية في التكتلات والحركات الشبابية في المناطق المختلفة، ولكن من المهم أيضاً توحيد الجهود من خلال رؤية ديمقراطية شاملة. فأغلب التحركات كانت تحركات ضعيفة وغير ناضجة لإحداث التغيير المطلوب، وأغلبها عانى من الخلافات الداخلية والتصارع وعدم الشفافية والمهنية في العمل من قبل بعض الشباب الذين كانوا على رأس مهام أو كالت لهم لإنجاح فعاليات 15 آذار، والبعض من الشباب كان يهمل الوصول إلى منصب وله أطماع شخصية بعيدة كل البعد عن إحداث الربيع الفلسطيني.

من بين العوامل المؤثرة على مسيرة الحركات الشبابية مساعي الحكومات الفلسطينية لإضعاف أي حراك شبابي يهدف إلى إحداث تغيير ديمقراطي شامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، كما حدث مع الحراك الشبابي 15 آذار، وكيف تصدت له الحكومة في قطاع غزة. كما اتضح غياب الدور القيادي الواضح لمؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، وعلى رأسها اليسار الفلسطيني، الذي كان يُعَوَّل عليه في إحداث توازن في العلاقة بين «فتح» و«حماس»، وأن يشكل درعاً منيعاً لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وجدناه شريكاً بشكل أو بآخر في الانقسام. كما عملت الاتحادات والنقابات على تغليب مصالح وجهات نظر وسياسات أحزابها. وسادت ظاهرة ضعف الثقة المتبادلة لدى الشباب في منظمات المجتمع المدني، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، التي أظهرت ضعفاً في القدرة على حمايتهم وحماية حقهم في التظاهر السلمي وحماية حرياتهم العامة في التعبير والتظاهر السلمي. كما لا ينبغي تعييب حرص غالبية الشباب في ظل هذه الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة على مصالحهم الخاصة، وتجنب الخوض في تجارب شبابية تضر بمصالحهم وحياتهم اليومية.

وتجدر الإشارة إلى أن حراك 15 آذار كشف غياب الالتزام بما اتفق عليه من رفع العلم الفلسطيني، والشعارات الوجودية فقط. ما حدث كان انقساماً على الأرض، تطور لاعتداءات ثم اشتباك. هذا إضافة إلى محاولات إدارة فعالية 15 آذار من قبل جماعات ليس لها علاقة بالحراك؛ فالكتلة الإسلامية أنشأت صفحات عبر الفيسبوك وشكلت مجموعات تدعو إلى إنهاء الانقسام، والجماعة الإسلامية كذلك، وحركة «فتح» قامت

بالتصرف نفسه، واستخدمت هتافات غير متفق عليها، واستخدمت أجهزة صوت وصدرت بيانات للإعلام باسم الحراك تناقضت مع الإعلان عن استقلالية التحرك ووقفه مسافة واحدة من كل الأطراف، ما شكك بمصداقيته.

كما يجب الإشارة إلى ضعف قيادة التحركات الشبابية للميدان، وغياب النشاط عن وسائل الإعلام.

كما لا ينبغي أن يغيب ازدياد حدة القمع بعد 15 آذار وسط محاولات لتبرير وشرعة ما جرى في ذلك اليوم بالتشهير في الشباب والصبايا المشاركات، بإضفاء طابع غير أخلاقي، وربطه بالتحرش ومنع التصوير والتوثيق، وربط الحراك بأجندات خارجية وداخلية، واستمرار الملاحقة والتشويه والاستدعاء والتهديد والضرب لنشاط الحراك، وتراجع تغطية الأنشطة الشبابية من قبل وسائل الإعلام، ومنعها من التغطية من قبل أجهزة حماس الأمنية.

التخطيط والعفوية التي حدثت بعد 15 آذار، واختلاف المجموعات حول اتخاذ موقف من القمع، وصياغة برنامج فعاليات، وإعلان برنامج فعاليات موحد، نتج عنه امتناع مشاركة كل المجموعات والقوى الشبابية في 2011/3/19. كما غاب عن هذه الفعاليات الدعم الجماهيري والتوازي مع الضفة التي سمح للشباب بالاعتصام فيها على الرغم من وجود مضايقات من بعض الأفراد المحسوبين على حركة فتح، وكان أشهرها حادثة هجوم بعض مناصري وأعضاء شبيبة فتح ليلاً على خيمة الاعتصام بدوار المنارة، ومضايقة المعتصمين، كما أخبرنا بعض الأصدقاء المعتصمين هناك حينها، ومنع الاعتصام بغزة واعتقال معظم نشاط التحرك في أنحاء القطاع كافة فترة ما بعد رفض الاعتصام بالكتيبة؛ أي بعد يوم 15 آذار حتى 30 آذار. كان معظم الناشطين الشباب رهن الملاحقة الأمنية، والاستدعاءات لدى جهاز الأمن الداخلي بغزة، في ظل تراجع دعم المثقفين والشخصيات الوطنية نتيجة عدم الثقة بالقيادة الشابة، والإرهاق المالي الشديد على الشباب نتيجة تحملهم تكلفة عالية، أسهم في تراجع القدرة على العمل، والتواصل، وتوفير إمكانات الأنشطة.

رفض وزارة داخلية حركة «حماس» الإشعارات المقدمة للسماح بالفعاليات التي كان شباب 15 آذار يقومون بتقديمها لمراكز الشرطة بغزة تحاشياً للدعاء بأن الشرطة ليس لديها علم، بحكم أن القانون الفلسطيني يلزم بتقديم إشعار خطي، وليس تصريحاً للفعاليات، أدى إلى استمرار قمع المسيرات الشبابية، وتجلت ذلك بقمع المسيرة من جامعة الأزهر في ذكرى يوم الأرض، بمشاركة حوالي ألف مشارك، واعتقال عدد من المشاركين والاعتداء على الصحفيين عند مفترق الطيران خلال أقل من خمس عشرة دقيقة على انطلاقها في يوم 30 آذار 2011.

لقد قامت الأجهزة الأمنية والمكتب الإعلامي الحكومي لحركة «حماس» بالاتصال بوسائل الإعلام لمنع تغطيتها لأي فعالية سوى الفعالية الوحيدة التي أقرتها القوى الوطنية والإسلامية شمال القطاع، وذلك في فترة ما بعد 15 آذار لتستطيع التحكم في طبيعة وموضوع أي خبر يمكن أن يصدر من قطاع غزة، لتوجيه الإعلام نحو ما ترغب فيه، وتراه مناسباً لمصالحها، ومن يخالف ذلك تتم مضايقته ومنعه من ممارسة عمله بحرية.

بعد اغتيال فيتوريو أرغوني في غزة بتاريخ 15 نيسان 2011، صبت المجموعات جهدها في بيت العزاء كمنخرج من الضغوط التي مورست لوقف التحركات والتظاهر والتشيع، وبالتالي حيدت نفسها عن الهدف الأساسي. واتهمت من قبل أجهزة حكومة «حماس» الأمنية بالاهتمام بالظهور في وسائل الإعلام، والتمظهر والاستعراض والالتفات للمظاهر الاحتفالية، وعرض بطولات، وإبراز نجوم إعلام كقيادة للتحركات، وبروز بعض مصادر التمويل لبيت العزاء نسبت لبعض المجموعات على الرغم من عدم علمها بذلك لتغطية فعاليات عزاء فيتوريو. وبالتالي أهمل الإعلام تغطية الحدث، ولم يتجاوب مع المصادر الموثوقة، ونقل فقط ما أرادته حكومة غزة.

ومن الملاحظات النقدية على الحركات الشبابية، غياب العمل على الصفحة الرسمية للحراك عبر الفيسبوك وبين الناس، واستخدام أساليب متنوعة في عملية التحشيد بدل التركيز على العمل في إطار مجموعات صغيرة نأت بنفسها عن الشارع، واهتمت بترتيب شؤونها والتفاعل مع الإعلام. كما جرى الإعلان عن انتهاء فعاليات الحراك من بعض المجموعات عبر مؤتمرات صحافية، قادهها بعض الشباب المحسوبين كناشطين ولكنهم ينتمون لحركة «حماس»، أو من المقربين، أو من الذين مورس عليهم ضغط لرفع ذلك من قبل أجهزة أمن حكومة غزة.

وأخيراً، تجدر ملاحظة التالي:

1. ضعف القيادة الشبابية للتحرك وضعف تحملها مسؤولياتها ارتباطاً بالقدرات والخبرة والالتزام بالتعهدات والمهام التي توكل لكل مجموعة على مدار فترة طويلة من التنسيق والتوحيد.
2. دخول بعض المجموعات في حالة صراع مع مؤسسات المجتمع المدني والقوى الوطنية وبعض الشخصيات ارتباطاً بمواقف خاصة، قاد لحملة ضد التحرك وضعف الاستجابة لنشاطاته.

على الرغم من التجربة القاسية، يرى الشباب أنهم قادرون على الاستمرار بالعمل، والمحاولة مرة أخرى، وبخاصة أن عدداً كبيراً منهم كان صغيراً في السن وقليل التجربة حين خاضوا وشاركوا في تجربة 15 آذار 2011، والآن، وفي سياق قياس رؤيتهم نحو مستقبل دورهم، يعتبر الشباب الفلسطيني إنهاء الانقسام خطوة على طريق إنهاء الاحتلال، وبخاصة بعد الثورات العربية التي كان لفلسطين نصيب من الحضور في ميادينها وبياناتها. ولذا، فإن إنشاء جسم أو إطار شبابي سوف يعزز من فرص التواصل مع الشباب الفلسطيني في مناطق الشتات، وهذا أمر ممكن التحقيق، وهذا ما لمستته شخصياً من مشاركات المتعددة في محافل ولقاءات دولية وعربية، كالمنتدى الاجتماعي العالمي لفلسطين حرة بالبرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، والمنتدى الاجتماعي العالمي في تونس شباط/فبراير 2013 تحت عنوان «كرامة». الفرصة ما زالت قائمة لإحداث تغيير على المستوى التنظيمي، وقياس الأثر الناجم عن جميع التحركات التي يمكن أن تخدم القضية برمتها.

وفي إطار تحليل المقابلات التي تمت مع الشباب الناشط في قطاع غزة، كان واضحاً أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دوراً بارزاً في عملية التحشيد والتعبئة والمتابعة المستمرة لما يجري على الأرض من تحركات شبابية. وكان لها الأثر العميق في خلق رأي عام حول القضايا التي خرج الشباب للدفاع عنها أو الاحتجاج عليها، بما في تلك التي طالبت بتغيير النظام السياسي.

ورأى الشباب أيضاً أن توفر مصادر معلومات متجددة عن الأوضاع في المنطقة، ساعد على انتشار «الربيع العربي» بشكل كبير للغاية. فالشباب العربي عاش حالة إحباط وكبت وخوف شديد قبل تفجر الانتفاضات الشعبية، وجاءت محاولات التغيير للقضاء أولاً على الخوف والشعور بالعجز، وثانياً للتعبير عن رفض الانصياع للأوضاع القائمة في بلدانهم. إن الإصرار على إثبات دور الشباب ومقدرته على التصدي والمواجهة مع الأنظمة المستبدة هو أمر لا ينبغي التقليل من شأنه أو من أهميته، وهو ما يؤمن به قطاع واسع من الشباب الفلسطيني، الساعي إلى حرية واستقلال شعبه.

كما يرى الشباب الفلسطيني أن عدم وجود ترابط جغرافي يجمع الشباب، هو من أهم العقبات التي تواجه الحراك الشبابي (الضفة الغربية- غزة- مناطق الـ 48 - الشتات - القدس)، إضافة إلى الانقسام السياسي والتشرد الذي تشهده الساحة الفلسطينية. أضف إلى ذلك استخدام القوة القمعية تجاه الشباب في كل أراضي فلسطين التاريخية، وهنا سأقتبس من تعقيب لإحدى الناشطات الشبابات في غزة حول موضوع -مقاطعة

إسرائيل - في المنطقة الوسطى من قطاع غزة، إذ تقول: «بالنسبة لغزة (المكان الذي أعيش فيه) أشعر أن الغالبية من الشباب مصابة بالإحباط وتميل أكثر إلى عدم اتخاذ خطوات عملية لعوامل قد تكون لها آثار اقتصادية (كالبطالة مثلاً) أو اجتماعية أو ثقافية». وتضيف: «نعم هناك أفق لتخطي قيود الجغرافيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهذه دور مهم لكنه ليس الأهم. أعتقد أن تبني الشباب حملة المقاطعة الدولية (BDS) والعمل على فضح السياسات الإسرائيلية ومقاطعتها وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، تعتبر واحدة من الوسائل المهمة، لأنها تقوم على أساس ضم الكل الفلسطيني بناء على برنامج لتحقيق الحقوق الفلسطينية، بغض النظر عن الحلول السياسية وتضم الحملة بالفعل أشخاصاً من مختلف الأحزاب».

ويخلص الشباب في غزة إلى القول عن تجربة الشباب في ما يسمى بـ«الربيع العربي»، إن لدى الشباب القدرة على مواجهة أي سلطة قمعية مهما بلغت سطوتها، ولكننا -كشباب- بحاجة إلى التوحد بعيداً عن الأيديولوجيا والأحزاب، والتصميم على الاستمرار في العمل، والاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات، والاستفادة من تجارب التحرر الوطني في العالم كتجربتي أيرلندا وجنوب أفريقيا.

لللسطيني في
ية إستراتيجي
الحراك الشبابي الفلسطيني في
لبنان؛ نحو رؤية إستراتيجية

الحراكُ الشَّبَابِيُّ الفِلسطِينِيُّ فِي لُبْنَانَ؛ نحوَ رؤيةٍ إستراتيجيَّة

عائدة الشهابي¹ ×

حول خصوصية الوضع الفلسطيني

الحراكُ الشَّبَابِيُّ، مصطلحٌ غزا عالمنا العربي بقوة، منذ أن هبَّت رياح التغيير في تونس لتقصي زين العابدين بن علي عن الحكم بعد فترة طويلة من الاستبداد، تبعها الحراك في مصر وثار شبابها وفئات واسعة من شعبها في ميدان التحرير لخلع نظام مبارك الاستبدادي، ورسم مستقبل جديد لمصر. بعدها انتقلت الشرارة إلى دول عربية أخرى، ومنها فلسطين.

وعلى الرغم من وجود قواسم ما بين الحراك الشَّبَابِيُّ العربي والحراك الشَّبَابِيُّ الفِلسطِينِيُّ، فإنَّ للأخير خصوصيةً وسماتٍ معيَّنة تنبع من خصوصية الحالة الفِلسطِينِيَّة. ومن أهم هذه السمات: 1. عدم اكتمال بناء الدولة ومؤسساتها، فضلاً عن تشتت الفلسطينيين وتوزعهم على دول مضيضة مختلفة، ما يستلزم تنوع المطالب وتعدد العناوين/الجهات التي ينبغي أن توجه لها هذه المطالب. 2. تضارب الرؤى بين شرائح المجتمع الفِلسطِينِيِّ ونخبه السياسية فيما يتعلق بإستراتيجية النضال الفِلسطِينِيِّ وتكتيكاته، والموقف من حل الصراع العربي الصهيوني، وذلك بسبب الانقسام الكبير في الحركة الوطنية الفِلسطِينِيَّة الذي أفرز نهجين متميزين في الصراع ضدَّ إسرائيل، وفي أساليب النضال المعتمدة. 3. مطالب الشباب العربي واضحة ومحددة، وهي، في جوهرها، مطالب اجتماعية طبقيَّة تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع المنصف

1 ×شابة فلسطينية لاجئة في لبنان، من بلدة لوبيا قضاء طبريا - شمال فلسطين. تخرّجت من الجامعة الأمريكية في بيروت - بكالوريوس في إدارة الأعمال.

للثروة، وإنهاء الاستبداد وتحقيق الديمقراطية، وإنهاء سيطرة الدولة على المجتمع، فيما تتوزع مطالب الشباب الفلسطيني ما بين ضرورة إنجاز مهام مرحلة التحرر الوطني؛ المتمثلة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ذات السيادة، وبين المطالب الاجتماعية التي هي جزء لا يتجزأ من مهام مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي؛ المتمثلة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسية في صنع القرار، والمطالبة بحقوق الإنسان الأساسية في مختلف أماكن وجودهم. وبخلاف الشباب العربي، يواجه الشباب الفلسطيني تحدياً مزدوجاً يتمثل في النضال من أجل إنجاز حق تقرير المصير وإقامة الدولة، وكذلك من أجل العيش بكرامة في مجتمعات لا تميّز ضدّهم بسبب هويتهم الوطنيّة.

إطار عام: أوضاع الشباب الفلسطيني في لبنان

بلغ، في العام 2012، عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان المسجلين لدى الأونروا 2.465798² وطبقاً للدراسة التي قامت بها الأونروا، بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت،³ فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان يتراوح (العام 2010) بين 260 280- ألفاً، يقيم 62% منهم في 12 مخيماً، و38% منهم يقيمون في التجمعات الفلسطينية كتجمع القاسمية في الجنوب، أو تجمع الداعوق في بيروت، أو في المدن والقرى اللبنانية. ويعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ولاسيما سكان المخيمات، منذ حوالي ستة عقود أوضاعاً معيشيةً بالغة الصعوبة، تتنافى مع أبسط معايير الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية. وبشكل عام، يتعرّض الفلسطينيون في لبنان إلى أشكال عدّة من التهميش، منها التهميش الاقتصادي الذي يفرض قيوداً صارمة على حقّ الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي، والتهميش المؤسّساتي الذي يستبعد الفلسطينيين من مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية، والتهميش المكاني الذي حوّل المخيمات الفلسطينية إلى جزر شبه معزولة عن محيطها السكاني، وفرض عليها وظيفة احتواء اللاجئين، معتبرة إياهم مصدر خطر وتهديد للمجتمع اللبناني. وغالباً ما ارتبط هذا التهميش بتاريخ متواصل من العنف والتهجير.⁴

الشباب مُكوّن أساسي من مُكوّنات مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ولا يستقيم

2 الأونروا بالأرقام، موقع الأونروا، (يناير/كانون الثاني 2012) <http://www.unrwa.org>، تم استعادتها بتاريخ 24 شباط 2012.

3 الأونروا، «الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان»، 31 كانون الأول/ديسمبر 2010.

4 جابر سليمان. «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مآزق الحرمان من الحقوق ووهام الدولة»، شبكة السياسات الفلسطينية، 2012.

الحديث عن واقع الشباب الفلسطيني في لبنان وعمّا يواجهونه من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية، دون الرجوع إلى المجتمع الفلسطيني الذي يعيش هؤلاء الشباب في كنفه.

الشباب هم من أكثر المتأثرين والمحرومين من أبسط الحقوق، إذ يعيشون في المخيمات أوضاعاً معيشية وسكنية رديئة كغيرهم من فئات الشعب الفلسطيني فيها، فهم إن أرادوا إصلاح البنية التحتية للمخيم، اصطدموا بمنع إدخال مواد الأعمار تحت عنوان «رفض التوطين»، وإذا أسعف الحظ أحدهم بدعم مالي من جهات عائلية لشراء شقة سكنية، واجهه قانون حرمان الفلسطينيين من الملكية العقارية، وإذا دُمّر المخيم حيث يعيش كما في حالة مخيم نهر البارد، اضطروا للسكن في «بركسات» حديدية أشبه بعلب السردين. أما الشباب في التجمعات خارج المخيمات، وهي تضم آلاف اللاجئين، فإن عدم اعتراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بهم، يعني حرمانهم من الخدمات المحدودة التي توفرها. مع العلم أن مساكن اللاجئين لا تستوفي الحد الأدنى من الحق في سكن لائق ومناسب وفق مقوّمات العيش الكريم. وهناك قضية فاقدى الأوراق الثبوتية، ومشاكل بطالة الشباب وهجرتهم المتواصلتين.⁵

الحركات الشبابية في لبنان

هناك بعض الحركات الشبابية الفلسطينية التي تمّت قبل العام 2011 في ظلّ سياقات سياسية مختلفة، غير أن هذه الورقة ستركّز على الحركات الشبابية التي تمّت في سياق الربيع العربي؛ أي منذ العام 2011. وفيما يلي أهمّ هذه الحركات وفق ترتيبها الزمني:

مسيرة العودة 2011

في البداية تمت الدعوة إلى مسيرة العودة إلى فلسطين العام 2011، التي استشهد فيها ستة من الفلسطينيين الشباب على الحدود اللبنانية الفلسطينية، من شباب مستقلين جامعيين عبر «الفيسبوك»، ثم تحولت إلى عمل تنسيقي بين الشباب ومختلف الفصائل الفلسطينية (فتح - حماس - شعبية - ديمقراطية - الجهاد...)، إضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. لقد وضع الشباب على الفيسبوك خطة عمل وأعلنوا أنّ التحرك يهدف لتحقيق مشاركة 20 ألفاً في المسيرة، لكن عدد من وصل فعلياً إلى الجنوب قُدّر بنحو 55 ألفاً من جميع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في

5 سامر السيلوي. «تداعيات تعطيل دور الحراك الشبابي الفلسطيني وفشل المراهنة على إنهاء الانقسام»، موقع النيات، 2012.

لبنان، وبقي حوالي 15 ألفاً في المخيمات لعدم توفر أماكن نقل لهم في الحافلات؛ أي أن ربع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان توجهوا إلى الحدود من مختلف الفئات العمرية⁶. لقد كان هذا حراكاً شعبياً تمّ بمبادرة شبابية دعمتها الفصائل.

لقد شكلت المسيرة محطة مميّزة في نضال الحراك الشبابي ومواجهة الاحتلال، ووجهت رسالة لكل من راهن على شطب قضية اللاجئين وحق العودة على مدى عقود طويلة في الخفاء والعلن. تجلّى هذا من خلال فرض خريطة طريق جديدة للعودة، مضامينها استعداد أجيال لم تولد في فلسطين ولم تشاهد فلسطين إلا من خلال العالم الافتراضي، لأن تقدم دماءها في سبيل العودة إلى قراها، الأمر الذي وجه رسالة بالغة الدلالة بفشل المشروع الصهيوني الذي سعى، ولا يزال، إلى أن ينسى الصغار ذاكرة فلسطين. وكان إصرار الشباب على تجاوز الشريط الفاصل خير دليل على إيمانه بالعودة ورفضه واقع اللجوء المرير⁷. ولكن لم يستوعب الجميع هذه الرسالة، وبخاصة الدول العربية التي وافقت على المبادرة العربية التي تربط حق العودة وتقرير المصير بموافقة إسرائيل، ودولة لبنان المستضيفة التي كانت، وما زالت، تبرّر حرمان الفلسطيني من حقوقه كواجب وطني يستدعيه الحفاظ على حق العودة ومنع التوطين.

من مبادرات «الشبكة الشبابية الفلسطينية» (2012 – 2013)

تولت مجموعة من شباب المخيمات الفلسطينية في لبنان تأسيس «الشبكة الشبابية الفلسطينية». وتزامنت فكرة «الشبكة الشبابية الفلسطينية» مع بروز عدد من المبادرات الشبابية في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان، التي من المحتمل أن يكون للحراك الشبابي العربي دور محفّز لها، على الرغم من الاختلاف في طبيعة وضع الشباب الفلسطيني؛ كونه إما تحت الاحتلال، وإما أنه لاجئ تحكّمه قوانين مجحفة تحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية. وتتألف الشبكة من مجموعات شبابية مؤسّسة شملت: شباب الحراك الشعبي/مخيم البداوي - جمعية أحلام لاجئ/مخيم شاتيلا - اللقاء الشبابي الفلسطيني/مخيم المية ومية - ولاد المخيم/مخيم الرشيدية ... في كل مجموعة حوالي 25 إلى 30 شاباً وشابة من أبناء المخيمات والتجمّعات الفلسطينية، بعضهم ما زال يتابع دراسته في المدرسة أو في الجامعة، ومنهم من تخرّج ويعمل مع الجمعيات المدنية في الوسط الفلسطيني، والبعض الآخر لم يكمل دراسته أو أكملها ولكنه عاطل عن العمل.

6 «مركز الزيتونة يناقش التحركات الشعبية المطالبة بحق العودة ومستقبلها»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، موقع الزيتونة، 2011.

7 علي هويدي. «حصاد حركة العودة في لبنان العام 2011»، مجلة العودة، العدد الحادي والسبعون، 2013.

لقد استهدفت فكرة الشبكة إعادة الحيوية للشباب الفلسطيني وتعميق ثقتهم بأنفسهم، ولتمكينهم من وضع رؤية لمستقبلهم وتحسين إرادتهم. تعمل الشبكة على تشجيع الشباب على المشاركة في صنع القرار داخل المخيمات، والتنسيق مع قطاع الشباب في المنظمات ومشاركتهم الفصائل والمسؤولين بشؤون المخيمات لأخذ القرارات المناسبة لها، وتحمل المسؤولية والمساهمة في وضع الحلول للمشاكل التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى مراقبة ومساءلة القيمين على إدارة شؤون اللاجئين من مؤسسات وطنية، ومجتمع مدني، وأونروا. ومن أهم التحركات التي قاموا بها: تنظيم اعتصام تضامني مع الأسرى في مخيم البداوي شارك فيه أهالي المخيم؛ نصب خيمة تضامنية مع مخيم نهر البارد؛ تحسين شوارع مخيم البداوي حيث تم ترميم الإسفلت وتوسيعها؛ افتتاح ملاء مجانية للأطفال في مخيم عين الحلوة، مبادرة «أنا من هناك ولي ذكريات» في مخيم الرشيدية، حيث قام التلاميذ في مدارس المخيم بكتابة أسماء المدن والقرى التي تم تهجير أجدادهم منها على جدران المخيم. وتجمع الشبكة شباباً فلسطينياً من مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية، ولكنها ما زالت مجرد حراك شبابي يقوم بمبادرات بين الحين والآخر، وليس تتوفر لها القدرة على خلق حركة شعبية موسّعة.

من مبادرات مخيم عين الحلوة (2013)

قام «اللقاء الشبابي الفلسطيني» - وهو مجموعة شبابية ناشطة تضم ما بين 26 - 30 شاباً من عمّال وموظفين وطلاب مدارس ومعاهد وجامعات يعملون على تسليط الضوء على المشاكل العامة ومشاكل الشباب في مخيم عين الحلوة - بمبادرات عدّة لتحريك الرأي العام من أجل بناء مجتمع فلسطيني أفضل داخل المخيمات وتفعيل دور الشباب واستثمار ما لديهم من قدرات في خدمة المخيم من خلال العمل التطوعي، ومن أجل تحسين صورة المخيمات أمام المجتمع الخارجي. ومن أهم مبادراتهم: مبادرة «إيد بإيد... هيك مخيمنا أحلى»، وتمثلت هذه بقيام شباب اللقاء بتنظيف شوارع المخيم، إضافة إلى إنجاز رسومات على حيطان الزوايب الضيقة ترمز إلى فلسطين، والقدس، وحنظلة، والمفتاح... لتذكر هذه الرسومات الجميع بأن المخيم مجرد محطة في حياة الشعب الفلسطيني، وأن الوطن الكبير ينتظرنا. كما قاموا بمبادرة تنظيف المقبرة وإعادة كتابة أسماء الشهداء وتأمين محطات انتظار لطلاب المدارس في المخيم، وبمبادرات أخرى. وهذه المبادرات تنشر على صفحة الفيسبوك تحت عنوان «عاصمة الشتات عين الحلوة». ما زالت هذه المجموعة فاعلة، ولكن دورها ينحصر ضمن حدود مخيم عين الحلوة. ولم تنجح في توسيع

صفوفها. ويعود هذا إلى غياب التواصل والتنسيق مع الحركات والمجموعات الشبابية الأخرى. أمّا بالنسبة لموقف الفصائل في المخيم من المجموعة، فهناك رضا عام عنها لأنّها قامت من البداية بالتنسيق مع الفصائل والتنظيمات وإطلاعهم على نشاطاتهم والتعاون معهم في تحقيق أهدافها. وكذلك بسبب انتماء قسم من أعضاء المجموعة لبعض تلك الفصائل.

هذه الحركات والمبادرات التي ذكرتها هي حركات هدفها تحسين مستوى المعيشة في المخيمات الفلسطينية، وتعزيز الهوية والثقافة الوطنية، وبخاصة بين أوساط الأجيال الشابة. هذا بالطبع مطلوب وضروري، ولكن الأهم - برأيي - هو القيام بحركات لديها طابع ورؤية سياسية تحررية وطنية، لأنّ نضالنا الأساسي هو من أجل التحرير والعودة، وليس البقاء في المخيمات وتحسينها فقط. لذلك، يوجد على الساحة الفلسطينية في لبنان مجموعات شبابية مستقلة تقوم بنشاط سياسي لأنّ النضال السياسي - من وجهة نظرها - هو الحل الوحيد لقضيتنا.

ومن أهم حركات المجموعات الشبابية المستقلة:

1. أسبوع التمثيل الفلسطيني (2012)

هذه مبادرة قام بها مجموعة من الشباب الفلسطيني في المخيمات وشباب الجامعات، وبخاصة الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة العربية، وشارك في فعاليتها بعض الباحثين الفلسطينيين. نُظمت في فترة (3 - 7 شباط/فبراير 2012). وكان هذا الأسبوع جزءاً من حملة أوسع جرت تحت عنوان «كامل الصوت»، دعت إلى انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وتنسق جهودها في هذا المجال مع الحملات الشبابية الأخرى في لبنان وفي فلسطين والشتات. وهدفت هذه الحملة إلى التشديد على أهمية تفعيل المؤسسات الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، وزيادة الوعي بشأن أهمية دور المجلس الوطني في هذا السياق. وتمّ إطلاق الأسبوع وفعالياته في مسرح بابل في بيروت، وتمّ توزيع برنامج بين مسرح بابل ومركز معروف سعد الثقافي في صيدا.⁸ وناقش الشباب الفلسطيني ومجموعة من الأساتذة والباحثين والسياسيين الفلسطينيين، في الأسبوع، دور المجلس الوطني، وإمكانية تفعيله، وبحثوا في إستراتيجيات إشراك المجتمع الفلسطيني في لبنان في حراك عام يطالب بالانتخابات، بما يشكل أساساً لإطلاق الحملة. واعتبرت الحملة أنّ انتخابات المجلس الوطني هي فرصة لإعادة

8 جبهة خالدية. «أسبوع التمثيل الفلسطيني: أين نحن من الربيع؟». موقع جريدة السفير الإلكتروني (خاص)، 6 شباط 2012.

إحياء روح المشاركة السياسية والعمل المشترك بين كل الفلسطينيين، وبالأخص بين الجيل الشاب الذي سيجعل راية النضال ومن سيسلمها لأبناء الجيل اللاحق، إضافة إلى أن انتخابات المجلس الوطني فرصة لدخول فئات شبابية متنوعة في العملية السياسية. وعلى الرغم من أهمية تحرك كهذا، فإن النشاط توقّف عند هذه الاجتماعات والورش ولم تكتب له الاستمرارية.

2. مبادرة «كامل التراب الوطني» (2012)

مبادرة أطلقتها «هيئة تنسيق الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة في لبنان» في شباط 2012، وشملت شاتيللا، والجامعة العربية، والبدواوي، والجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة اللبنانية الدولية. والمبادرة أطلقت نداء «إعلان دولة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني»، في خطوة احتجاجية على قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة على حدود العام 1967.

هذه المجموعة من اللاجئين الذين هم حوالي خمسين شاباً وشابة، يرفضون فكرة «الدولة المجترأة»، ومع «إعلان دولة فلسطين من البحر إلى النهر، ومن رأس الناقورة شمالاً حتى أم الرشراش جنوباً». وتقول دعوتهم: «تحية الوطن السليب إلى أنصار الحرية والتحرير... دعوة إلى المشاركة في الحراك الشبابي وفي التغيير وفي إعلان دولة فلسطين على كامل التراب الوطني الفلسطيني». يقول عمّار يوزباشي؛⁹ أحد المنظمين للمبادرة: «أردنا من المبادرة إعادة النضال والخطاب إلى المربع الأول، أي فلسطين كاملة من البحر إلى النهر. والمبادرة ليست موجهة ضد أي تنظيم، بل هي ضد التنازل وضد التفاوض». ويلفت إلى رفض الحملة القرارات الباطلة الصادرة عن الهيئات الدولية والعربية والفلسطينية، التي فيها تفريط بشبر من أرض فلسطين، بدءاً من قرار تقسيم فلسطين 181، وقراري 242 و338، مروراً باتفاقية كامب ديفيد ومؤتمر مدريد وما تبعه. وأضاف يوزباشي «في ذكرى يوم الأرض، تم إعلان بيان رسمي لهذا الحراك. وأكّدتنا فيه أنه ليس لأحد، كائناً من كان، التخلي أو التنازل أو التفريط بشبر من فلسطيننا المحتلة». وبالنسبة للبيان الذي صدر عن الشباب تمّ توزيعه في المخيمات والتجمعات، ولكن بعد هذا البيان لم تكن هناك استمرارية أو تحرك للشباب بالزخم نفسه الذي انطلقوا به».¹⁰

9 عمّار يوزباشي؛ شاب فلسطيني يعيش في مخيم مار الياس، تخرّج من جامعة بيروت العربية، ويعمل منسقاً لبرامج الشباب في جمعية المساعدات الشعبية النرويجية في بيروت.

10 لا يزال الشباب يرسلون رسائل نصية قصيرة للشباب الفلسطيني، وكل من شارك في التحرك على هواتفهم الخليوية، في مناسبات وطنية معيّنة ليؤكدوا من خلالها على التواصل مع الناس، والتأكيد أيضاً على ثبات مواقفهم.

3. حراك ضدّ تصريحات الرئيس محمود عباس (2012)

استاءت مجموعة من الشباب الفلسطيني في لبنان من تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية (أبو مازن) التي اعتبرت أن الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948، بما فيها بلدته (صفد) أراضٍ إسرائيلية، وأنه لن يعود إليها. أثارَت هذه التصريحات الغضب، وقام على أثرها شباب الأندية الثقافية الفلسطينية في الجامعات بالحشد لمظاهرة أمام السفارة الفلسطينية ليعبّروا عن رفضهم لهذه التصريحات التي تفرط بحقّ الشعب الفلسطيني في العودة. المظاهرة حشدت حوالي ستين شخصاً فقط، وهذا إمّا لأن الشباب وصلوا إلى حدّ اليأس من القيادات الفلسطينية وأصبحوا متأكدين أنه لن تكون هناك أذان صاغية لهم، وإمّا لأن بعض الشباب المحزّب لا يستطيع التظاهر بسبب معارضة الفصائل التي تدفع لهم مصروفاً شهرياً بسيطاً ولكنّه مهم بالنسبة لشبابنا العاطل عن العمل.

البيان الذي أعلنه الشباب المتظاهر لاقى تغطية في جميع وسائل الإعلام، وتمّ بثّه على شاشات التلفاز. وتمّ نشر البيان على صفحة الفيسبوك التابعة للحراك التي أنشأها منظمو الحراك، ويتضمّن البيان المطالب التالية:

1. إقالة محمود عباس (أبو مازن) من مهامه كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.
2. مطالبة «فتح» بمحاسبة رئيس الحركة محمود عباس على تصريحاته المتكررة التي تؤدي إلى هدم الروح الوطنية بين أبناء شعبنا الفلسطيني.
3. لضغط على محمود عباس ليقدم اعتذاراً علنياً لكل الشعب الفلسطيني واللاجئين خاصة.
4. التأكيد على حق العودة وعلى مشروعية الكفاح المسلح كأحد أهم السبل لتحرير فلسطين كاملة التراب من قبل جميع الجهات الفلسطينية الرسمية.
5. الوقف الفوري للتنسيق الأمني ورفض التواصل مع العدو الصهيوني بكل أوجهه السياسية والأمنية والإعلامية.
6. الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والناشطين من سجون السلطين في الضفة وغزة.
7. توحيد البيت الفلسطيني والسعي الجدي إلى إنهاء الانقسام المذل.
8. التجهيز بأقصى سرعة لانتخابات مجلس وطني جديد يمثل كل الفلسطينيين أينما وجدوا.

9. السعي إلى إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادئ الميثاق الوطني والاتفاق على إستراتيجية مقاومة وتحرير تبنها جميع القوى الوطنية.

10. تكريس مبدأ المحاسبة لكل من يخالف الإجماع الفلسطيني أو يصرح بأمر تؤدي إلى ضرب الوحدة الوطنية وإضعاف الروح الفلسطينية، أو تعزز الانشقاق، أو تؤدي إلى التفريط بحقوقنا المشروعة والموروثة.

كل هذه الحركات مهمة وذات مضمون سليم. ولكن السؤال هنا: ما مدى تأثيرها على القضية الوطنية؟ وهل لديها ديناميكية استمرار؟ أي هل تقدّمنا خطوة أقرب إلى فلسطين أو أنّ هذه الحركات هي مجرد مشاعر سياسية وانفعالات وحالات تضامنية آتية؟ فقد لاحظنا أنّ معظم المجموعات والحركات هي مجموعات حدث عابر وانفعال آتية وتفتقد للاستمرارية. إنني لا أقلل من قيمة الحركات أو البيانات، ولكن ما أريد قوله هو أنّ الشباب الفلسطيني يشعر بعد تحركات كهذه إمّا باليأس لعدم تجاوب أطراف الشعب الفلسطيني كافة، وإمّا يشعر بأنّه قد قدّم وأنجز الكثير لقضيتنا مع أنّ الذي قدّمه ليس إلاّ دعماً معنوياً وغضباً آتياً. في المناقشات التي تجري، في أحيان كثيرة لتقييم الحدث، يشار إلى أنّ سبب الفشل في توليد حراك واسع، يعود إلى أنّ جزءاً كبيراً من الشباب لا يريد المشاركة، إمّا لأنّ تحركات كهذه ليست من أولوياتهم، وإمّا لأنها تتعارض مع مبادئ التنظيم السياسي الذي ينتمون إليه.

لذلك، وجدت من الضروري التحدّث مع بعض هؤلاء الشباب لنفهم الواقع أكثر. ومن أهم المقابلات التي أجريتها كانت مع شاب فلسطيني عمره 29 عاماً يسكن مخيم مار الياس، مستقلّ لديه خمسة عشر عاماً من الخبرة في العمل مع الشباب الفلسطيني في المخيمات، وأحد أهم رؤساء الأندية الثقافية الفلسطينية في لبنان بشهادة شباب الأندية الذين قاموا بالعمل معه. هذا الشاب، على الرغم من عمله الوطني الطويل، فإنّه في بعض الأحيان يشعر بالأسف على حال الشباب الفلسطيني اليوم، وبالأسف أحياناً. فمثلاً؛ عندما سألته لماذا لم تنجح محاولات توليد ربيع فلسطيني يقوده الشباب، كان مضمون إجابته كالتالي:

— لم نشهد انتفاضة فلسطينية ثالثة لأنّ الشباب الفلسطيني وصل إلى قمة الملل واليأس، بدءاً من مرحلة أو سلو إلى ضرب معاني القضية وتحويل النضال إلى مفاوضات وتنازلات.

— الربيع الفلسطيني يجب أن يكون هدفه تحرير فلسطين، نعلم أنّنا كالدول العربية الأخرى لدينا سلطات فاسدة، ولكن لا يجوز أن نحصر نضالنا وإمكاناتنا بإزاحة

سلطة الضفة أو سلطة غزة، قضيتنا أكبر بكثير من سلطات ومناصب، يمكن أن يكون هدف هذه النوعية من الحراك إزالة المعوقات التي تواجهنا في طريق تحريرنا لأرضنا ليس أكثر.

– الشعب الفلسطيني شعب مناضل، ولكن التجهيل، الانقسام، ضرب مفهوم التطوّع، تحوّل الفدائي لأمن وقائي، والمناضل لموظف وناشط... كل هذه الأمور والتحوّلات أشغلت الشعب الفلسطيني عن النضال الحقيقي.

وعندما تحدّثنا عن الواقع الفلسطيني في لبنان والضغط التي يواجهها الشباب الفلسطيني من قبل الدولة اللبنانية أجاب بما يلي:

– لا أرى أنّ الضغط اللبناني يؤثر على النضال، ولا يُسمح أن يكون مبرراً لتفاعسنا عن العمل النضالي تجاه وطننا. «العبرة هيه أدّيه الواحد عندو إيمان بقضيتو... وأدّيه قضيتو أهم من أي إشي تاني... من وظيفة أو بيت ملك ببلد مش بلدنا... إلي بدو تحرير ما بنظر قرار لا من الدولة اللبنانية ولا غيرها». «وبعض الشباب الفلسطيني بحط الحق مش بس ع الدولة اللبنانية بإنها بتمنعوا يقدم إشي للقضية، بس كمان ع القيادات الفلسطينية والفصائل، رغم إني مستقل ومش مآمن هالأيام بفصائلنا، بس ما بشوف المشكّلة من الفصائل بس، المشكّلة عند الأفراد، عند هدول الشباب إلي اختلفت عندن الأولويات. مثلاً كان الشاب الفلسطيني يشتغل وبطلع مصاري ليدفع للثورة وليآمن سلاح، هلق الشباب بروحو للأحزاب تحت عنوان الثورة ليقبضوا منها آخر الشهر... للأسف بس هادا هوي الواقع... ورغم كل هالانحطاط إلي وصلنا لقياداتنا ما عم تتعلم، بتستمر بتوطاية السقف رغم إني نحنا صحاب الحق، ما قابلين يفهموا إني الكيان الصهيوني ما بفتح معو الحوار، هادا بس بدو رصاص يردّ عليه».

بعد ذلك سألته إن كان هناك أفق لبناء إطار شبابي وطني يتخطّى قيود الجغرافيا السياسية، فأجاب كالتالي:

– يحاول شبابتنا بناء إطار شبابي وطني ولكنّه لم يستطع أن يتعدّى أبعد من الفيسبوك، وحتّى الإطار «الفيسبوكي» مشتت ومعنوي، أما على الأرض لا نجد فعل وتحرك يليق بقضيتنا.

– نحن بحاجة أن نجد مجموعات شبابية مستقلة كانت أو منظّمة، ولكن غير مسيرة، تتفق على خط وطني ثابت استشهد من أجله المناضلون الحقيقيون في السابق، عندها فقط يكون هناك أمل لبناء إطار شبابي وطني حقيقي.

– وهنا أريد أن أؤكد أن العمل الشعبي لا يقتصر على الشباب فقط، إعادة الفكر وريادة القضية الفلسطينية للواجهة، بحاجة لعمل ووعي وتنسيق من كل شرائح الشعب الفلسطيني.

بعد هذه المقابلة، استنتجت أن العجز عن اختراق حالة اللامبالاة التي تسود الشارع الفلسطيني لا يتعلق فقط بضعف من الشباب وعدم وجود إستراتيجيات حشد قوية لديهم، بل أساسه هو نتائج اتفاق أوسلو الذي حوّل الشعب الفلسطيني من حركة تحرّر وطني إلى مشروع تنمية، فربط المجتمع المدني الفلسطيني الذي كان من أعمدة الانتفاضة الأولى بالتمويل الأجنبي، وافتقد دوره الشعبي في التعبئة والتحرّض.¹¹

بعد هذا الرأي من شباب فلسطيني مستقلّ الذي يتشابه في المضمون مع المجموعات الشبابية المستقلة التي اجتمعت بها، كان لا بد من مناقشة وفتح حوارات مع مجموعة من الشباب الفلسطينيين الذين ينتمون إلى أحزاب وفصائل فلسطينية، شباب لديهم مستوى تعليمي متباين، منهم من أكمل دراسته الجامعية، ومنهم من لم يكمل التعليم الجامعي ويعمل في مكتب التنظيم المنتمي إليه، أو يعمل في مهنة مختلفة مثل تصليح السيارات؛ أو تصليح الإلكترونيات، وعند الانتهاء من العمل يجتمع عدد منهم في مكاتب الأحزاب، إمّا لحضور اجتماعات معيّنة، وإمّا لتمضية الوقت المتبقي من النهار.

وخلال النقاشات التي قمت بها مع الشباب، الفردية منها كالمقابلات، والجماعية كجلسات الحوار التي جمعت آراء متعدّدة، متشابهة كانت أم متباينة؛ منهم من أكد على ضرورة الانتماء إلى حزب أو فصيل كخدمة للنضال الوطني، ولكنهم أكدوا أيضاً تقبلهم للشباب المستقل وضرورة الشراكة معهم، ومنهم من استخف بالشباب المستقل وعتهم بالشباب المفلس الذي ليس لديه رؤية حقيقية ويعملون بالشعارات الوطنية المنمّقة والمشاعر الجياشة التي لا تحرّر شيئاً. وهنا وجدت تناقضاً كبيراً لأن الشباب المحزّب أيضاً لم يتقدّم خطوة واحدة تجاه التحرير داخل حزبه أو تنظيمه، بل بالعكس، بعضهم تنازل عن ثوابت فلسطينية أساسية من أجل الولاء للحزب والفصيل؛ مثال: شباب السلطة و«فتح» الذين، كما يبدو، تخلّوا عن أن فلسطين من النهر إلى البحر ويؤيدون تصريحات أبو مازن عن حل الدولتين، وأن حدود فلسطين هي حدود الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام 1967.

11 عيبر قبضي، «المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات : باب الشمس نموذجاً»، مجلة الدراسات الفلسطينية – عدد 95 – صيف 2013.

هنا أريد أن أورد مقابلة أجريتها مع شباب فلسطيني في الثلاثين من عمره يسكن مخيم برج البراجنة، وينتمي إلى أحد الفصائل الفلسطينية، وهو عضو قيادي فيها، ويعمل أيضاً في أحد الجمعيات الأهلية الفلسطينية منسّقاً للمشاريع، وعضو فاعل أيضاً في الحركات والنشاطات الثقافية، كمنظم لبعض الاحتفالات الوطنية التي يحييها الشعب الفلسطيني في لبنان. وقد طرحت عليه بعض الأسئلة التي تتعلق بالربيع الفلسطيني والحركات الشبابية، وبناء إطار شبابي وطني، والوضع الفلسطيني في لبنان... فيما يلي نص المقابلة:

• لماذا لم تنجح محاولات توليد «ربيع فلسطيني» يقوده الشباب على غرار ما حدث في مصر وأماكن أخرى؟ ولماذا بقيت التحركات موقعية (محلية)، أي لم تتحول إلى تحركات لتشمل التجمع؟ هل السبب الانتماءات الحزبية للشباب، أم غياب حيز يمكن أن يقوم مقام ميدان التحرير في القاهرة، على سبيل المثال؟

– قبل الإجابة عن هذا السؤال، يجب العودة إلى سياق انطلاق الانتفاضتين السابقتين، بالنسبة للأولى (8-12-1987)، فإن اتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت مصر (أكبر دولة عربية) من الصراع العربي-الإسرائيلي كانت من أبرز المحفزات لانطلاقها، وبالتالي إيمان الشعب الفلسطيني أكثر بمبدأ الاعتماد على النفس في مواجهة سياسات العدوان، إضافة إلى اتساع إنشاء المستوطنات الإسرائيلية على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك توسيع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي قبيل انهياره. ولعب دوراً إحساس الفلسطينيين أن الأثقال العرب تخلوا عنهم، وتركوهم وحيدين في مواجهة إسرائيل، وفرض سياسة الحصار والتجويع عليهم. وقبل ذلك كله وجود قيادة فلسطينية وطنية موحدة قبل بدء الانقسام السياسي، وتوجه قيادة المنظمة إلى القبول بالقرارات الدولية، وبالحل السلمي مع الاستجابة لكل المطالب التي تتقدم بها أمريكا الدولة الداعمة لإسرائيل.

بالنسبة للانتفاضة الثانية (28-9-2000)، ساد شعور عام بالإحباط لدى الفلسطينيين بسبب نتائج اتفاقيات أوسلو والمصالحة الإسرائيلية، وجمود المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعد مؤتمر كامب ديفيد، ومحاولة إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، فرض حل على الفلسطينيين بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية (قرارات 242 و338 و194)، واستمرار إسرائيل في سياسة الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات لمناطق السلطة الفلسطينية، ورفض الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، إضافة إلى استمرار

بناءً وتوسيع المستوطنات، واستبعاد عودة اللاجئين، واستبعاد الانسحاب لحدود حزيران 1967. وفي ظل هذا الشعور العام بالإحباط والاحتقان السياسي، قام أرئيل شارون، بدخول المسجد الأقصى بشكل عبثي، وتجول في ساحاته، ما أثار استفزاز المصلين الفلسطينيين، فاندلعت المواجهات بين المصلين وجنود الاحتلال في ساحات المسجد الأقصى وسقط 7 شهداء وجرح 250، وأصيب 13 جندياً إسرائيلياً، وكانت هذه بداية أعمال الانتفاضة. اليوم، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على الانتفاضة الثانية، وأكثر من خمس وعشرين سنة على الأولى، يجب أن ندرس الوضع الفلسطيني الحالي ومؤهلات اندلاع انتفاضة جديدة (ثالثة)!

لا شك أن الشعب الفلسطيني مؤهل لذلك. وهناك أسباب عدة توجب قيام انتفاضة ثالثة أكثر من قبل، وقد أثبتت التحركات الجماهيرية في ذكرى النكبة العام 2010، وما حصل في «مسيرة العودة»، والتضحيات الجسيمة، قدرة الشعب الفلسطيني على الثورة والانتفاض على المحتل وممارساته في الوطن والشتات، وبخاصة إذا أعطيت له الفرصة.

• لكن ما هي المعوقات؟

يجمع الكثيرون أن حالة الانقسام الفلسطيني من أبرز الحواجز، بل أكثر من ذلك أن الشعور العام بصعوبة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وارتباط الأطراف الفلسطينية اقتصادياً وأيديولوجياً وحتى هيكلياً بظروف وأوضاع خارجية، لا يسهل أية محاولات للبدء بحراك حقيقي. فالسلطة الفلسطينية رهينة الوضع الاقتصادي المرتبط بأمريكا وإسرائيل وبعض الدول العربية الممولة، وحركة حماس أيضاً مرتبطة تمويلاً وهيكلية بحركة الإخوان المسلمين.

كما أن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة، ودفع الفلسطينيين إلى البحث عن لقمة العيش في الدرجة الأولى في الوطن والشتات، وبخاصة في لبنان، هي من أهم المعوقات، إضافة إلى أسباب ومعوقات أخرى ترتبط بشكل أو بآخر بالأزمات العربية، وانشغال الشعوب العربية بترتيب أوضاعها الداخلية خلال الفترة الانتقالية الحالية التي قد تمتد لسنوات، لا أحد يعلم ماذا تخبئ من أحداث ومفاجآت. ويبقى الرهان على قدرة الشعب الفلسطيني، ولاسيما الشباب، على تنظيم نفسه وخلق ظروف تسمح بانتفاضة جديدة قادرة على تحقيق التغييرات المطلوبة، لكن ذلك أيضاً يحتاج إلى دعم وإرادة وعزم وبناء كوادر شبابية وطنية رائدة.

• ما هي أبرز الاستخلاصات من تجربة الحركات الشبابية في لبنان على الصعيد البرنامجي، التنظيمي، والثقافي؟ وهل من أفق لعمل مستقبلي؟ على كل تجمع أولاً وعلى صعيد تجمعات متقاربة (ضفة-غزة، ضفة و48، الأردن والشتات) (لبنان وسوريا)، هل من مداخل لتبادل الخبرات وتنسيق المواقف والتحركات؟

— «إن الإيمان بوحدة المسار والمصير لدى الفلسطينيين بشكل عام، كان منذ العام 48 وحتى اليوم الأساس في جميع الانتفاضات والحركات الفلسطينية، وهو ما يجب أن يُبنى عليه في المرحلة المقبلة، وبخاصة التلاقي والعمل على عدد من العناوين الجامعة والمؤثرة في كثير من الشؤون الفلسطينية، وأبرزها تحدي إعادة بناء هيئات واتحادات ونقابات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، تضمن المشاركة السياسية لكافة فئات وقطاعات الشعب الفلسطيني، وبخاصة في المجلس الوطني الفلسطيني. وهناك الكثير من المبادرات الفلسطينية الشبابية الجادة في الوطن والشتات. والتحدي هنا أيضاً في تنسيق وتوحيد كل هذه المبادرات والجهود لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، وإيجاد مناخ يضمن التغيير. لا شك أن حالة الجمود السياسي الفلسطيني المستمر منذ سنوات، انعكست سلباً على مختلف المبادرات والتحركات الفلسطينية، وأضعفت الكثير من الإيرادات الجادة والصادقة الشبابية منها وغير الشبابية في ظل إصرار بعض القيادات على خيار المفاوضات العثية. ولا بد من ملاحظة أنه لا توجد مبادرة تخلو من دعم أو مساندة من هيئة سياسية فلسطينية أو غير فلسطينية إلا نادراً، ويجب عدم النظر إلى هذا الموضوع من زاوية سلبية ضيقة فقط، وتحديدًا إذا كانت الأهداف واضحة ومباشرة في ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس...».

خلاصة أولية حول الحركات الشبابية الفلسطينية في لبنان

يتطرق هذا الجزء بشكل سريع إلى نقاط الضعف وأوجه القصور، ونقاط القوة على ضوء مراجعة تجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في لبنان.

نقاط الضعف:

- تتصفّ النشاطات الشبابية الفلسطينية في لبنان بأنها مجرد استجابة لظروف محدّدة وآنيّة في الواقع الفلسطيني، ولا تتميز بالاستمرارية المستندة إلى رؤية واضحة لدور الشباب في الحراك.
- غياب رؤية سياسية كاملة الواضوح وضعف في الواقع السياسي الفلسطيني في لبنان، وغياب المرجعية، ما أضعف الشباب وحراكهم.

— ضعف التواصل بين الشباب الفلسطيني المستقل والشباب الفلسطيني المنتمى إلى الفصائل في لبنان وفي مناطق الشتات الأخرى.

— قصر نظر التنظيمات واعتبار الحراك الشبابي يهدّد مكانة التنظيمات وينافس دورها.

نقاط القوة:

— الكثير من الشباب الفلسطيني يتصدّر المشهد السياسي الوطني ويثبت للجميع موافقه الوطنية بعد أن راهنوا على أنّ هذا الجيل الجديد سينسى القضية ويتنازل عن حق العودة.

— الشباب الفلسطيني في لبنان يمتلك وسائل تقنية مهمّة في النضال لم يكن يمتلكها الجيل السابق.

— على الرغم من صعوبة الظروف التي يعيشها الشباب الفلسطيني في لبنان، فإنّه قادر على أن يخرج من دائرة الاهتمام الشخصي وينطلق للعمل في دائرة الشأن العام والمصلحة الوطنية الفلسطينية.

— الجيل الجديد هو من يصنع المستقبل بالاستناد إلى ما تعلّمه من الأجيال السابقة.

ويمكن إجمال أبرز التحديات أمام الشباب الفلسطيني في لبنان، بالتالي:

• أولاً. مساهمة الشباب في رسم إستراتيجية نضالية موحّدة عبر إعادة بناء منظمة التحرير بعد غياب طويل للمرجعية الوطنية الجامعة.

• ثانياً. الربط بشكل جدلي ما بين النضال من أجل القضية الوطنية والحقوقية وفق خصوصية الساحة اللبنانية وأولوياتها.

ومن أجل أن يكون هناك أفق للحراك الشبابي الفلسطيني في لبنان، يجب توافر شروط معيّنة، منها:

— وحدة الأهداف الوطنية العامة التي تُبنى على الثوابت.

— طرح أهداف وآليات عمل محدّدة تتناسب مع خصوصية ساحة النضال الشبابي في لبنان في سياق وحدة الأهداف الوطنية.

— التنسيق بين الشباب الفلسطيني في لبنان والساحات الفلسطينية الأخرى، وبخاصة التنسيق والتواصل مع الحراك الفلسطيني في الداخل. لأنّ تنسيقاً كهذا يُعطي زخماً واستمرارية للحراك ويفتح آفاقاً وطنيّة واسعة.

المراجع والهوامش:

- وكالة معا الإخبارية، 2013/9/15: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=512058>
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3203>
- [http://www.unesco.org/new/en/social-and%20human-sciences/themes/youth/youth-definition./](http://www.unesco.org/new/en/social-and%20human-sciences/themes/youth/youth-definition/)
- <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3203>
- وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2013/9/15: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=512058>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنتدى شارك الشبابي
- منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013 «المستقبل يقرع الأبواب»، رام الله، 2013
- هشام البستاني. «اغتيال الربيع العربي: عن غياب النظرية والتنظيم». جريدة الأخبار اللبنانية، 26 أيلول، 2013.
- صوت شباب غزة يعلو؛ أصوات من أجل التغيير: دراسة بحثية بالمشاركة». مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، كانون الثاني/يناير 2009.
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). وقائع ورشة عمل «الشباب يتحدثون». تشرين الأول/أكتوبر 2011، رام الله
- معهد العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، استطلاع رأي نفذ في أواخر تموز 2103، ونشر في 2013/9/10.
- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، بيروت: دار «شرق الكتاب» للنشر، 2013، ص 14.

- صفحة «شباب التغيير» على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»: <https://www.facebook.com/groups/170478066332329/members/>
- نص رسالة الاستقالة التي قدمت للحزب الشيوعي في تاريخ 22.2.2011.
- تدوينة الناشط منهل حايك
- مقابلة مع أمجد شبيطة، سكرتير الحزب الشيوعي الإسرائيلي
- صفحة المجموعة على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/groups/youthforjerusalem/?fref=ts>
- مقابلة مع المحلل السياسي هاني المصري
- لقاءات أجراها الباحث مع كل من النشطاء: أغصان البرغوثي، أنس البرغوثي، مراد جاد الله، محمد مصطفى، مهند العزة.
- محمود عمر. «الأفورة؟ الفلسطينية: باب الشمس نموذجاً»، موقع شبكة قدس <http://www.qudsn.ps/article/2267>: (2013/03/11)
- اللغة التي اغتصبها التمويل»، شبكة قدس الإخبارية (2013/3/6): <http://www.qudsn.ps/article/708>
- طارق خميس. «حين لا تقول الصناديق شيئاً»، شبكة قدس للإخبارية <http://www.qudsn.ps/article/2267>: (2013/06/17)
- طوني صغيني. «من المناضلين إلى الموظفين: ظاهرة النشاط المحترف»، موقع نينار (2013/9/7): <http://saghbini.wordpress.com/201307/09//professional-activism/>
- جان، بودريار. المصطنع والاصطناع. ترجمة: جوزيف عبدالله، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008.

- محاضرة: خالد عودة الله، «في عنف اللاعنف». 2013/1/27:
<http://www.youtube.com/watch?v=XkB2a1pZjyE>
- موقع الأونروا، (يناير/كانون الثاني 2012)، تم استعادتها بتاريخ 24 شباط 2012
<http://www.unrwa.org>
- الأونروا، «الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان»، 31 كانون الأول/ديسمبر 2010.
- جابر سليمان. «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مآزق الحرمان من الحقوق ووهم الدولة»، شبكة السياسات الفلسطينية، 2012
- سامر السيللاوي. «تداعيات تعطيل دور الحراك الشبابي الفلسطيني وفشل المراهنة على إنهاء الانقسام»، موقع الثبات، 2012.
- «مركز الزيتونة يناقش التحركات الشعبية المطالبة بحق العودة ومستقبلها»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، موقع الزيتونة، 2011
- علي هويدي. «حصار حركة العودة في لبنان العام 2011»، مجلة العودة، العدد الحادي والسبعون، 2013
- جهينة خالدية. «أسبوع التمثيل الفلسطيني: أين نحن من الربيع؟». موقع جريدة السفير الإلكتروني (خاص)، 6 شباط 2012
- عبير قبطي، «المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً»، مجلة الدراسات الفلسطينية - عدد 95 - صيف 2013.

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات و الدراسات الإستراتيجية - مسارات
مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2
هاتف: 02 2973816 تليفاكس: 02 2976789

www.masarat.ps

